

Distr.: General  
2 February 2016  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٧٣ (أ) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية  
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث،  
بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تعزيز  
تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم  
المتحدة في حالات الطوارئ

إنسانية واحدة: مسؤولية مشتركة

تقرير الأمين العام لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني

المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	أولاً - مقدمة
٥	ثانياً - الطريق إلى إسطنبول
٧	ثالثاً - إنسانية واحدة: رؤية للتغيير
٩	رابعاً - الإنسانية: مسؤولية مشتركة - مواجهة تحديات زماننا جميعاً
٩	ألف - المسؤولية الأساسية الأولى: القيادة السياسية لمنع نشوب النزاعات وإهانتها
١٨	باء - المسؤولية الأساسية الثانية: التمسك بالقواعد التي تصون الإنسانية



الرجاء إعادة استعمال الورق

030316 290216 16-01376 (A)



٢٨	المسؤولية الأساسية الثالثة: عدم إغفال أحد . . . . .	جيم -
٤٠	المسؤولية الأساسية الرابعة: تغيير حياة الناس - من تقديم المعونة إلى إنهاء العوز . . . . .	دال -
٥٣	المسؤولية الأساسية الخامسة: الاستثمار في الإنسانية . . . . .	هاء -
٦٥	إسطنبول: دعوة إلى العمل . . . . .	خامسا -
		المرفق
٧٠	خطة عمل من أجل الإنسانية . . . . .	

## أولا - مقدمة

١ - ترعرعت صيبا إبان الحرب. واضطرت في سن السادسة إلى الفرار من دارى وقريتي في كوريا ولم أكن أحمل سوى ما كان بوسعى حملى على ذراعى. فقد تم تدمير المدارس وهجرت الدار التى كنت أسكنها فباتت مشاعر الخوف تعتمل فى نفسى وباتت الريبة تتابى. وما كان ببالى أن هذه اللحظة العصبية من حياتى سوف تشكل مصيرى إلى حد بعيد جدا. فمع توفير المأوى والكتب المدرسية ومواد الإغاثة، منحتنى الأمم المتحدة الفتية آنذاك الأمل ووفرت لى الحماية وأوحت فى الرغبة فى العمل فى الخدمة العامة. وبعد سبعة عقود من تأسيس الأمم المتحدة، أومن بأن علمها الأزرق ما زال يمثل لواء أمل للإنسانية جمعاء.

٢ - وطوال الفترة التى توليت فيها منصب الأمين العام، وجدت ما يلهمنى فى ما بمقدور المجتمع الدولى تحقيقه عندما تتضافر جهود الجميع. ولقد اتفقنا على خطة طموحة للتنمية المستدامة من أجل القضاء على الفقر فى العالم. واعتمدنا اتفاقا عالميا بشأن تغيير المناخ وإطارا جديدا للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود. ونبادر سويا إلى إجراء إصلاحات فى مجال السلام والأمن. غير أن الحاجة تمس إلى تحقيق مزيد من التقدم لعدد أكبر من الناس.

٣ - وبينما أستهل عامى الأخير، ورغم التقدم المحرز فى إقرار أطر ومعايير جديدة، لا يزال يساورنى قلق بالغ إزاء حالة إنسانيتنا. ففي أماكن كثيرة جدا، لا يزال السلام والاستقرار والنمو الاقتصادى المستدام أهدافا بعيدة المنال. وأدت نزاعات وحشية ومستعصية فيما يبدو إلى تدمير حياة ملايين البشر، مهددة مستقبل أجيال بكاملها. وما برحت بلدان يتزايد عددها تترلق إلى حالة المشاشة التى تتسم بانتشار الفقر المدقع وضعف المؤسسات وتتفاقم بفعل الأخطار الطبيعية والكوارث الناجمة عن المناخ. ويمثل التطرف المصحوب بالعنف والإرهاب والجريمة عبر الوطنية عوامل تؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار. ويؤدي تزايد التفاوت الاقتصادى داخل البلدان واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء إلى زيادة تهميش فئات المجتمع الأكثر ضعفاً. ولا يزال تغيير المناخ يتسبب فى مزيد من الإجهاد الإنسانى إذ يؤدي إلى تفاقم اتجاهات انعدام الأمن الغذائى وشح المياه والتراعات والهجرة وغيرها من الاتجاهات. وباتت الكوارث أشد حدة وأكثر تواترا. وظلت الجوائح والأوبئة وغيرها من الأخطار الصحية التى تهدد العالم تظهر بكثرة وبمستويات مقلقة. وبينما يغادر ملايين الناس ديارهم بحثا عن الأمان أو عن الفرص، تشكل قدرة البلدان على استيعابهم واستعدادها لذلك تحديا جسيما. ورغم توفير المدن والحوضر فرصا جديدة، فإن التحضر العشوائى السريع المقرون بالكوارث الطبيعية والأوبئة وعمليات القصف الجوى تعرض للخطر أعدادا من الناس ما فتئت تتزايد.

٤ - وهذه التحديات تضع في المحك قدرة المجتمعات المحلية والمؤسسات الوطنية على الصمود وكذلك قدرة المنظمات الإقليمية والدولية على دعمها. ويجري نشر حفظة السلام وصانعي السلام والعاملين في المجال الإنساني لفترات أطول وبتكلفة تتزايد باستمرار حتى في الحالات التي يعيق فيها التطرف المصحوب بالعنف والاعتداءات الموجهة بشدة قدرتهم على تقديم المساعدة لإنقاذ الأرواح. وفي الوقت ذاته، لا تواكب منظومة المعونة الدولية التحديات السالفة الذكر أو تنوع المنظمات المشاركة في الوقت الحاضر أو الحاجة إلى نهج موحد بقدر أكبر يستند على قدرات وموارد كافة الجهات صاحبة المصلحة للوصول إلى المحتاجين.

٥ - وهذه التحديات الخارجية والداخلية تدعو إلى عملية تغيير جوهري لإعادة تأكيد التزامنا بالإنسانية. ولذلك، دعوت إلى عقد مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني. وإني أومن بأن مؤتمر القمة هذا الأول من نوعه، الذي سيعقد في إسطنبول، بتركيا، في أيار/مايو ٢٠١٦، يجب أن يكون فرصة لنا "نحن الشعوب" - رؤساء الدول والحكومات، وممثلو المجتمعات المتضررة، ومنظمات المعونة الوطنية والدولية، وقادة الرأي العالمي، وقادة القطاع الخاص، وآخرون - للإقرار بأن بمقدورنا بل من واجبنا أن نحسن أداءنا في سبيل إنهاء النزاعات، والتخفيف من المعاناة، والحد من المخاطر والتقليل من مواطن الضعف.

٦ - وفي عام ١٩٤١، اجتمع القادة، في خضم النزاع الوحشي والمعاناة آنذاك، في قصر سانت جيمس في لندن. وأقروا بالحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في الطريقة التي كانوا يتصدون بها بشكل جماعي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وأنه سوف تحل الدبلوماسية محل الحرب بوصفها الأداة الأساسية لإدارة العلاقات الدولية. والتزم القادة بالتعاون الدولي، والحلول السلمية وبخطة لإنهاء ويلات الحرب. وقد تكون تحديات الحاضر مختلفة بيد أني أعتقد أننا قريبون من نقطة مماثلة من تاريخ البشرية. ويتعين علينا أن نتذكر الوعود التي قطعناها وأن نتقيد بالقواعد التي أقرناها. وينبغي أن نستعيد الثقة في نظامنا العالمي وأن نبدي للملايين الناس الذين تركوا في خضم النزاعات يعانون من العوز المزمع والخوف المستمر التضامن الذي يستحقونه و ينتظرونه منا.

٧ - وبعد خمسة وسبعين عاما من اجتماع قصر سانت جيمس، يمثل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني فرصة لتأكيد وتحديد التزامنا بالإنسانية وبالوحدة والتعاون اللازمين لمواجهة تحديات زماننا بفعالية. وإني أطلب إلى قادة العالم أن يأتوا إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني مستعدين لتحمل مسؤولياتهم من أجل تدشين عهد جديد في العلاقات الدولية، عهد يكون فيه حماية الإنسانية وتعزيز التقدم البشري عاملين يوجهاننا في ما نتخذه من قرارات وما نضعه من إجراءات جماعية.

## ثانياً - الطريق إلى إسطنبول

٨ - حينما دعوت إلى عقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني عام ٢٠١٢، كان يساورني قلق بالغ إزاء تزايد عدد الأشخاص الذين يعيشون في أزمات والزيادة المثيرة في احتياجات التمويل. وباتت منظمات المعونة الإنسانية التي كانت قد أنشئت لتقديم المساعدة العاجلة لإنقاذ الأرواح ترى أنها مختزلة أكثر فأكثر في تقديم الخدمات سنة تلو الأخرى لأشخاص قد لا يرجعون أبداً إلى ديارهم، في بلدان قد يكون فيها الطريق إلى السلام وعرا وطويلاً. ومنذ ذلك الحين، ما انفك الشعور بالحاجة الملحة إلى عقد هذا المؤتمر يتزايد. وارتفع عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية إلى مستويات قياسية وكذلك احتياجات التمويل المتصلة بها. وبات الترهيب والأعمال الوحشية التي تستهدف النساء والأطفال، وعمليات القصف الجوي، والقصف العشوائي للأحياء السكنية، ووجود آلاف الأشخاص المحبوسين والمتضورين جوعاً في المناطق المحاصرة، وعشرات الآلاف من الأشخاص الذين يهربون من ويلات الحروب والدمار على متن زوارق مكتظة بشكل خطير، وملايين الأشخاص الذين يترحلون بحثاً عن حياة أفضل، أشياء مألوفة أليمة.

٩ - وبعد نحو ثلاث سنوات من المشاورات المكثفة التي همت أكثر من ٢٣ ٠٠٠ شخص في ١٥٣ بلداً والتي توجت بإصدار التقرير التوليقي لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني بعنوان "إعادة الروح الإنسانية: أصوات عالمية تدعو إلى التحرك"، والمشاورة العالمية التي عقدت في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، من الواضح أن الناس يشعرون بالسخط والإحباط إزاء التحديات التي تواجه الإنسانية وإزاء انعدام الوحدة والتضامن في العالم لإنهاء المعاناة، ويدعون إلى التغيير.

١٠ - وهناك سخط لأن العمل الإنساني لا يزال يستخدم كثيراً كبديل عن الحلول السياسية. وهناك سخط لأن أعداد الأشخاص الذين اضطروا إلى ترك ديارهم زادت لتبلغ مستويات لم تشهدها البشرية منذ الحرب العالمية الثانية، دون القيام بما يكفي لتمكينهم من العثور على حلول دائمة. وهناك سخط لأن السيادة الوطنية والأمن القومي يوضعان فوق حقوق الشعوب في الحماية والمساعدة ولأنه يتم كل يوم ودون حسيب انتهاك أبسط المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

١١ - وهناك إحباط لدى الرجال والنساء والشباب والأطفال الذين يعيشون في الأزمات، والذين يشعرون بأن أصواتهم لا تُسمع، وبأن قدراتهم لا يُعترف بها، وبأن احتياجاتهم لا تُلبى، وبأن آمالهم في مستقبل ينعمون فيه بالسلام والاكتفاء الذاتي لا تتحقق. وهناك إحباط لدى الحكومات والمنظمات المحلية التي تكافح لينظر إليها المجتمع الدولي باعتبارها

جهات فاعلة أساسية في جهود التصدي للأزمات ولتحصل على الموارد، والتي ترى أن هياكلها الإدارية والتنسيقية، بدلا من أن تحترم وتعزز، تُنحى جانبا. وهناك إحباط لدى منظمات المساعدة الإنسانية إذ ينتظر منها أن تفعل أكثر وأن تمكث وقتا أطولا، وهي تفتقر إلى الموارد الكافية التي يمكن التنبؤ بها للقيام بذلك، ولأن تسييس المعونة الإنسانية يعرقل جهودها الرامية إلى مساعدة المحتاجين.

١٢ - وهناك قدر كبير من الإحباط إزاء هيكل المعونة الدولي. إذ يعتبر هيكلا عفا عليه الزمن ولا يساير التغيير ويعتريه التجزؤ ويعوزه الالتزام بالعمل الجماعي، وتستحوذ عليه مصالح وتمويلات بضعة بلدان. وهناك إحباط إزاء التفاوت في منظومة المعونة إذ لا يتلقى كثير من الناس الذين يعانون من الأزمات معونة أو اهتماما يذكر، وهناك إحباط لدى المجتمعات أو البلدان المجاورة التي تفتح أبواب بيوتها أو حدودها دون الحصول على دعم يذكر. وهناك إحباط على نطاق واسع لأن مسؤولية الاستجابة سياسيا وماليا للمعانة الإنسانية لا يشترك فيها الجميع.

١٣ - لكن إلى جانب السخط والإحباط، هناك اعتزاز الحكومات الوطنية التي استثمرت في التأهب، وقادت جهود التصدي للأزمات وأنقذت الأرواح، واعتزاز فرادى المواطنين والجهات الأهلية التي تتصدي للأزمات ومنظمات المجتمع المدني ممن أسهموا في بناء قدرة مجتمعاتهم على الصمود وفي إعادة بناء هذه المجتمعات وإعادة إنمائها. وهناك الشفقة التي أبدوها جيران ومواطنون في الخارج فتحوا بيوتهم ومجتمعاتهم لاستقبال اللاجئين. وهناك أمل في سماع ما حققه الشباب والنساء كمستجيبين أوائل وفي مبادراتهم عند تمكينهم إلى طرح حلول مبتكرة. وهناك اعتزاز موظفي الأمم المتحدة ومنظمات المساعدة الإنسانية الذين يعقدون العزم على دعم المجتمعات في هذه الجهود. وهناك تصميم الجميع على استكشاف الشراكات والتكنولوجيات الجديدة وأشكال التمويل الجديدة لمنح الناس ما يطالبون به من كرامة وموارد.

١٤ - ويجدر بالذكر في المقام الأول أن الناس عبروا في كل مكان عن رغبتهم في التغيير، ليس فقط في المشاورات المتعلقة بمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، ولكن أيضا في سائر استعراضات وعمليات إصلاح الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة<sup>(١)</sup>. ذلك التغيير الذي يجعل

(١) خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)؛ وإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (القرار ٢٨٣/٦٩)؛ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (القرار ٣١٣/٦٩)؛ واتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (FCCC/CP/2015/L.9/Rev.1)؛ والمؤتمر الدولي الثاني والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى

قادة العالم يجدون حلولاً سياسية تنهي المعاناة وتحول دون وقوع الأزمات وتصون القوانين الدولية التي اتفقوا عليها. ذلك التغيير الذي يصل في مدها إلى أكثر الفئات تهميشاً وإلى من هم أشد تخلفاً عن الركب. ذلك التغيير الذي يعطى صوتاً ودوراً قيادياً للأشخاص المتضررين والمنظمات المحلية كعناصر أساسية تمتلك زمام مصيرها. ذلك التغيير الذي يشجع الاعتماد على الذات بدلاً من إدامة الاعتماد على المساعدة الدولية. ذلك التغيير الذي يأتي بنموذج جديد تتبعه الحكومات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المعونة في عملها الجماعي لصالح الأشخاص الذين يعيشون في الأزمات. ذلك التغيير الذي يشجع قادة العالم والمنظمات الدولية وسائر الجهات صاحبة المصلحة على تحمل مسؤولياتها بمزيد من الاستعجال وبمزيد من العزم على تقديم الخدمات بشكل أفضل لمن هم أحوج إليها. ويتطلع الناس إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لتحقيق ذلك التغيير.

### ثالثاً - إنسانية واحدة: رؤية للتغيير

١٥ - إن ذلك التغيير يتطلب رؤية موحدة. وفي عالم تسوده العولمة، ينبغي أن تكون هذه الرؤية شاملة وعالمية وأن تجمع الناس والمجتمعات والبلدان، مع إقرارها بالاختلافات الثقافية أو الدينية أو السياسية وتجاوزها. وينبغي أن تستند إلى المنفعة المتبادلة، حيث يستفيد الجميع. وفي وقت يعرب فيه كثيرون عن شكوكهم في قدرة المجتمع الدولي على تحقيق الوعود الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بإنهاء الحروب أو بمواجهة التحديات العالمية، نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة تأكيد القيم التي نجمعها. ولذلك، ينبغي أن تستند رؤيتنا للتغيير على قيمة تجمعنا: ألا وهي إنسانيتنا المشتركة.

١٦ - وهذه الإنسانية المشتركة فيها هويات عرقية وقومية ومعتقدات دينية وتقاليد ثقافية مختلفة عديدة. ومع ذلك، فإنها تلتقي في مبدأ عام وهو أن هناك قدر وكرامة متأصلين في كل فرد يجب حمايتهما واحترامهما وتوفير الفرص والظروف المواتية لنمائهما. وقد شهدت إعادة تأكيد ذلك في مختلف أنحاء العالم. فالناس يدعون إلى توفير الأمان والكرامة وإتاحة فرصة للازدهار.

المعنى بعمليات السلام بشأن توحيد قوانا من أجل السلام: السياسة والشراكة والناس (A/70/95)؛ و”تحمدي الحفاظ على السلام: تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام“ (A/69/968)؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، منع نشوب النزاعات وتحقيق نقلة نوعية في مجال العدالة، وتأمين السلام، دراسة عالمية بشأن حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥؛ وتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2015/716)؛ والفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية، ”أهم من أن يترك عرضة للفشل: سد الفجوة المالية في المجال الإنساني“، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

١٧ - ويريد الناس أن يعيشوا في أمان: آمنين من العنف أو القمع أو الاضطهاد أو الخوف. فبدون أمن جسدي لا يمكن الوفاء بأي من الاحتياجات الأخرى أو تحقيق أي من التطلعات الأخرى أو إعمال أي من الحقوق الأخرى. ولا يمكن الحصول على الخدمات، ولا يمكن كفاية استمرار سبل كسب العيش وخدمات التعليم، ولا يمكن تحقيق الازدهار. ويريد الناس أن يعاملوا معاملة كريمة وأن يعلموا أن حياتهم مهمة، دون أن يعانون من تمييز على أساس نوع الجنس أو العرق أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الانتماء السياسي أو الملكية أو الميلاد أو أي أساس آخر. ويريد الناس أن يعبروا عن احتياجاتهم ورغباتهم وأن يعلموا أن أصواتهم تحدث فرقا. ويريد الناس أن يعترف بهم ويُمكنوا باعتبارهم محركين رئيسيين لشؤون حياتهم ومستقبلهم. ويريد الناس أن يفوزوا في الحياة، وأن يكونوا معتمدين على ذواتهم، وأن يحسنوا حياتهم وحياة أسرهم. وهذه الاحتياجات والرغبات والتطلعات لا تتوقف في ظل أي أزمة من الأزمات.

١٨ - وهذه الرغبات ليست معقدة أو مجردة. إنها رغبات حقيقية وإنسانية. إنها أصيلة جدا ومقبولة عالميا بالنظر إلى طبيعتها حتى أنه يمكن أن تُلمح في ديباجحات الدساتير الوطنية وأن تُرى في صلب العديد من الأديان. وإنها أيضا في صميم نظامنا الدولي. وتمثل كرامة الإنسان المتأصلة وقدره المتأصل، والمساواة بين الرجل والمرأة، والنهوض بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب أساس ميثاق الأمم المتحدة. ويمثل درء المعاناة الإنسانية والتخفيف منها، وحماية الحياة والصحة، وكفاية احترام الإنسان أهم مبادئ العمل الإنساني، وهي مبادئ تعمل بقية المبادئ على تحقيقها. وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تأتي الإنسانية ركيزة تستند عليها كامل مجموعة حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تمكن كل رجل وامرأة وطفل من أن يحيا حياة لا خوف فيها ولا عوز. وفي مؤتمر قمة الألفية، كانت الإنسانية في صميم القيم التي وافق عليها قادة العالم لتوجيه العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، استند قادة العالم على تلك الرؤية لصالح الإنسانية، واضعين الإنسان في محور خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٩ - لكن رغم تلك التأكيدات للدور المحوري للإنسانية، يبين واقع مئات الملايين من الناس في التزاعات أو الكوارث أو حالات الفقر المزمن والحرمان المزمن أن الإنسانية تظل تكافح يوميا من أجل الحياة والكرامة والأمان والغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية، وكذلك من أجل التقدم. إن الناس لا يهتمهم ما إذا كان بمقدور المجتمع الدولي الاتفاق على القيم والمبادئ الأساسية للإنسانية على المستوى المعياري. وإن ما يهتمهم هو ما إذا كان بمقدور المجتمع الدولي تحويل هذه الرؤية إلى واقع لكل واحد منهم. وهمهم يجب أن يصبح همتنا، وكفاحهم اليومي يجب أن يصبح مسؤوليتنا.



## رابعاً - الإنسانية: مسؤولية مشتركة - مواجهة تحديات زماننا جميعاً

٢٠ - يتعين لتجسيد تأكيدات الإنسانية هذه لملايين الناس الذهاب أبعد من مجرد رؤية خطابية. فيلزم أن تستوحى في صياغة سياستها، وتوجه سلوكنا، وتكون باستمرار عاملاً يوجه قراراتنا السياسية والاجتماعية والمالية. ويتعين أن تصبح الإنسانية جزءاً لا يتجزأ من مسؤولية التحرك الملقاة على عاتقنا. ويتعين بالتالي أن يكون قبول مسؤولياتنا الفردية والمشاركة والوفاء بها الموضوع المحوري لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.

٢١ - واستناداً إلى الاستعراضات وعمليات الإصلاح الدولي الأخيرة وإلى المشاورات المتعلقة بمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، أعتقد أن المسؤوليات الأساسية التالية تكتسي أهمية حاسمة لتحسين الأداء لصالح الإنسانية: (أ) القيادة السياسية لمنع نشوب النزاعات وإهائها؛ (ب) التمسك بالقواعد التي تصون الإنسانية؛ (ج) عدم إغفال أحد؛ (د) تغيير حياة الناس - الانتقال من تقديم المعونة إلى إنهاء العوز؛ (هـ) الاستثمار في الإنسانية.

## ألف - المسؤولية الأساسية الأولى: القيادة السياسية لمنع نشوب النزاعات وإهائها

يتطلب إنهاء المعاناة الإنسانية حلولاً سياسية، ووحدة في الهدف، وقيادة مستمرة واستثماراً مطرداً في إيجاد مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد.

٢٢ - تؤدي الحروب إلى معاناة إنسانية طويلة الأمد وإلى اضطرابات سياسية. وقد تخفف المساعدة الإنسانية هذه المعاناة وقد يسهم حفظه السلام في تثبيت الأوضاع، لكن لا يمكنهم تحقيق السلام الدائم والازدهار. وهناك إقرار في ميثاق الأمم المتحدة بأن منع نشوب النزاعات وإهائها وبناء السلام يعتبر مسؤوليتنا الأولى تجاه البشرية. ومع ذلك، ليس هذا المسعى مناط تركيز جهود قيادتنا السياسية أو مواردنا في الوقت الحاضر. ويتعين أن يكون مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني منعظاً نعيد فيه تأكيد التزامنا بمسؤولياتنا كدول ومنظمات دولية وقطاع خاص ومجتمع مدني وقادة.

٢٣ - وبعد الانخفاض الذي طرأ على الحروب الأهلية الكبرى في أواخر تسعينيات القرن الماضي ومطلع العقد الأول من هذا القرن، ارتفع عددها من ٤ حروب في عام ٢٠٠٧ إلى ١١ حرباً في عام ٢٠١٤<sup>(٢)</sup>. والأسباب الجذرية لكل نزاع مختلفة ومعقدة. وغالبا ما تكون

(٢) يمثل هذا العدد مزيجاً من النزاعات الجديدة والنزاعات التي كانت منخفضة الحدة في أوقات سابقة وتصاعدت إلى "حرب أهلية". انظر Sebastian von Einsiedel and others, *Major Recent Trends in Violent Conflict*, Occasional Paper 1 (Tokyo, University Centre for Policy Research, 2014).

النتيجة هي ذاتها: إذ تنشأ النزاعات في أماكن كانت تعتبر فيما مضى آمنة وتستخدم وتتجدد في أماكن كان يعتقد أنه قد تمت تسويتها فيها. وينطوي ثلث الحروب الأهلية في الوقت الحاضر على مشاركة جهات فاعلة خارجية تدعم طرفاً أو أكثر من طرف في النزاع. وهذا التدويل يجعل الحروب الأهلية أكثر فتكا وأطول أمداً<sup>(٣)</sup>. وتجد الجماعات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية مرتعا خصبا في الدول المهشة والمتضررة من النزاعات، لا سيما في الحواضر، وتزعزع استقرار البلدان الخارجة من النزاعات، وتقوض جهود بناء الدول، وتطيل أمد العنف.

٢٤ - وبات التفاوض على تسويات واتفاقات للسلام أمرا أصعب أيضا. وزاد عدد أطراف النزاعات بشكل مثير وتقتضي مصالحها المتباينة في الوقت الحاضر مشاركة موازية لطائفة متنوعة من الجهات الفاعلة: قوى عالمية، ودول ذات نفوذ إقليمي، ومنظمات دولية وإقليمية وأفراد من ذوي النفوذ السياسي أو الاقتصادي. لكن إشراك مزيد من الجهات الفاعلة يمكن أن يزيد من تعقيد جهود تسوية النزاعات ويطيل أمدها ويقود إلى حدوث حالات من الازدواجية أو إلى عمليات ذات نتائج عكسية. ويمكن أن يكون التواصل والتفاوض مع الجماعات المسلحة أمرا صعبا وقد تتحدى هذه الجماعات تسويات تم التوصل إليها.

٢٥ - ونتيجة لهذه الاتجاهات، يوجد المجتمع الدولي في حالة إدارة مستمرة للأزمات. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، زادت قوات حفظ السلام غير التابعة للأمم المتحدة بنسبة ٦٠ في المائة<sup>(٤)</sup>. ويعمل اليوم زهاء ثلثي أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة وما يقارب ٩٠ في المائة من موظفي البعثات السياسية الخاصة في بلدان يجتهد فيها النزاع أو يعالجون مسائل تتعلق بها<sup>(٥)</sup>. وتستمر البعثات حاليا في المتوسط أمدا أطول ثلاث مرات قياسا إلى سابقتها من البعثات<sup>(٦)</sup>. ويخصص أكثر من ٨٠ في المائة من تمويل عمليات

(٣) Von Einsiedel and others, *Major Recent Trends in Violent Conflict* (see footnote 2).

(٤) Centre on International Cooperation, *Global Peace Operations Review: Annual Compilation 2015* (New York, 2015). لا يشمل الرقم بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان.

(٥) Von Einsiedel and others, *Major Recent Trends in Violent Conflict* (see footnote 2) <http://cpr.unu.edu/examining-major-recent-trends-in-violent-conflict.html>؛ انظر أيضا "تحدي الحفاظ على السلام: تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام" (A/69/968).

(٦) Von Einsiedel and others, *Major Recent Trends in Violent Conflict* (see footnote 2) <http://cpr.unu.edu/examining-major-recent-trends-in-violent-conflict.html>؛ انظر أيضا تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بشأن توحيد قوانا من أجل السلام: السياسة والشراسة والناس (A/70/95).

المساعدة الإنسانية الذي تطلبه الأمم المتحدة للوفاء باحتياجات إنقاذ الأرواح في حالات النزاع<sup>(٧)</sup>. ويزيد المجتمع الدولي من تصديه للأزمات ويكافح في الوقت ذاته من أجل إيجاد حلول سياسية وأمنية دائمة لإنهائها.

٢٦ - وقدرت التكلفة الاقتصادية والمالية للنزاعات والعنف في عام ٢٠١٤ بحوالي ١٤,٣ تريليون دولار أو بنسبة ١٣,٤ في المائة من الاقتصاد العالمي<sup>(٨)</sup>. ومع ذلك، فإن التكلفة البشرية هي أبهظ تكلفة، ما يجعل النزاعات أكبر عائق أمام التنمية البشرية<sup>(٩)</sup>. ويؤدي اتخاذ المراكز الحضرية ساحات للمعارك إلى قتل مزيد من المدنيين وإلى تدمير هياكل أساسية حيوية. ويعاني المدنيون من إصابات طويلة الأمد ومن صدمات نفسية نتيجة لأعمال القتال والاعتصاب والتعذيب. وتُدمر النظم الصحية والبنى الأساسية المائية وتنتشر الأمراض. وتتوقف الزراعة وتستنفد المخزونات الغذائية، ويلى ذلك توطن الجوع، وانتشار سوء التغذية والتقزم عند الأطفال. وتُدمر المدارس، وتتوقف الدراسة، ويقع الأطفال ضحية للاعتداء والاتجار والتجنيد القسري. وتُجرد النساء من حقوقهن ويستهدفن عمداً. ويفر الناس من ديارهم بالملايين، يترحلون من مدينة إلى أخرى وعبر البحار والحدود. وتدوم الآثار لأجيال: من انتشار الخوف ومشاعر انعدام الثقة والتوترات لأسباب عرقية أو دينية أو سياسية. ولا تعود الأمور إلى نصابها أبداً في بلدان خارجة من حروب أهلية طويلة الأمد ويتغير نسيجها الاجتماعي والسياسي إلى الأبد.

٢٧ - وحينما تكون النزاعات طويلة الأمد ومستعصية على الحل، كثيراً ما يكون أيسر على المجتمع الدولي أن يستثمر في استجابات إنسانية على أن يستثمر في جهود متضافرة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. غير أن المساعدة الإنسانية لن تكون أبداً هي الحل ولن تكون عمليات نشر أفراد حفظ السلام كافية. ويكمن الحل في نهاية المطاف، مثلما أبرزته الاستعراضات الرفيعة المستوى التي أجريت السنة الماضية، في زيادة تعزيز القيادة العالمية في

(٧) في ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٣، كانت نسبة ٨٦ في المائة من الموارد المطلوبة في إطار نداء الأمم المتحدة الإنسانية الموحدة موجهة إلى العمل الإنساني في حالات النزاع (٨٣ بليون دولار من أصل ٩٦ بليون دولار)؛ انظر تقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/69/80-E/2014/68، الفقرة ٥٩).

(٨) معهد الاقتصاد والسلام، مؤشر السلام العالمي ٢٠١٥ (حزيران/يونيه ٢٠١٥).

(٩) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥ (نيويورك، ٢٠١٥).

سبيل إيجاد الحلول السياسية، إلى جانب إعادة تحديد الأولويات الثقافية والتنفيذية والمالية لتوجيهها إلى منع نشوب النزاعات<sup>(١٠)</sup>.

٢٨ - وليس هذا الاستنتاج بجديد إلا أن عدم تحمل المخاطر والمطالبة بتحقيق نتائج قابلة للقياس في الأجل القصير يحولان دون تدخل مبكر ومستمر يركز على منع نشوب النزاعات وبناء السلام في البلدان الأكثر عرضة لنشوء النزاعات. وتكون القدرات في مجال تحليل الحالات ورصدها غير كافية وكثيرا ما لا تكون مستمرة. ولا تتخذ إجراءات بناء على ما يتم تلقيه من إشارات الإنذار المبكر. وفي كثير من الأحيان، لا تتحرك القيادة السياسية إلا عندما تكون هناك مصالح أمنية واقتصادية قومية عاجلة وضيقة ولا تتحرك إلا عندما تتدهور الحالة. ويحظى بعض الأزمات باهتمام سياسي رفيع المستوى في حين تبدو أزمات أخرى منسية تماما. وهناك نزاعات تكون حادة للغاية أو معقدة أو طويلة الأمد أو تعثرها الانقسامات الجيوسياسية لدرجة أنه يبدو أن جهود إيجاد حلول سياسية توقفت.

٢٩ - وهناك حاجة ماسة إلى التحول من إدارة دائمة للأزمات إلى إدارة فعالة لجهود منع نشوب النزاعات والتحرك المبكر. وفي إطار متابعة توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام، وفي إطار مبادرة حقوق الإنسان أولاً، تقوم الأمم المتحدة بإحداث مجموعة من التحولات لجعل الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وتسويتها أولويات أعلى. غير أن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات وتسويتها تقع على عاتق الدول الأعضاء ومجلس الأمن. وينبغي لقادة العالم زيادة تبني حلول سياسية لتسوية النزاعات القائمة ومنع نشوب نزاعات جديدة، بالعمل على الصعيد الوطني، وعلى الصعيد الإقليمي، ومن خلال الأعضاء الذين يمثلونهم في الأمم المتحدة.

٣٠ - وقد يكون الجهد الضروري لمنع نشوب نزاع وتسويته ضخما ولكن يمكن تقسيمه إلى مجموعات من الإجراءات الأساسية. وتشمل إظهار القيادة الشجاعة، والتحرك المبكر، والاستثمار في الاستقرار، وكفالة المشاركة الواسعة للأشخاص المتضررين ولأصحاب المصلحة الآخرين.

(١٠) انظر تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بشأن توحيد قوانا من أجل السلام: السياسة والشراكة والناس (A/70/95)؛ انظر أيضا "تحدي الحفاظ على السلام: تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام" (A/69/968).

إظهار قيادة سياسية متماسكة وحاسمة وقادرة على التصرف في الوقت المناسب

٣١ - قَلَّما تجد الوقاية الناجحة طريقها إلى العناوين البارزة في الصحف، بل إن قرارات التحرك في وقت مبكر أو بشفقة ربما تتعرض للانتقاد. غير أنه بالنسبة لملايين الناس الذين يصارعون الموت أو يواجهون المعاناة يوميا في النزاعات، لا يمكن أن يكون هناك بديل لوجود قيادة سياسية تتسم بالاتساق والحسم والتصرف في الوقت المناسب. ويتعين على القادة أن ينظروا إلى ما هو أبعد من المصالح الوطنية وأن يركزوا أكثر على مصالح إنسانيتنا المشتركة من أجل زيادة القدرة على معالجة أسباب الأزمات، ومنها التشريد، وأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المترسخة، والفساد والظلم، وعدم احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أو الالتزام بهما. وللانطلاق في طريق إنهاء النزاعات والتوصل إلى تسويات سياسية لمعالجة تلك الأسباب لا بد من أن تتوافر إرادة لتنحية الخلافات المتجذرة في المواقف السياسية ودعم بناء "مجتمعات تعتنق السلام وتنبذ العنف" على الصعيد المحلي أو الوطني.

٣٢ - ويتعين على القادة السياسيين أن يوجهوا الخطاب الوطني ويجفزوا النقاش العام ويحشدوا التأييد للسياسات التي تراعي إنسانية الآخرين. ولا بد لهم أن يعربوا عن مناهضتهم للخطاب المدفوع بالخوف. ويلزم وجود قيادة رحيمة وشجاعة ومنسقة لفتح الحدود أمام الفارين من النزاع والعنف والاضطهاد. وللتصدي للتحديات التي تواجهها، يجب أن يكون القادة أكثر عزيمة وجراءة واستعدادا لتسخير مناصبهم بكل وسيلة ممكنة لتحقيق نتائج أفضل للمحتاجين وللالتزام بالسير على الطريق الطويل المائل أمامهم.

التحرك المبكر

الاستثمار في تحليل المخاطر والتحرك استنادا إلى النتائج

٣٣ - ينبغي للحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية أن تزيد من قدرتها على تحليل المخاطر ورصد الأوضاع المتدهورة. فانتهاكات حقوق الإنسان والعنف ضد المدنيين والإقصاء السياسي والتحيز القضائي والتهميش الاجتماعي الاقتصادي والفساد وتدفق الأسلحة يمكن أن تكون مؤشرات رئيسية على التوتر السياسي أو خطر العنف أو نشوب النزاع أو تجدد.

٣٤ - بيد أن المعلومات يجب أن تُقرن باتخاذ إجراءات مبكرة وتوفير ما يلزم من الموارد. فليس ثمة نقص في إشارات الإنذار أو أدوات منع نشوب النزاع: إذ إن العائق الأكبر هو الإخفاق المتكرر والمنتظم في التحرك. وسيظل هذا المشكل قائما حتى تتقبل الدول حقيقة أن

سيادتها تأتي مصحوبة بمسؤوليتها عن حماية سكانها من العنف والحرب وعن التعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الثنائية والإقليمية والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية لترع فتيل التوترات ووقف انتهاكات حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات. ويتعين على القادة الوطنيين أن يكونوا أكثر استعداداً لقبول المعلومات والتحليلات والتحرك قبل تدهور الأوضاع، وأن يلتمسوا المساعدة المبكرة أو يقبلوها من الشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٣٥ - وفي إطار مبادرتي المعنونة "حقوق الإنسان أولاً"، سوف استمر في التعبير عن ملايين الناس الذين يعيشون في معاناة وفي المبادرة إلى موافاة مجلس الأمن بمعلومات كاملة عن مخاطر أو حالات وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن تصبح منظومة الأمم المتحدة أكثر كفاءة في تحديد العلامات المبكرة للانتهاكات والأوضاع المتدهورة وأن تضع تدابير مبكرة للتصدي لها بالشراكة مع الدول. ويعد ذلك أمراً أساسياً لمنع وقوع الأزمات الإنسانية. ولئن كانت "حقوق الإنسان أولاً" مبادرة داخلية للأمم المتحدة، فإن روحها تجسد بدقة مقاصد الأمم المتحدة ككل. وتحتاج المبادرة إلى دعم الدول الأعضاء لكي يكون لها تأثير في جهود الوقاية، وينبغي للدول الأعضاء أن تفكر في استلهاهم بعض عناصرها عندما تتخذ إجراءات.

توحيد الرؤى السياسية على منع الأزمات وليس إدارتها فحسب

٣٦ - ما برح الانقسام في المراحل المبكرة للأزمات يعرقل التدخل المرة تلو الأخرى ويتسبب في عواقب وخيمة. وقد يحتمل كل سياق بعينه تفسيرات مختلفة، غير أنه لا بد من تشديد العزم على العمل بسرعة أكبر من أجل تحقيق الوحدة وكفالة التنسيق الوثيق للمبادرات الرامية إلى معالجة التوترات ونزع فتيل العنف. وكثيراً ما أدى غياب الرسائل السياسية المبكرة والموحدة على الصعيدين الإقليمي والدولي إلى نتائج مأساوية.

٣٧ - ويتعين على مجلس الأمن، بمقتضى مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يتغلب على الانقسامات ويتحول من كونه هيئة لإدارة النزاعات على الأغلب إلى هيئة تنخرط بجمّة في منع نشوب النزاعات. ويمكن أن يكون تحرك المجلس في وقت أبكر وبطريقة أكثر توحداً عاملاً حاسماً في منع الأزمات ووقفها بسرعة وإنقاذ الأرواح. وينبغي للمجلس أن يلجأ إلى تحليل المخاطر في وقت أبكر ويستغل تأثيره في نزع فتيل التوترات ويبحث على ضبط النفس وفتح آفاق الحوار قبل أن تتصلب المواقف. ويجب أن تكون الأمانة العامة للأمم المتحدة جريئة فيما تقدمه إلى المجلس من توصيات. كما أشجع المجلس على أن يطلب، عبر رئيسه، تحديثاً شهرياً مسترشداً بتحليل متعدد التخصصات بشأن الحالات التي تبعث على القلق.

### تسليط الضوء على النجاح

٣٨ - حشد الموارد لمواجهة الأزمات وإدارتها أسهل من حشدها لمنع وقوع الأزمات. ولتغيير هذا الاتجاه، من الضروري زيادة توفير البراهين وتسليط الأضواء على سبل منع نشوب النزاعات. ويتعين على المجتمع الدولي أن يصبح أقدر على إبراز قصص النجاح في منع نشوب النزاعات وحلها، والممارسات الرشيدة والدروس المستفادة. فلن يحظى النجاح بالاعتراف والتقدير إلا إذا كنا نستطيع إبرازه.

### الاستمرار في الانخراط والاستثمار في الاستقرار

٣٩ - من أجل إكساب الإجراءات المبكرة أكبر قدر من الفعالية، يجب أن تُتخذ في إطار مجموعة واسعة من الاستثمارات والأطر الزمنية، بحيث يتسنى لنا أن نتصدى لأكثر من أزمة في آن واحد وأن نستمر في الانخراط قبل أن تصل إلى ذروتها وبعده وأن نستثمر في الاستقرار على فترات زمنية أطول.

### التصدي لأكثر من أزمة في آن واحد

٤٠ - لا شك أن المجتمع الدولي يصارع من أجل الحفاظ على التركيز السياسي اللازم والاهتمام المطلوب للاستجابة في آن واحد لأزمات متعددة بلغ فيها مراحل شتى. ويعجز المجتمع الدولي أيضا على المدى الطويل عن الحفاظ على السلام الذي تحقق بشق الأنفس. ويلزم أن يُعاد توجيه أدواتنا وآلياتنا بحيث تعمل بطريقة متزامنة على منع الأزمات والتصدي لها على نحو فعال ومستدام. وسوف يستلزم هذا التحول تكريس قدرة وقيادة على المدى الطويل للنظر إلى ما هو أبعد من الأزمات البارزة في الوقت الراهن. وهناك حاجة إلى زيادة قدرات ومهارات موظفي وزارات الخارجية والتنمية في الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة المكرسين للعمل على منع نشوب النزاعات وحل الأزمات وإلى زيادة أعدادهم بصورة كبيرة. وينبغي أيضا للدول الأعضاء والقادة العالميين ذوي التأثير أن يستخدم كل منهم نفوذه السياسي والاقتصادي في الاتجاه الذي يحقق الأثر الأكبر. ولا تكون الأزمات كلها مستعصية أو يكون المجتمع الدولي منقسما بشأنها. ويجب ألا تستحوذ علينا جميعا واحدة أو اثنتان من الأزمات الكبرى الحالية، بل يجب أن نمارس القيادة السياسية ونُشرك الآخرين في حل تلك الأزمات أو منع نشوبها حيثما يسهل إحداث فرق.

## الاستمرار في الانخراط

٤١ - نادرا ما يحافظ على الاستثمار السياسي في الأزمة والاهتمام بها من بدايتها إلى نهايتها. فغالبا ما يكون هذان العنصران منخفضين في مراحل الإنذار المبكر بالأزمات ويرتفعان في أثنائها ثم ينخفضان مرة أخرى بعد تسويتها. ولا يمكننا أن نتحمل ثمن التراخي أو العزوف السياسي في مرحلتي "ما قبل" و "ما بعد" الأزمة الحرجتين. وتحتاج وزارات خارجية الحكومات الوطنية والكيانات المعنية بالتحليل ومنع النزاعات وتسويتها في المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة إلى تزويدها بالموارد وتمكينها باستمرار لكي تعمل بسرعة وفعالية في المرحلتين المذكورتين أعلاه. وإني أشجع بقوة على الاستعانة بمجموعات الاتصال بشكل أكثر انتظاما، على الصعيدين الإقليمي والدولي، للاستفادة من الانخراط الطويل الأمد لأعضائها. وينبغي لجماعات الاتصال هذه أن تحافظ على الزخم السياسي، وتنظر إلى ما هو أبعد من الدورات الانتخابية الضيقة، وتوفر منتدى لتبادل المعلومات ورصد التطورات على أساس مستمر. وفي سبيل الحفاظ على الاهتمام السياسي والاستثمار المطرد على المدى الطويل، يمكن لمجموعات الاتصال أن تبحث إمكانية تنفيذ "خطط مارشال مصغرة" بعد النزاعات.

## الاستثمار في الاستقرار وتغيير الأطر الزمنية لتحقيق النتائج

٤٢ - تبدأ الوقاية الناجحة قبل فترة طويلة من تدهور حالات الأزمات أو وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ولكي يتسنى تحسين الوقاية لا بد من الاستثمار والانخراط بشكل أكثر اطرادا في تشجيع إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد وإيجاد مؤسسات شرعية وشاملة للجميع وتعزيزها، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وتنشيط الأسواق والاقتصادات. ويحتاج القادة السياسيون إلى استعادة ثقة الناس في المؤسسات العامة وإيمانهم بها لكي يتسنى لهم إحداث تغيير إيجابي في حياة الناس على جميع المستويات.

٤٣ - وتدعو الحاجة كذلك إلى التحول من التمويل "الذي يسلط عليه الإعلام الأضواء" إلى "الاستثمار في الاستقرار". وينبغي أن يكون التمويل منصفا وقائما على تحليل المخاطر، وليس فقط على المصالح الجيوسياسية. ويتعين أيضا أن يكون قابلا للتنبؤ وطويل المدى وقائما على الأدلة. كما تدعو الحاجة إلى القبول بحقيقة أن النتائج لن تتحقق في فترات زمنية قصيرة، وأنها قد تستعصي على القياس أو أن قياسها يتطلب أساليب نوعية. وقد تستغرق تحولات المؤسسات ما بين ٢٠ و ٣٠ عاما حتى تحقق تحسينات كافية<sup>(١)</sup>. وتمشيا مع بنود

(١١) World Bank, *World Development Report 2011: Conflict, Security and Development* (Washington, D.C., 2011)



خطة عام ٢٠٣٠، ينبغي تعديل أطر المساعدة والأهداف الاستراتيجية للحكومات الوطنية والشركاء الدوليين وفقا لذلك، حتى تغطي فترات تتراوح بين ١٠ سنوات و ١٥ سنة، لكي تعكس هذا الواقع بصورة أفضل. وسيكون تعزيز قاعدة الأدلة أمرا هاما لتمويل التدخلات في ميادين المساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام، المعروف أنها تمنع نشوب النزاعات وتقلل قابلية الناس للتضرر وتساهم في بناء مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد.

إيجاد الحلول بمشاركة الناس ومن أجلهم

٤٤ - إن النجاح في منع وقوع الأزمات ومنع نشوب النزاعات أو حلها يتطلب إشراك الناس والمجتمع المدني بقوة في عمليات السياسة والحكم. فوجود مجتمعات محلية ومجتمع مدني وطني قوي يسهم في تعبئة الرأي العام ضد العنف والمطالبة بالسلام. وتكتسي مشاركتها أهمية بالغة في التصدي للتهميش وضمان حلول سياسية تعود بالنفع على السكان كلهم، وليس فقط على النخب أو على جماعات مختارة. وينبغي للقادة التشجيع على إدماج النساء والجماعات النسائية في صنع القرار على المستويات كافة والمطالبة بذلك. وتُثبت الأدلة القطعية أن مشاركة النساء الحقيقية تزيد من فعالية المساعدة الإنسانية ومصداقية حفظ السلام وجودته وسرعة التعافي الاقتصادي في حالات ما بعد انتهاء النزاع واستدامة اتفاقات السلام. وتزداد احتمالات حصول الحلول السياسية على تأييد المجتمعات المدنية ونجاحها على المدى الطويل عندما ينخرط فيها الرجال والنساء على السواء. وإني أشجع أيضا الحكومات الوطنية والمحلية على إنشاء منابر يشارك فيها المجتمع المدني وتتيح للرجال والنساء من جميع الأعمار والأديان والأعراق أن يعبروا عن آرائهم ويتواصلوا ويعملوا سويا بشأن القضايا المدنية.

٤٥ - وفي عالم متعدد الأقطاب تسوده العولمة، يجب أن يشارك مختلف الأفراد والجموعات ويمارسوا القيادة. ويؤدي الشباب على وجه الخصوص دورا هاما في تغيير العقليات والمواقف. وسيكون هؤلاء هم قادتنا في المستقبل ويجب أن ينخرطوا في إيجاد وتنفيذ الحلول الرامية إلى تحقيق الاستقرار، من خلال تمثيلهم في البرلمانات الوطنية والعمليات السياسية. ويمكن أن يكتسي الحوار الديني أهمية بالغة في الدبلوماسية الوقائية ومعالجة المظالم بعد اندلاع النزاع وتعزيز جهود المصالحة المجتمعية على المدى الطويل. وتقع على عاتق الزعماء الدينيين مسؤولية استخدام نفوذهم لدى جماهيرهم ولدى القادة الحكوميين لتعزيز الاستقرار والمصالحة والتماسك الاجتماعي. وختاما، فإن دور قادة القطاع الخاص ومجالس الأعمال التجارية لا يقتصر على تقديم السلع أو الخدمات اللوجستية. فمصلحة هؤلاء تقتضي أيضا أن تكون الأسواق الاقتصادية مستقرة، ويكون المستهلكون أصحاء وآمنين وقادرين على

شراء منتجاتهم وخدماتهم، ويكون الحكم رشيدا وتكون المؤسسات قوية. وإني أشجع القادة في قطاع الأعمال التجارية على أن يستخدموا ما لديهم من معارف وتكنولوجيات ونفوذ وتأثير فردي لتشجيع الحلول المستدامة التي تجلب الاستقرار والكرامة إلى حياة الناس.

باء - المسؤولية الأساسية الثانية: التمسك بالقواعد التي تصون الإنسانية

حتى الحروب لها قيود: إذ إن تقليل المعاناة الإنسانية وحماية المدنيين يقتضيان تشديد الامتثال للقانون الدولي.

٤٦ - على مدى قرن ونصف وفي العقود الماضية، استثمرنا قدرا كبيرا من الجهود والإرادة السياسية في تقوية الأطر القانونية الدولية المنظمة لقواعد الحرب، وتعزيز حماية المدنيين، وتقييد استخدام ونقل أسلحة وذخائر معينة، ووضع آليات لرصد حقوق الإنسان وإنشاء محاكم لمعالجة أخطر انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأصبح الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية المدنيين الآن قضية عالمية. ومع ذلك، فإن ساحتنا العالمية لا تزال تعاني من تراجع صارخ وسافر في احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فكل يوم، يسقط مدنيون جرحى وقتلى جراء عمليات متعددة أو عشوائية. وتؤدي الغارات الجوية إلى تشتيت العائلات. وتعرض النساء والفتيات للاعتداء والاسترقاق الجنسي. ويعاني سكان المناطق المحاصرة من التجويع والترهيب والحرمان من السلع الضرورية لسنوات. ويواجه الصحفيون الاحتجاز أو القتل. وتعرض المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة للقصف بوتيرة ومستويات تبعث على القلق. وتُدمر عمدا الآثار التي وقفت شاهدا على الثقافة والحضارة منذ آلاف السنين فلا يبقى منها إلا ركاما. وإنَّ وحشية النزاعات المسلحة في الوقت الحاضر وانعدام احترام القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني المتعلقة برعاية الجرحى والمرضى والمعاملة الإنسانية والتمييز بين المدنيين والمقاتلين أمران يهددان بإهدار الإنجازات التي تحققت على مدى ١٥٠ عاما والانتكاس إلى حقبة الحروب التي لا تعرف قيودا.

٤٧ - وأصبحت المناطق الحضرية بمثابة شراك للموت بالنسبة لآلاف المدنيين. فالغارات الجوية التي توصف بأنها "موضعية" تسفر في النهاية عن خسائر بشرية عشوائية ودمار عشوائي. ويشكل المدنيون نسبة مُرعبة تصل إلى ٩٢ في المائة من القتلى والجرحى الذين سقطوا نتيجة لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وتستمر الذخائر العنقودية في التسبب في التشويه والقتل والتدمير حتى بعد انتهاء الأعمال القتالية بسنوات، ويكون نصف قتلاها وجرحاها من الأطفال. وفي عام ٢٠١٤، شكل المدنيون ٨٠ في المائة من الضحايا المسجلين لانفجارات الألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة، بمعدل إصابة

١٠ ضحايا في اليوم الواحد<sup>(١٢)</sup>. ويتعرض العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وخدمات الرعاية الصحية للاختطاف والقتل وتتعرض المرافق الطبية وسيارات الإسعاف للنهب والتدمير كتكتيك حربي. ويؤدي منع وصول عمليات الإغاثة الإنسانية وتعمد عرقلتها حتما إلى زيادة أعداد الوفيات وتفاقم المعاناة والضعف. وما زال الناس يواجهون الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وسوء المعاملة والتعذيب، وعادة ما يحدث ذلك في غياب الضمانات أو سبل اللجوء إلى القضاء وسبل الانتصاف الفعالة. وهذا العنف كله يتأجج بشكل مباشر نتيجة لنقل الأسلحة بطرق غير مسؤولة وغير مشروعة. وتكون النتيجة هي وضع إنسانيتنا المشتركة في موضع الاتهام: فنرى الناس تفر من ويلات الحرب والاعتداء عبر البحار والصحاري، في ظروف تكون في العادة مهينة للكرامة الإنسانية، ودون أمل في العودة في حالات كثيرة. ففي نهاية عام ٢٠١٤، أُجبر ما يقرب من ٦٠ مليون شخص على الترواح، سواء داخل بلادهم أو عبر الحدود<sup>(١٣)</sup>.

٤٨ - وقد أصبح ازدياد أبسط القواعد التي تحكم السلوك أثناء الحروب أمرا معديا، ونشأ خطر جديد يتمثل في تطبيق هذه القواعد بصورة تنطوي على إعادة تأويل وتشويه. ومن شأن العجز عن فرض احترام المعايير المشتركة بيننا والتشجيع عليه وإنفاذ القانون ودعم آليات الرصد والمساءلة الوطنية والدولية أو التعاون معها أن يسهم في تآكل سيادة القانون ويجلب معاناة إنسانية هائلة. فعندما تزدري دول القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أو تخل بهما، بما في ذلك من خلال التفسيرات الفضفاضة، فإن دولا أخرى وجهات من غير الدول تعتبر ذلك دعوة إلى أن تحذو حذوها. ولا يمكن طبعاً أن يكون هدفنا هو إيجاد مجتمع عالمي لا يتقيد بقواعد ومعايير مشتركة. ولا يمكن أن يكون شعارنا هو اللامبالاة والسكون. ومقدورنا، بل من واجبنا، أن نحسن أداءنا.

٤٩ - ويتعين على الدول الأعضاء أن تغتتم فرصة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لتجديد التزامها بحماية المدنيين وكفالة حقوق الإنسان للجميع عن طريق احترامها للقواعد التي كانت قد اتفقت عليها بالفعل. ويجب أن يكون الدافع المحرك لعملنا الفردي والجماعي هو ضمان إيلاء أهمية مركزية للحماية والحفاظ على الإنسانية وكرامة الأشخاص المتضررين في جميع الظروف. ويجب أن تصب التزاماتنا واستراتيجياتنا وأنشطتنا ومواردنا في اتجاه

(١٢) Landmine and Cluster Munition Monitor, *Landmine Monitor 2015* (Switzerland, International Campaign to Ban Landmine-Cluster Munition Coalition, November 2015).

(١٣) انظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "World at war: UNHCR global trends—forced displacement in 2014" (2015).

الحفاظ على أمن الأشخاص المتضررين وسلامتهم البدنية وكرامتهم. ويمكننا أن نبدأ باتخاذ إجراءات لضمان وصول المساعدات الإنسانية، وتحديد الانتهاكات والإفصاح عنها، وتحسين الامتثال والمساءلة، وترسيخ المعايير التي تصون إنسانيتنا.

احترام وحماية المدنيين والأعيان المدنية في سياق أعمال القتال  
الالتزام بالقواعد الأساسية

٥٠ - يجب على جميع أطراف النزاعات المسلحة من الدول وغير الدول أن تلتزم بالقواعد العرفية المتمثلة في التمييز والتناسب والتحوط. فيُحظر توجيه الهجمات إلى المدنيين والعاجزين عن القتال والأعيان المدنية، واستخدام وسائل عشوائية مثل الأجهزة المتفجرة المرتجلة، واستخدام المدنيين كدروع لحماية أهداف عسكرية. ويتحتم حماية المدارس والمستشفيات ودور العبادة وغيرها من البنى التحتية المدنية الحيوية ليس فقط من القوة العسكرية وإنما أيضا من الاستخدام العسكري. ومن خلال التشريعات والأدلة والإجراءات العسكرية وغيرها من التدابير، يتعين على الدول أن تحد من الاستخدام العسكري لهذه الأماكن حتى لا تتحول إلى أهداف عسكرية.

٥١ - ويتعين على الأطراف من الدول ومن غير الدول أن تمتنع عن التفسيرات الفضفاضة والخلافية التي توسع بصورة تنذر بالخطر نطاق ما يُعتبر مقبولا من الأسلحة والتكتيكات والأهداف والخسائر البشرية العرضية في أوساط المدنيين. ويجب على هذه الأطراف أن تقاوم أي جنوح إلى توسيع نطاق القواعد أو تشويهها، وأن تطبق القانون بطريقة تراعي مقتضيات الإنسانية بدلا من ذلك. ولا يمكن لجهود مكافحة الإرهاب والحرب غير المتماثلة ونشوء تهديدات جديدة وأعداء جدد أن تضيي شرعية على تليين القواعد التي تهدف إلى حماية المدنيين وحصر الضرر في ما هو ضروري لإضعاف العدو، أو على تنحيتها تماما. وحينما يكون معظم النزاعات غير دولي، يصبح من الضروري جدا للجهات الفاعلة الإنسانية المحايدة أن تدخل في حوار مع الدول ومع الجماعات المسلحة من غير الدول لتعزيز قبولها للالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتعزيز فهمها لهذه الالتزامات ووفائها بها.

وقف القصف الجوي والمدفعي للمناطق المأهولة بالسكان

٥٢ - سواء عن طريق القصف المدفعي والقصف الجوي أو التفجيرات الانتحارية أو السيارات المفخخة، يظل استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان هو السبب الرئيسي لسقوط المدنيين في النزاعات. ولا تكاد آثار هذه الأسلحة تخفى. فمن ينوي

أو يقرر أن يُطلق على المناطق الحضرية البراميل المتفجرة أو مدافع الهاون أو الصواريخ أو غيرها من المتفجرات التي تمتد آثارها على مساحات واسعة يمكن له أن يتوقع بسهولة أنها سوف تتسبب في ضرر مفرط ودمار هائل، إذ إنها ستقتل أعدادا كبيرة من المدنيين وتدمر المنازل وتعطل الخدمات الأساسية بشدة وتترك مخلفات حرب متفجرة تعاني منها هذه المناطق لسنوات. ولئن كان استخدام العديد من هذه الأسلحة ليس محظورا في حد ذاته بموجب القانون الدولي، فإن القواعد الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والتحوط تقيّد استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، ولا بد من الاسترشاد بها دائما في التخطيط العسكري وصنع القرار.

٥٣ - ويعتبر إيجاد التزامات سياسية حازمة لتقييد استخدام هذه الأسلحة خطوة ضرورية. وينبغي للدول أن تحسن وتجمع وتبادل السياسات الجيدة والممارسات والدروس المستفادة بشأن تقليل الآثار التي تقع على المدنيين وبشأن التدابير العملية التي يمكن للمدنيين في المناطق المعرضة للخطر أن يتخذوها لحماية أنفسهم من الأسلحة المتفجرة. ويجب على الخبراء محاكاة آثارها في المناطق الحضرية ووضع النتائج في متناول جميع القوات العسكرية. ويلزم وضع أهداف ومؤشرات لرصد التقدم المحرز في الحد من الأثر الإنساني في المناطق المأهولة بالسكان. ويجب أن يتم باستمرار تسجيل حالات القصف الجوي والمدفعي المتهور للأحياء المدنية، والتحقيق فيها وإحالتها إلى المحاكم الوطنية والدولية المختصة.

ضمان وصول بعثات المساعدة الإنسانية والطبية بشكل كامل وتوفير الحماية لها  
تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان

٥٤ - تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن احترام حقوق الإنسان وكفالتها لجميع الأشخاص الموجودين في إقليمها والخاضعين لولايتها. ويقع على أطراف النزاعات المسلحة واجب تلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء والمياه والرعاية الطبية والمأوى للأشخاص الذين يعيشون تحت سيطرتها. ويحق للمتضررين أن يتلقوا المساعدة، بما في ذلك من منظمات إنسانية محايدة. ويندرج هذا الواجب ضمن الواجبات الأساسية لأطراف النزاع والمقتضيات الأساسية للإنسانية. وفي الحالات التي لا تُلبى فيها احتياجات السكان الأساسية، يقع على أطراف النزاع المسلح واجب السماح بوصول المساعدة الإنسانية المحايدة وتيسيره. وليس هذا متطلبا فنيا بحتا، إنما هو أمر ضروري لإنقاذ الأرواح والحد من المعاناة ويجب أن يعلو دائما فوق المصالح السياسية لأطراف النزاع المسلح وحلفائها. ويعد منع وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة من أجل تحقيق مكاسب عسكرية أمرا مستهجنا ومخالفا للقانون.

٥٥ - وتكتسي مبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الرفق بالإنسان وعدم التحيز والحياد والاستقلال أهمية مركزية في الحصول على إمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين. فلا بد من التأكد أن جميع المساعدات الإنسانية غير متحيزة ومحيدة ومستقلة عن التدخلات العسكرية أو المخططات السياسية لكي تحظى المنظمات الإنسانية بالثقة والقبول لدى الجماعات المسلحة التابعة للدول وغير التابعة للدول وتحصل على إمكانية الوصول وتحافظ عليها وتمارس عملها بأمان.

٥٦ - وبموجب القانون الدولي الإنساني، يحق للمنظمات غير المتحيزة والإنسانية أن تعرض خدماتها. ومع ذلك، ففي واقعنا الحالي، تكافح عدة منظمات إنسانية يوميا للحصول على إمكانية الوصول إلى المحتاجين. ولا تتمتع الدول بسلطة تقديرية مطلقة تبيح لها أن ترفض عروض المساعدة الإنسانية إذا كان الناس بحاجة إلى الإغاثة. وفي الحالات التي تكون فيها احتياجات المدنيين الأساسية غير ملباة، يتحتم على الدول المعنية ألا تمتنع تعسفا عن الموافقة على عمليات الإغاثة الإنسانية. ولا يمكن تحميل الجهات الفاعلة الإنسانية وحدها عبء ضمان الوصول إلى المحتاجين، فينبغي للدول أن تبرر أي رفض للإغاثة. وقد تكون آليات التحقق من القوافل الإنسانية وتفتيشها مفيدة في التغلب على الاحتراس بشأن السماح بوصول الإغاثة الإنسانية. ويجب على الأطراف من الدول وغير الدول أن تكفل حرية تنقل العاملين في المجال الإنساني وتعتمد إجراءات واضحة وبسيطة وسريعة لتسهيل وصولهم بسرعة ودون عوائق. وتؤدي الدول، ومجلس الأمن بصفة خاصة، دورا حاسما في ضمان وصول المساعدات الإنسانية. وحيثما يُمنع الوصول إلى المحتاجين أو يُعرقل بصورة تعسفية، يجب أن تواجه مثل هذه التصرفات بفعالية على أعلى مستوى سياسي. ويجب على الدول والمجلس ضمان كفاءة المساءلة والعمل على التغلب على حالات المنع التعسفي للوصول إلى المحتاجين.

٥٧ - ويجب على الدول الأعضاء ومجلس الأمن أيضا أن يضمنوا ألا تعيق تدابير مكافحة الإرهاب أو التمرد العمل الإنساني أو تحول دون تمويل العمليات الإنسانية. ويجب أن تتضمن هذه التدابير منح الإعفاءات اللازمة لتمكين المنظمات الإنسانية من الدخول في حوار مع جميع أطراف النزاع المسلح والتنسيق معها من أجل الوصول إلى المحتاجين وتخفيف المعاناة.

احترام البعثات الإنسانية والطبية وتوفير الحماية لها

٥٨ - لكي يتسنى تقديم الغذاء والماء والدواء وخدمات الرعاية الصحية الأساسية والمأوى للمدنيين المحتاجين، يلزم كفاءة أعلى درجة من الاحترام والحماية من آثار الأعمال العدائية. غير أنه، مرارا وتكرارا، يتعرض أخصائيو الرعاية الصحية والمرافق ووسائل النقل والمرضى للاعتداء ويتعرض العاملون في المجال الإنساني للقتل وتتعرض القوافل للنهب، وكثيرا

ما يكون ذلك تكتيكا حربيا. ويجب علينا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير من أجل عكس هذا الاتجاه المؤسف. ويجب علينا أن نضعف جهودنا لتذكير جميع أطراف النزاعات المسلحة من الدول وغير الدول بأنها ملزمة بصرامة بواجب احترام موظفي ومرافق المساعدة الإنسانية والرعاية الصحية الطبية، فضلا عن الجرحى والمرضى، وحمايتهم من الهجمات أو التهديدات أو غيرها من أعمال العنف التي تمنعهم من أداء مهمتهم الإنسانية البحتة. وفي إطار الوفاء بواجب حماية موظفي ومرافق المساعدة الإنسانية والرعاية الصحية، يجب على الدول وباقي أطراف النزاعات أن تكفل اتخاذ كافة التدابير السياسية والقانونية والاجتماعية وتدابير السلامة المحددة وفق السياق والالتزام الصارم بها من أجل حماية موظفي ومرافق العمل الإنساني والخدمات الطبية. ويجب أن تكون المستشفيات ملاذات آمنة في زمن الحرب. وسيساعد سن القوانين واللوائح المحلية وإنفاذها، وتوفير التثقيف والتدريب، والتعاون مع المجتمعات المحلية، وجمع البيانات عن الانتهاكات والإبلاغ بها في تعزيز إيصال المساعدة الإنسانية والطبية وسلامتها.

#### الإفصاح عن الانتهاكات

٥٩ - إن التزام الصمت في وقت تقع فيه انتهاكات جسيمة للقانون الدولي هو أمر غير مقبول أخلاقيا، ويقوض الالتزامات القانونية للدول. إذ تفرض علينا إنسانيتنا المشتركة بذل كل ما في وسعنا لمنع وقوع الانتهاكات ووضع حد لها ومحاسبة مرتكبيها. ومن أبسط واجباتنا تجاه السكان الذين يعانون من آثار النزاع المسلح جمع الحقائق، واتخاذ إجراءات للوقاية والحماية، مما في ذلك التنديد علانية بالانتهاكات، والاعتراف بمعاناة الضحايا، والدعوة إلى إيجاد حلول استباقية.

#### البحث عن الحقائق

٦٠ - يجب على الدول الاستفادة من جميع آليات التعقب والتحقيق والإبلاغ وصنع القرار المتاحة بغية تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ويجب وضع أدوات للقيام على نحو منهجي بعمليات التعقب والتجميع والتحليل والإبلاغ، وعند الاقتضاء، التحقيق بشأن استخدام بعض الأسلحة والتكتيكات الحربية، والخسائر التي تحدث في صفوف المدنيين، والأضرار التي تلحق بالأعيان المدنية، ومقاضاة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة. وتشمل الخيارات تسجيل الأدلة الرقمية المتعلقة بالجرائم وتبادلها، وإنشاء سجل مركزي لتعقب الانتهاكات وتسجيلها، أو إنشاء "مرصد" مخصص للقيام بشكل منهجي بعمليات التعقب وجمع البيانات ورفع التقارير المتعلقة بالاتجاهات الملاحظة على مستوى الانتهاكات،

والثغرات القائمة على صعيد كل من الامتثال والمساءلة وتعاون الدول في جميع النزاعات. فالبيانات والمعلومات الموثوقة، المستمدة حتى من مصادر عامة، لا تكشف فحسب الاتجاهات والتهديدات ومواطن الضعف، بل تمثل أيضا دافعا قويا للتقيد بالقانون الدولي والامتثال له. والأهم من ذلك كله هو أن البيانات والمعلومات الموثوقة يمكن أن تعزز إجراءات الوقاية والحماية المبكرة والفعالة. ويمكن للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني أن يؤديوا جميعا دورا مهما في الإبلاغ عن الوقائع عند حدوثها.

٦١ - أما في حال عدم كفاية المساعي الوطنية لتقصي الحقائق، فإن على مجلس الأمن أو مجلس حقوق الإنسان، والدول، بما فيها الدول الأطراف في النزاع المسلح، تكليف لجان تحقيق مستقلة ومحيدة بتقديم المساعدة للمجتمع الدولي في التحقق من الوقائع والتوصية بسبل المضي قدما لحماية الحقوق. وينبغي للدول أيضا الاستفادة من دور اللجنة الإنسانية الدولية لتقصي الحقائق في التحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في جميع أنواع النزاع المسلح، والسعي إلى إتاحة النتائج التي تتوصل إليها للأطراف المتضررة.

#### إدانة الانتهاكات الجسيمة باستمرار

٦٢ - في حال وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، يتعين على الحكومات وقادة دول العالم والأفراد المعنيين الإعراب باستمرار عن إدانتهم لها. وحتى في الحالات التي قد لا نكون فيها قادرين على وقف العنف والمعاناة على الفور، يقع على عاتقنا حدٌ أدنى من المسؤولية في الإفصاح والإبلاغ عن الوقائع. فقد بينت تجربة الأمم المتحدة أن الإفصاح المبكر عادةً ما يعزز دورها. وفي إطار مبادرة "حقوق الإنسان أولا"، طلبتُ إلى جميع كبار مسؤولي الأمم المتحدة القيام بذلك، وإني أشجع جميع موظفي الأمم المتحدة على التصرف بشجاعة أديبة في مواجهة الانتهاكات الجسيمة وأو الواسعة النطاق في مراحل مبكرة. وإني أحث أيضا جميع الجهات الفاعلة وصاحبة المصلحة المعنية على وضع حد للمعايير المزدوجة في إدانة الانتهاكات التي يرتكبها البعض وعدم إدانة الانتهاكات التي يرتكبها البعض الآخر. فهذا يوهن العزم الجماعي على منع نشوب النزاعات ويضعف مصداقتنا في المطالبة بالامتثال للقانون.

#### اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين الامتثال والمساءلة

##### ضمان التقيد من خلال استثمار مجالات النفوذ

٦٣ - يتعين على جميع الدول استخدام نفوذها السياسي والاقتصادي لكفالة امتثال أطراف النزاع المسلح للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويتحتم على الدول



والجهات الفاعلة الأخرى فتح قنوات للحوار مع أطراف النزاع، وتخصيص ميزانيات معونة للتدريب والإصلاح القضائي، واتخاذ تدابير موجهة وقسرية بحق من ينتهك التزاماته بحماية المدنيين من أطراف وأفراد. وانطلاقاً من روح معاهدة تجارة الأسلحة وما يماثلها من صكوك إقليمية، فإن على الدول التي تصدر أسلحة تقليدية تقييم احتمال استخدامها في ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، والامتناع عن تصديرها في حال وجود خطر فعلي لوقوع مثل تلك الانتهاكات. وأي دولة لا تبذل الجهود الكفيلة بتعزيز الامتثال للقانون إنما تتسبب، في نهاية المطاف، في تقويضه. ويجب أن يصبح ضمان مراعاة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحماية المدنيين من الاهتمامات القومية التي تحظى بالأولوية لدى الدول الأعضاء ومن الدوافع الرئيسية للسياسات الخارجية والعلاقات الدولية. وأخيراً، فإنه يقع على عاتق كل واحد منا التزام أخلاقي بالتنديد بالانتهاكات، وباستثمار مجال نفوذه للتأثير في سياسات قادتنا وقراراتهم.

#### تعزيز نظامنا القضائي العالمي

٦٤ - يتعين على جميع الدول مضاعفة جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وإلى إنشاء نظام قضائي عالمي بحق. ولا بد من القيام، بشكل منهجي، بإجراء تحقيقات فعالة في الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات جسيمة، ومقاضاة مرتكبي تلك الانتهاكات. ويجب على الدول إنشاء هيكل واعتماد ممارسات لكفالة إنفاذ القانون، بما في ذلك سنّ تشريعات قوية تشمل كامل نطاق الجرائم الدولية وتنص على ولاية قضائية عالمية مختصة بذلك. ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة في هذا المسعى وجود الممارسات الجيدة في جمع الأدلة وحماية الشهود، والتعاون فيما بين الحكومات ومع المحاكم الدولية وغيرها من آليات المحاسبة، وتوفير التدريب القانوني، وكفالة نزاهة الأجهزة القضائية، وإيجاد الضمانات القضائية للمتهمين، وتوفير الموارد الكافية للمؤسسات القضائية ومؤسسات إنفاذ القانون الوطنية والدولية.

٦٥ - وينبغي تعزيز نُظم التحقيق والنظم القضائية الدولية لتكتمل الأطر الوطنية، وينبغي اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية في حال ثبوت عدم ملاءمة الخيارات الوطنية. فإنشاء المحكمة الجنائية الدولية هو أحد الإنجازات العظيمة التي تحققت خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، وهي تهدف إلى وضع حد للإفلات من العقاب وإلى التمسك بالقواعد التي تصون الإنسانية. ويجب علينا إحياء الحماس وحسّ الإنجاز التاريخي للذين أفضوا إلى اعتماد نظام روما الأساسي. ويجب على الدول توفير التعاون والدعم المتواصلين في المجالات السياسية والمالية والقضائية والتقنية لمساعدة المحكمة على إنجاز ولايتها والتحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها على نحو أكثر منهجية.

٦٦ - ويُعدُّ العنف الجنسي والجنساني من أبشع الجرائم. ويجب محاسبة الجناة، كما يجب وضع حد لتفشي الإفلات من العقاب الملاحظ في النزاعات الدائرة في جميع أنحاء العالم. وأما الدول التي لم تعتمد من قبلُ تشريعات وطنية متوافقة مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، بما في ذلك حظر جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، فيجب عليها سن تلك التشريعات دونما إبطاء. ولا بد من تعزيز النظم القضائية الوطنية للتحقيق في جرائم العنف الجنسي ومقاضاة مرتكبيها، في إطار الجهود الطويلة الأجل المبذولة للقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات في الهياكل المؤسسية والثقافية، في أوقات السلم والأزمة على السواء. ويجب أن توضع المطالب ببذل هذه الجهود وتأمين الموارد لها على رأس أولويات القادة على الصعيد الدولي والوطني والأهلي.

#### الاستعانة بمجلس الأمن

٦٧ - كممارسة معتادة، ينبغي أن يُهيب مجلس الأمن بأطراف النزاع والقوات المتعددة الجنسيات التي منح لها التفويض إلى أن تتمسك بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي للمجلس أن يجتمع تلقائياً متى أُدعي بوقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان ومتى كانت حماية المدنيين معرضة للخطر. وإني أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في حث أعضاء المجلس الدائمين على الامتناع عن استخدام حق النقض بشأن تدابير التصدي للفظائع الجماعية. وينبغي لجميع أعضاء المجلس إعلان التزام سياسي بدعم اتخاذ إجراءات حاسمة في الوقت المناسب في الحالات التي تنطوي على أخطر الجرائم الدولية، وعدم التصويت ضد قرارات ذات مصداقية تهدف إلى منع وقوع تلك الجرائم أو وضع حد لها. وما لم يتوصل مجلس الأمن إلى إجراء موحد في مواجهة الانتهاكات الجسيمة، فإن ذلك سيؤدي إلى تفويض مصداقية ميثاق الأمم المتحدة ومقصده، وإلى تعزيز ثقافة يشيع فيها إفلات انتقائي من العقاب.

التمسك بالقواعد: تنظيم حملة عالمية لتأكيد القواعد التي تصون الإنسانية

#### تنظيم حملة عالمية

٦٨ - يجب علينا إطلاق حملة عالمية ترمي إلى حشد الدول الأطراف والمجتمع المدني وقادة العالم الآخرين لمنع تفويض القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمطالبة بمزيد من الامتثال لهذا القانون، والسعي إلى ضمان حماية المدنيين من دون أي تنازلات. ويجب أن يظل الامتثال للقانون الدولي وحماية المدنيين في صلب اهتماماتنا.

فلا يمكن أن تكون ثمة أي مرونة ولا شواغل هامة تحول دون تصميمنا على حماية المدنيين وإنهاء محتهم. وإنما ملزمون أمام ملايين الأشخاص المتضررين من الحروب بإنهاء معاناتهم وضمان عدم تكرارها. وفي مواجهة من يتهربون من تنفيذ القانون أو يزدرونه، يجب على الأمم المتحدة أن تظل مكانا يحظى فيه القانون بالدعم والتأكيد.

#### الانضمام إلى الصكوك الأساسية

٦٩ - إني أحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيات الأساسية في مجال القانون الدولي الإنساني وفي مجال حقوق الإنسان على الانضمام إليها بسرعة، وعلى الالتزام بالقيام بذلك في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. فعلى الحكومات والمجتمع المدني والأفراد حشد طاقاتهم والدعوة إلى الانضمام إلى صكوك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتنفيذ تلك الصكوك، بما في ذلك البروتوكول الإضافيان لعام ١٩٧٧ الملحقان باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بصيغتها المعدلة، واتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها، واتفاقية الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ومعاهدة تجارة الأسلحة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخليا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)، واتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية.

#### العمل بنشاط على تشجيع الامتثال وإقامة حوار منتظم

٧٠ - ينبغي أن تعقد بانتظام اجتماعات للدول الأطراف في الصكوك الدولية ذات الصلة، ولا سيما الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالمجال الإنساني وبمجال حقوق الإنسان، واجتماعات للخبراء لمناقشة تنفيذ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وظهور تحديات جديدة لتعزيز وثيقة النصوص القانونية، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى

التوضيح، وتوفير الفرصة للحصول على المساعدة القانونية، وفي نهاية المطاف، ضمان الامتثال بغية تعزيز النصوص القانونية وتطبيقها، على السواء. وينبغي أن تُستثمر على نطاق أوسع المحافل الرفيعة المستوى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من قبيل الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو مجلس حقوق الإنسان، وهيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وآليات المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، في إجراء الحوار بشأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. بيد أنه، في نهاية المطاف، سيكون من الضروري للدول الأطراف في المعاهدات الدولية القبول بمسئوليتها عن كفالة الامتثال وإيجاد وسائل مجدية لتعزيز المساءلة المتبادلة في ذلك الصدد. ويجب أن يعاد النظر بانتظام في الجهود الفردية والجماعية الرامية إلى تعزيز القواعد التي تصون الإنسانية وكفالة مراعاتها.

٧١ - وللمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر أيضا دور أساسي يؤديه في هذا الصدد. فقد أوصى المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون بمواصلة عملية مشاورات حكومية دولية توجهها الدول للتوصل إلى اتفاق بشأن ملامح ومهام منتدى محتمل للدول، وإيجاد السبل الكفيلة بتعزيز تنفيذ القانون الدولي الإنساني، وذلك بتسخير إمكانات المؤتمر الدولي والمحافل الإقليمية للقانون الدولي الإنساني. وإني أشجّع الدول على أن تدعم بنشاط المرحلة التالية من هذه العملية، التي ستولى تسييرها سويسرا بالاشتراك مع لجنة الصليب الأحمر الدولية.

#### جيم - المسؤولية الأساسية الثالثة: عدم إغفال أحد

يتطلب الوفاء بالتزامنا بعدم إغفال أحد الوصول إلى كل من يكون في حالة نزاع أو كارثة أو هشاشة أو خطر.

٧٢ - إن عدم إغفال أحد هو أحد التطلعات الرئيسية في معظم المواثيق السياسية أو المدونات الأخلاقية أو التشريعات الدينية، وكان دوماً في صميم الواجب الإنساني. ويمثل التعهد بعدم إغفال أحد الموضوع الرئيسي في خطة عام ٢٠٣٠، وهو يُلقى على عاتقنا جميعاً التزاماً جديداً بالوصول أولاً إلى من يكونون في حالات نزاع أو كارثة أو هشاشة أو خطر حتى يتسنى لهم الاستفادة من التنمية المستدامة الطويلة الأجل والمساهمة فيها. ويوفر مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني أول اختبار لالتزام المجتمع الدولي بإحداث تحول في حياة الأشخاص الأكثر عرضة للإغفال.

٧٣ - ومن أبرز عواقب النزاع والعنف والكوارث التشريدي الجماعي للسكان داخل بلدانهم أو عبر الحدود، وغالبا ما يتم ذلك لمدد طويلة. ففي كل يوم من أيام عام ٢٠١٤، كانت النزاعات وأعمال العنف تُكره نحو ٤٢ ٥٠٠ شخص على الفرار من ديارهم

والتماس الأمان سواء داخل بلدانهم أو باحتياز الحدود. ونتيجة لذلك، بلغ عدد المشردين داخل بلدانهم واللاجئين وطالبي اللجوء ما يقرب من ٦٠ مليون شخص<sup>(١٤)</sup>. وفي عام ٢٠١٤، أشار أحد التقديرات إلى أن متوسط طول مدة التشرّد بسبب الحرب والاضطهاد هو ١٧ عاما. وكان عدد اللاجئين العائدين أقل من أي وقت مضى في ٣٠ عاما، حيث لم يتمكن سوى ما نسبته ١ في المائة من اللاجئين من العودة إلى ديارهم في عام ٢٠١٤. وتشرّد ملايين الأشخاص بسبب كوارث ناجمة عن مخاطر طبيعية، وهو رقم ارتفع بنسبة ٦٠ في المائة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠١٤؛ حيث ازداد عدد المشردين حديثا في المتوسط بأكثر من ٢٦ مليون شخص في كل سنة من السنوات السبع الماضية<sup>(١٥)</sup>. ويُتوقع أن الظواهر الجوية المرتبطة بتغير المناخ، التي ازدادت تواترا وشدة، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، ستزيد ذلك الاتجاه أكثر<sup>(١٦)</sup>.

٧٤ - وتغيرت أنماط التشرّد أيضا. إذ صار أكثر من نصف اللاجئين البالغ عددهم ١٩,٥ مليون شخص والمشردين داخليا البالغ عددهم ٣٨ مليون شخص يُقيمون خارج المخيمات في المدن أو في مستوطنات عشوائية. وفي المناطق الحضرية، يكونون عرضة لخطر الانحدار إلى قاع المجتمع، نظرا لأنه لا يسهل تحديدهم، ولأنهم غالبا ما يقعون في برائن البطالة أو يعملون في قطاعات غير مستقرة أو غير نظامية منخفضة الأجر؛ أو يكونون في أسرٍ معيشية تعيلها امرأة؛ أو يكون لديهم أطفال يعملون بدلا من الذهاب إلى المدرسة؛ أو يعانون من انعدام الأمن السكني. وقد لا تتوفر النظم الصحية والتعليمية الوطنية والمحلية، وآليات الحماية الاجتماعية والبنية التحتية، أو أنها تنوء بحمل حجم الطلب. وأما المشردون في مخيمات فعابا ما يعيشون عيشة الكفاف على مساعدة إنسانية غير كافية، مع قلة فرص الاعتماد على الذات؛ ويعيشون على الهامش وعادة ما يتم تجاهلهم في البرامج الوطنية للتنمية المستدامة.

٧٥ - وتتزايد أعداد المهاجرين الذين يعبرون الحدود الدولية بحثا عن الحماية وعن حياة أفضل. فخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، ارتفع عدد المهاجرين الدوليين من

(١٤) انظر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "العالم في حرب" (انظر الحاشية ١٣)؛ انظر أيضا النشرة الصحفية الصادرة عن المفوضية، "يؤكد تقرير المفوضية زيادة التشرّد القسري في جميع أنحاء العالم في النصف الأول من عام ٢٠١٥"، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

(١٥) Michelle Yonetani, "Global estimates 2015: people displaced by disasters" (Geneva, Internal Displacement Monitoring Centre, 2015).

(١٦) Justin Ginetti, "Disaster-related displacement risk: measuring the risk and addressing its drivers" (Geneva, Internal Displacement Monitoring Centre, 2015).

١٧٣ مليون شخص إلى ٢٤٤ مليون شخص<sup>(١٧)</sup>، ومن المرجح أن يستمر هذا العدد في الارتفاع. وفي حين أن ملايين المهاجرين الدوليين يعبرون الحدود آمنين كل سنة، فإن الرحلة تكون، للبعض، رحلة مخوفة بالمخاطر. ففي عام ٢٠١٥، لقي أكثر من ٥٠٠٠ مهاجر حتفهم<sup>(١٨)</sup>. ومنذ بداية الألفية، أُفيد أن أكثر من ٤٥٠٠٠ مهاجر لاقوا حتفهم على البر أو في البحر، على الرغم من أن العدد الفعلي قد يكون أعلى من ذلك<sup>(١٩)</sup>. ويتعرض آلاف المهاجرين الآخرين للاستغلال والاعتداء من جانب متاجرين بالبشر كل سنة أو يواجهون التمييز وكرهية الأجانب في بلدان العبور أو المقصد. أما المهاجرون الآخرون الذين يقعون رهائن للأزمات فقد لا يتلقون المساعدة التي يحتاجون إليها بسبب الحواجز اللغوية أو الخشية من التعرض للاعتقال أو التمييز.

٧٦ - وفي حين أن العديد من الأشخاص يستبعدون من الخدمات الحكومية أو أن البرامج الإنسانية والإنمائية الوطنية لا تصل إليهم بشكل كاف، فإن البعض محروم تماما من الحصول على هوية قانونية. إذ إن ما لا يقل عن ١٠ ملايين شخص يعدون من عديمي الجنسية في جميع أنحاء العالم، ثلثهم من الأطفال، وهم غير قادرين على المطالبة بالحقوق والحماية والتعليم والرعاية الصحية، وغيرها من الخدمات والوظائف من خلال أي نظام وطني<sup>(٢٠)</sup>.

٧٧ - وستظل النساء والفتيات متخلفات عن الركب ما لم تكن أصواتهن مسموعة، وما دام لا يُعترف بقدراتهن، ويُرفض منحهن فرصة للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات وفي قيادة تلك العملية. وقد تعاني النساء والفتيات من أشكال متعددة من التمييز في وقت الأزمة، إذا كنَّ مشردات أو مهاجرات أو ينتمين إلى أقلية عرقية، أو كنَّ أمهات غير متزوجات، أو عديمات الجنسية، أو من ذوات الإعاقة. وكثيرا ما يحرمهن التمييز أيضا من الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والخدمات القانونية والخدمات النفسية والاجتماعية الهامة ومن فرص كسب الرزق الآمنة والكافية. وفي بعض حالات الأزمات، يقع أكثر من ٧٠ في

(١٧) انظر الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، "اتجاهات الهجرة الدولية، ٢٠١٥"، نشرة حقائق السكان، العدد ٤/٢٠١٥ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

(١٨) المنظمة الدولية للهجرة، قاعدة بيانات مشروع المهاجرين المفقودين، "آخر الأرقام العالمية، عام ٢٠١٥". متاح على الرابط التالي: <http://missingmigrants.iom.int/latest-global-figures>.

(١٩) Tara Brian and Frank Laczko, eds., *Fatal Journeys: Tracking Lives Lost During Migration* (Geneva, IOM, 2014).

(٢٠) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *World Humanitarian Data and Trends 2015* (New York, 2016).

المائة من النساء ضحايا للعنف الجنساني<sup>(٢١)</sup>. وغالبا ما يؤدي الوصم الاجتماعي والعار المرتبطان به، إلى جانب عدم كفاية الحصول على خدمات الرعاية الصحية، إلى موجة ثانية من الإهمال والمعاناة.

٧٨ - وفي عام ٢٠١٤، شكّل الأطفال ما نسبته ٥١ في المائة من اللاجئين، وهي أعلى نسبة مئوية منذ أكثر من عقد من الزمن<sup>(٢٢)</sup>. ولا يستفيد نحو نصف الأطفال اللاجئين في العالم من التعليم الابتدائي، ولا يحصل ثلاثة أرباعهم على التعليم الثانوي. ويعيش في بلدان متضررة من نزاعات ما ينيف على ٢٠ في المائة من جميع الأطفال ممن هم في سن الدراسة الابتدائية، ولكنهم يمثلون ما يناهز نصف مجموع الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في تلك السن<sup>(٢٣)</sup>. كما أن ثلثي الشباب في البلدان ذات الاقتصادات النامية لا يدرسون ولا يتلقون تدريباً مهنياً أو يكتسبون مهارات مهنية، وهم إما بدون عمل أو يشتغلون في أعمال غير منتظمة أو غير رسمية<sup>(٢٤)</sup>. ويمكن لسنوات النزاع الدائم والتعرض للعنف والتشرد، التي غالباً ما تكون مقترنة بالإساءة والتهميش، أن تخلّف في المراهقين كُرباً نفسياً شديداً وتعرضهم لخطر الوقوع ضحية الاستغلال والتورط في العنف السياسي. غير أن تحليلاً أُجري مؤخراً يشير إلى أن المراهقين، ولا سيما الفتيات، يشكّلون الفئة العمرية التي يغلب ألا تصلها المساعدة الدولية<sup>(٢٥)</sup>. وإن وجود مجتمعات تزداد شباباً في البلدان النامية، بالاقتران مع ارتفاع معدلات بطالة الشباب، تجعل إيجاد برامج عمل محددة ووضع سياسات محددة للتعليم والهجرة أمرين لا غنى عنهما لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك بناء مجتمعات مسالمة لا يهتمش فيها أحد.

(٢١) Claudia Garcia-Moreno and others, *Global and Regional Estimates of Violence against Women: Prevalence and Health Effects of Intimate Partner Violence and Non-Partner Sexual Violence* (Geneva, World Health Organization, 2013).

(٢٢) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "العالم في حرب": (انظر الحاشية ١٣).

(٢٣) Patricia Justino, "Barriers to education in conflict-affected countries and policy opportunities", paper commissioned by the United Nations Children's Fund/United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) Institute for Statistics for the initiative "Fixing the broken promise of education for all: findings from the global initiative on out-of-School Children" (Montreal, UNESCO Institute for Statistics, 2015).

(٢٤) United Nations Development Programme, "Economic empowerment of youth", Fast Facts

(٢٥) Mercy Corps, "No one hears us", 25 August 2015, available from [www.mercycorps.org/articles/syria/no-one-hears-us-window-lives-syrias-youth](http://www.mercycorps.org/articles/syria/no-one-hears-us-window-lives-syrias-youth); Jean Casey and Kelly Hawrylyshyn, "Adolescent girls in emergencies: a neglected priority", *Humanitarian Practice Network*, No. 60 (February 2014).

٧٩ - وهناك آخرون كُثُر في خضم النزاعات والكوارث، وحتى خلال أوقات السلم، يكونون متخلفين عن الركب. ومن بين أشدّ الفئات تهميشاً الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن الذين كثيراً ما يعانون من إعاقات بدنية وعقلية ومن حواجز التنقل والوصم الاجتماعي والاستبعاد. وما لم تُبذل جهود وطنية ودولية موجهة، فسيظلون يواجهون عوائق تحول دون حصولهم على التعليم ودون استفادتهم من البرامج الصحية وسبل كسب العيش، وسيكونون أكثر عرضة لخطر الإيذاء والإصابة والوفاة خلال النزاعات والكوارث. أما الأشخاص الذين يعيشون في مناطق جبلية أو ريفية أو صحراوية نائية جغرافياً، أو على جزر صغيرة، أو في مناطق ساحلية أو نهرية، فغالبا ما يكونون معزولين ويعتمدون كثيراً على البر والبحر في معاشهم، مما يجعل للأخطار الطبيعية ولتغير المناخ والنزاعات آثاراً مدمرة جدا. أما بعض السكان الذين يعيشون في دول جزرية صغيرة، فإن ارتفاع مستويات سطح البحر يعرضهم لخطر فقدان وطنهم بأكمله. ويوجد ملايين الأفراد الآخرين الذين هم معرضون لخطر الاستبعاد أو مستبعدون فعلاً بسبب عرقهم أو انتمائهم السياسي، أو دينهم، أو وضعهم الاقتصادي، أو هويتهم الجنسية.

٨٠ - ويقتضي الطابع العالمي لخطة عام ٢٠٣٠ أن يلتزم كل بلد من البلدان بجمع بيانات شاملة وإجراء تحليلات بهدف تحسين تحديد التقدم الذي أحرزته أشدّ الفئات السكانية ضعفاً وحرماناً نحو أهداف التنمية المستدامة، وترتيب أولويات ذلك التقدم وتبعه. وينبغي لكل بلد أن يمتلك استراتيجيات شاملة للتنمية الوطنية، وقوانين وسياسات اقتصادية واجتماعية، وشبكات أمان لحمايتها واحترامها وإدماجها. وإضافة إلى ذلك، هناك بعض الإجراءات المحددة التي يتعين اتخاذها إذا ما أردنا كفالة ألاّ نغفل بعض الفئات السكانية الأضعف.

الحد من مشكل التشرد ومعالجته

الحد من التشرد الداخلي القسري بحلول عام ٢٠٣٠

٨١ - ليس التشرد القسري تحدياً قصير الأجل ولا تحدياً للعمل الإنساني بالأساس، بل هو تحدٍ سياسي وإمائي مستمر ومعقد. وعلى الرغم من أن تقديم المساعدة الإنسانية إلى المجموعات السكانية المشردة في حالات الأزمات أمر جوهري، فإن المنظمات الإنسانية تُترك لتقديم المساعدة القصيرة الأجل إلى ملايين المشردين، على مدى عقود من الزمن أحياناً. ولذلك يحتاج النهج الذي نتبعه في مجال التشرد الداخلي إلى تحول جذري، أي إلى نقله من نهج يتوخى تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية إلى نهج يتوخى حفظ الكرامة وتحسين حياة المشردين وقدرتهم على الاعتماد على النفس. ويتطلب هذا التغيير عزمًا سياسياً على الصعيدين الوطني والدولي لمعالجة أسباب التشرد ولنقل المشردين داخلياً إلى أوضاع مستدامة



تحسن فيها ظروف العيش وسبل كسب الرزق، على أن تعمل الجهات الفاعلة الإنسانية والإثنائية معا من أجل الحد من التشرد بطرق مختلفة، وأن تُجري الحكومات الوطنية ما يلزم من تغييرات في السياسات.

٨٢ - وتقر خطة عام ٢٠٣٠ بأهمية معالجة مشكل التشرد القسري كجزء من التنمية المستدامة. وبالنسبة لملايين المشردين داخل بلدانهم، فإن عدم إغفالهم يعني قدرتهم على العودة إلى ديارهم، أو تحسين اندماجهم في المجتمعات التي تستضيفهم، أو استقرارهم في أماكن أخرى إن اقتضى الأمر. وذلك هو الفرق بين حياة يستمر فيها الاعتماد على المعونة وإمكانية العيش عيشة أفضل في ظل الكرامة وبالاعتماد على النفس.

٨٣ - لذلك، يجب علينا أن نحدد هدفا للحد من التشرد الداخلي. وفي هذا الصدد، فإنني أحث الجميع على العمل في سبيل هدف واضح وطموح ويمكن قياسه من أجل الحد، بطريقة تحفظ الكرامة وتضمن السلامة، من حالات التشرد الداخلي الجديدة والتي طال أمدها بحلول عام ٢٠٣٠. وفي حين أنه ينبغي بذل الجهود لتفادي جميع حالات التشرد القسري الجديدة وتسوية الحالات القائمة، لا بد من تحديد هدف يمكن قياسه تبلغ نسبته ٥٠ في المائة على الأقل، ولا بد من رصد تنفيذه من خلال مجموعة من الغايات والمؤشرات.

٨٤ - وتحقيقا لهذا الطموح، يلزم اتخاذ عدد من الخطوات التنفيذية والسياساتية الحاسمة مع تكييفها وفق السياق:

(أ) ينبغي أن تضع الحكومات الوطنية نصب أعينها مسؤوليتها الأولية عن رفاه مواطنيها وحمايتهم وأن تقود الجهود المبذولة لصياغة وتنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل للتصدي للتشرد الداخلي ودعم إيجاد حلول دائمة له. وينبغي للحكومات والمجتمعات المحلية اعتماد سياسات شاملة للجميع من أجل تحسين اندماج المشردين في المجتمع واستفادتهم من شبكات الأمان الاجتماعي، والاعتراف بهم كفاعلين ومساهمين في المجال الاجتماعي والاقتصادي، وتخصيص القدر الملائم من الموارد المحلية لتلبية احتياجاتهم بشفافية وبشكل مستدام، وتعزيز القوانين التي تكفل الحماية وحقوق الإنسان للمشردين. ويجب أن يتمتع المشردون داخليا بالحرية التامة في التنقل وأن تتوفر لهم الخدمات الأساسية وأن يتمكنوا من الوصول إلى أسواق العمل وأن يحصلوا على التعليم والسكن الدائم وسبل كسب العيش وغير ذلك من الفرص وأن يكفل لهم ضمان حيازة الأراضي. ولا بد أن تكمن وراء كل هذه الإجراءات القناعة بأن جهود الحد من التشرد يجب دوما أن تضمن الطوعية والكرامة والسلامة. ويجب ألا تمس جهود الحد من التشرد الداخلي الطويل الأمد أبدا بالحق في الفرار من العنف أو الاضطهاد أو النزاعات، كما يجب ألا يتم استغلالها لتبرير العودة القسرية؛

(ب) يجب على المنظمات الدولية والشركاء الثنائيين أن يساعدوا الدول في الجهود التي تبذلها من أجل الحد من التشرّد الداخلي الطويل الأمد بدلا من الاقتصار على إدارة حالات السكان اللاجئين إلى ما لا نهاية. ويجب أن يقدم قادة العالم دعما سياسيا رفيع المستوى وأن يجعلوا مطمحهم إلى الحد من التشرّد بحلول عام ٢٠٣٠ ضمن الأولويات، بما في ذلك عند عقد اجتماعات مع الحكومات الوطنية المعنية. وينبغي أن يعزز التمويل الدولي الإضافي العاجل النظمَ الوطنية القائمة، وأن يساعد على بناء الآليات والمؤسسات المحلية والوطنية الضرورية، وأن يساعد على إنشاء أسواق محلية وأن يحفز أوساط الأعمال التجارية المحلية والدولية، وأن يشجع البرامج المنفذة على الصعيد المحلي التي تهدف إلى تلبية احتياجات المشردين داخليا والمجتمعات التي تستضيفهم. وعلى الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية أن تعمل بروح من التعاون والانفتاح على اختلاف ولاياتها من أجل تنفيذ خطط تسعى إلى تحقيق نتائج جماعية واضحة ويمكن قياسها تحد من ضعف المشردين داخليا في الأجل الطويل. ويجب تمكين المشردين والمجتمعات المضيفة من المشاركة بنشاط في تحديد تلك الخطط وتحقيقها؛

(ج) تكتسي الأطر الإقليمية، مثل اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)، والسياسات الوطنية والأطر القانونية المتعلقة بالتشرّد الداخلي، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرّد الداخلي، أهمية في ضمان إيجاد نظام معياري يلبي احتياجات المشردين. وينبغي تطوير هذه الصكوك والسياسات وتطبيقها في مناطق وبلدان أخرى.

٨٥ - ومن أجل الحد من التشرّد القسري، يجب اتخاذ الخطوات السياسية والسياساتية والمالية المذكورة أعلاه، بصرف النظر عما إذا كان ذلك التشرّد داخليا أو عابرا للحدود الدولية. ومع ذلك، عندما ينتقل الأشخاص بالفعل عبر الحدود بحثا عن الحماية، لا بد من اتخاذ تدابير إضافية لتلبية حاجتهم إلى المساعدة والحماية بفعالية.

الاشتراك في المسؤولية عن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين

٨٦ - خلال السنوات القليلة الماضية، بين العدد الكبير من الأشخاص الفارين عبر الحدود من النزاعات والعنف والاضطهاد أن البلدان غير مستعدة جيدا، وفي بعض الحالات، غير راغبة في التعامل مع هذه التدفقات، مما أدى إلى اشتداد المعاناة وارتفاع أعداد الوفيات في صفوف من يلتمسون الأمان ويسعون إلى حياة جديدة. فقد أُغلقت الحدود وأقيمت الأسوار، في حين أن البلدان التي تكرمت بفتح حدودها واجهت عبئا هائلا يفوق طاقتها. ولا بد من تجديد الالتزام العالمي بالإطار الدولي لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء. فعلى مدى

٦٥ سنة مضت، وفرت اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها عام ١٩٦٧ الحماية للفارين من طائفة واسعة من التهديدات التي تواجههم في بلدانهم الأصلية. وهذان الصكان العالميان المتعلقان باللاجئين أكثر من مجرد نصين قانونيين: إذ إنهما يثيران تقاليد إنسانية أساسية ساعدت الملايين من الضعفاء المعرضين للمخاطر. كما أن تلك الاتفاقية وبروتوكولها يجسدان إقراراً بأن قضايا اللاجئين تحظى بالاهتمام الدولي وأن مسؤوليات دولية تنشأ عنها، وأنها تجعل التعاون الدولي أمراً ضرورياً. ويحدد إطار الاتفاقية مجموعة واسعة النطاق من مسؤوليات الدول، ولكنها مجموعة لا تتعدى الحد الأدنى. واليوم، لا تزال أسس الاتفاقية غير قابلة للطعن وتكتسي نفس الأهمية البالغة التي كانت لها في عام ١٩٥١. فينبغي ألا يعاد الناس إلى مواجهة الخطر، كما ينبغي ألا يتعرضوا للتمييز. وينبغي تمكينهم من التمتع بحد أدنى من حسن المعاملة، مثل حرية التنقل، والرعاية الصحية الأساسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والاعتراف لهم بالهوية وبالوضع القانوني. ولا بد من الإقرار أنه بالنسبة لطالبي اللجوء واللاجئين، يمكن أن يكون عدم التوفر على وضع قانوني أكبر مكان ضعفهم، لا سيما في عالم يعتمد بقوة على الهوية القانونية.

٨٧ - ومن أجل التصدي لأخطر مشكلة يعرفها العالم اليوم، لا بد من إطار دولي جديد للتعاون على تقاسم المسؤولية بإنصاف وبصورة يمكن التنبؤ بها في إطار التعامل مع تحركات اللاجئين الواسعة النطاق. ويمكن أن ينشئ هذا الإطار آلية للتشاور في وقت مبكر مع جميع البلدان المعنية وغيرها من أصحاب المصلحة في حال حدوث تحرك كبير للاجئين، ولتناول مسائل التزود بالموارد بالنسبة للبلدان المضيفة، وحسب الضرورة، الطرق المستعجلة للقبول في بلدان ثالثة. ويمكن أن يتيح الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين المقرر عقده في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ فرصة مثالية لصياغة مثل هذا الإطار والاتفاق عليه.

#### التأهب لحالات التشرد عبر الحدود بسبب الكوارث وتغير المناخ

٨٨ - إن حالات التشرد عبر الحدود بسبب الكوارث والظواهر المرتبطة بتغير المناخ، من قبيل ارتفاع مستويات البحار، أصبحت الآن أمراً واقعاً. وينبغي وضع تشريعات وطنية واتخاذ تدابير مؤسسية وتنفيذية إلى جانب أطر التعاون الإقليمي لإعداد البلدان لاستقبال وحماية المشردين عبر الحدود بسبب الكوارث وتغير المناخ الذين لا يتمتعون بالحماية التي يتيحها وضع اللاجئين. وسيحتاج سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية الذين يواجهون مخاطر فقدان أوطانهم إلى الأيد إلى اهتمام خاص لضمان استمرار سلامتهم وبقاء هويتهم الثقافية وجنسياتهم القانونية. وسيحتاج المشردون بسبب الكوارث الناجمة عن الأخطار

الطبيعية وتغير المناخ، شأنهم في ذلك شأن الفارين من النزاعات، إلى دعم في الأجلين القصير والطويل معا، وكذلك البلدان والمجتمعات التي تستضيفهم.

#### ضمان الدعم الكافي للبلدان والمجتمعات المضيفة

٨٩ - تحتاج البلدان والمجتمعات التي تستضيف المشردين قدرا أكبر من الدعم. وينبغي للبلدان أن تراجع سياساتها وتشريعاتها وميزانياتها الوطنية وتكيفها لتحسين الخدمات والفرص الاقتصادية المتاحة للمشردين والمجتمعات التي تستضيفهم، بما في ذلك السكن والعمالة والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات والهياكل الأساسية العامة الحيوية. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يدرك الصالح العام العالمي الذي تعمل من أجله البلدان التي تستضيف اللاجئين عن طريق الزيادة في الدعم الطويل الأجل المقدم لهم في المجال السياسي والمالي وعلى صعيد السياسات بصورة مستدامة ويمكن التنبؤ بها. وحيثما أمكن، ينبغي أن يكمل الدعم الدولي النظم والهياكل الوطنية والمحلية القائمة وأن يعززها، وأن يخلق فرص العمل ويقوي الأسواق المحلية، بما في ذلك من خلال التحويلات النقدية، وأن يتيح للمشردين والمجتمعات المضيفة فرصا اقتصادية منتجة ويمكن إخضاعها للضرائب. وينبغي أيضا أن يندرج الدعم ضمن التدخلات الإنمائية المحلية.

٩٠ - وإن الحد من حالات التشريد مسؤولية الجميع. ومن شأن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني والاجتماع الرفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين وغيرهما من الاجتماعات ذات الصلة أن يجعلوا من سنة ٢٠١٦ سنة تحول في إعادة تحديد معنى التعاون الدولي وتركيزه على أحد أشد التحديات التي تواجه جيلنا.

معالجة مكامن ضعف المهاجرين وإتاحة المزيد من فرص الهجرة النظامية والشرعية

٩١ - تتيح خطة عام ٢٠٣٠ إطارا جزئيا لمعالجة الأسباب المتعددة للتشرد القسري، وتعزيز آثار الهجرة في التنمية، وتقليل تكلفتها البشرية والمالية، وتيسير القيام بها بطريقة شرعية في إطار من الأمان والنظام. وتحقيقا لذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن تضع استراتيجية جماعية وشاملة للتصدي للتشرد والهجرة والتنقل، تقوم على تعزيز التعاون بين البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، بما في ذلك على امتداد مسارات الهجرة. وينبغي أن تستند استراتيجية التصدي تلك إلى شراكات بين الدول والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والسلطات المحلية والمجتمع المدني على جميع مستويات الإدارة.

٩٢ - ومن أجل تحقيق غاية خطة عام ٢٠٣٠ المتمثلة في الهجرة الآمنة والمنظمة والشرعية، يتعين على الدول الأعضاء أن تتيح مزيدا من فرص الهجرة القانونية أيضا. وينبغي لها أن

توسع وتضمن سبلا آمنة وقانونية للتنقل لأغراض جمع شمل الأسر والعمل والدراسة، وعند الضرورة، أن توفر الحماية وتمنح التأشيرات لأسباب إنسانية لمن لا تشملهم اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين. ويجب علينا أيضا أن نكفل أن يتم إدماج المهاجرين ومكانم ضعفهم المحددة بشكل أفضل في خطط الاستجابة الإنسانية وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا أن نتعاون بفعالية على مكافحة الاتجار بالبشر، ومن خلال ضمان السبل القانونية، على التصدي لظاهرة تهريب المهاجرين، وعلينا ألا نُجرّم المهاجرين وألا نقيم الحواجز، وعلينا أن نقاضي من يتخذون تجارة من استغلال بؤس البشر ويعرضون حياة الأطفال والشباب والنساء والرجال للخطر.

#### القضاء على ظاهرة انعدام الجنسية في غضون العقد المقبل

٩٣ - إن المجتمع الدولي قادر على القضاء على ظاهرة انعدام الجنسية في غضون العقد المقبل. وينبغي للدول أن تساند حملة "أنا أنتمي (I Belong)" للقضاء على ظاهرة انعدام الجنسية بحلول عام ٢٠٢٤. وعلى الدول أن تنضم إلى الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية والاتفاقية المتعلقة برفض حالات انعدام الجنسية، وأن تحدد هوية الأشخاص عديمي الجنسية أو المعرضين لمخاطر انعدام الجنسية وأن تلتزم بإيجاد حلول لحالات الحرمان التعسفي من الجنسية. ولا بد من تسوية حالات انعدام الجنسية الكبرى القائمة بمنح الجنسية للأشخاص عديمي الجنسية في البلد الذي تربطهم به أقوى الصلات، بما فيها صلات الولادة والإقامة الطويلة الأمد. وحيثما اقتضى الأمر، ينبغي أن تمنح القوانين الجنسية للأطفال الذين يتم العثور عليهم بعد تخلي أسرهم عنهم والأطفال الذين يولدون على أراضي البلدان والذين قد يكونوا عديمي الجنسية إن لم تُمنح لهم. وينبغي أيضا إصلاح القوانين لكفالة أن النساء والرجال بمنح جنسيتهم لأطفالهم على قدم المساواة. وينبغي منع الحرمان من الجنسية أو فقدانها أو التجريد منها على أسس تمييزية، بما في ذلك في حالات خلافة الدول. وينبغي إصدار وثائق الجنسية لمن تحقق لهم، وينبغي منح الحماية للأشخاص عديمي الجنسية وتيسير تجنيسهم. وينبغي تحسين البيانات الكمية والنوعية المتعلقة بالسكان العديمي الجنسية وإتاحتها للجمهور.

#### تمكين النساء والفتيات وحمايتهن

٩٤ - يجب أن تصبح مشاركة النساء والفتيات بشكل كامل وعلى قدم المساواة في الدوائر المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي عمليات صنع القرار على جميع المستويات هي المعيار الذي يستند إليه خضوع جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الأمم المتحدة، إلى المساءلة بشأن برامجها الإنمائية والإنسانية وتمويلها. ويجب علينا أيضا أن نكفل أن النساء على

اختلاف أعمارهن يستفدن من البرامج المتاحة وأن نتأكد من الخضوع للمساءلة في ذلك الشأن. وقد أحدثت المجموعات النسائية ومشاركة المرأة ولا تزال تحدث آثارا إيجابية كبيرة في عمليات السلام ومكافحة العنف الجنساني وتقديم الخدمات للمجتمعات المحلية. وبالنظر إلى ذلك، فإن التمويل القليل الذي يتلقينه حاليا يجب الزيادة فيه فورا وبقدر كبير ليناسب قدر دورهن.

٩٥ - ويمكن الحصول على سبل كسب العيش المرأة من الاعتماد على نفسها ورفع مكانتها وزيادة درجة تأثيرها في الأسر والمجتمعات، كما يمكن أطفالهن من البقاء في المدارس ومن الحصول على خدمات الرعاية الصحية، ويمكنهن وبناتهن من النجاح من الاتجار بالأشخاص والمقايسة بالجنس. ويجب الارتقاء بالبرامج التي تتيح فرص إدراج الدخل للنساء وتوسيع نطاقها كجزء من مبادرات التأهب وتعزيز القدرة على الصمود وفي إطار تدابير التصدي للأزمات والتعافي منها بطريقة تكفل للمرأة سلامتها وكرامتها. ومن شأن المنتديات المتاحة على الإنترنت التي تربط النساء بفرص التدريب والموردين ومقدمي التمويل والزبائن أن تؤثر تأثيرا عميقا في فرص كسب العيش وأن توسع نطاقها.

٩٦ - ويجب أيضا إيلاء الأولوية إلى تقديم خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الشاملة للنساء والمراهقات دون تمييز. ولتحقيق الطموحات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ بشأن صحة الأمهات والأطفال حديثي الولادة والمراهقات، يجب علينا أن نكفل أن جميع النساء والمراهقات يمكنهن أن يلدن أطفالهن بأمان في حالات الأزمات والظروف الهشة، بما في ذلك حالات التشرد. وسيطلب ذلك تحسين إمكانيات الحصول على المعلومات وخدمات تنظيم الأسرة الطوعي والمواد الأساسية للولادة الآمنة واللوازم الصحية، وتحسين قدرات نظم الرعاية الصحية والعاملين فيها.

القضاء على العنف الجنساني وعلاج الناجيات بطريقة تحفظ كرامتهن

٩٧ - إن العنف الجنساني مشكلة خطيرة تهدد أرواح النساء والفتيات، لا سيما أثناء الأزمات. وبالإضافة إلى الحاجة الملحة إلى سن وإنفاذ قوانين لمنع العنف الجنساني ومقاضاة مرتكبيه، لا بد من اتخاذ إجراءات لمكافحة الوصم الاجتماعي الذي يلحق الناجيات. وتبين الأدلة أن من الأرجح أن تنفذ التشريعات وأن تزيد رغبة الناجيات في طلب المساعدة وأن ينخفض الاستبعاد الاجتماعي إلى أدنى حد عندما يُدين الخطاب العام ذلك العنف. فينبغي للحكومات والمجموعات النسائية أن تقيم شراكات لتغيير رأي المجتمع في العنف الجنساني من النظر إليه كتجربة خاصة محجلة إلى اعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية، وأشد مظاهر عدم المساواة بين الجنسين، وأحد أوبئة الصحة العامة التي تضر بالصحة البدنية والعقلية للنساء والفتيات وبقدرتهن على تلقي التعليم والمشاركة في كسب العيش والحياة العامة.

٩٨ - ويجب أيضا أن يكون تقديم الدعم الشامل إلى الناجيات من الإجراءات ذات الأولوية في إطار أية مساعدة وطنية أو دولية. فحيثما لم يتحقق النجاح في منع ذلك العنف، فإن ما يترتب عنه من وصم وهجر وألم صامت يضفي أهمية بالغة على العمل مع موظفين طبيين جديرين بالثقة ومع المجتمعات المحلية من أجل الوقاية من موجة ثانية من المعاناة يتسبب فيها الإهمال. ولا بد من إعداد حزمات دعم مجتمعية مخصصة ممولة جيدا وشاملة وطويلة الأجل. وينبغي أن تتضمن هذه الحزمات العلاج الطبي وعلاج الصدمات ورعاية آمنة وسرية تقدّم دون تمييز، وأن تشمل خدمات تركز على الناجيات، بما في ذلك خدمات الدعم النفسي - الاجتماعي والقانوني وخدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وبرامج تعزيز الإدماج الاجتماعي.

٩٩ - وقد يتعرض الرجال والفتيان للاستغلال والاعتداء الجنسي، وخاصة منهم الفتيان المشردون أو المفصولون عن أسرهم. ويجب أن يفضي الوعي بهذه المخاطر إلى بذل جهود متسقة لمنع العنف وحماية الأشخاص. ويجب أن تتأني لهم أيضا إمكانية الحصول على الخدمات التي تمكنهم من تلقي الرعاية الصحية السرية والأمنة ومن البقاء في المدارس وعدم الاستبعاد من مجتمعاتهم.

#### سد الفجوات التعليمية التي تواجه الأطفال والمراهقين والشباب

١٠٠ - ليس تعليم الأطفال والمراهقين والشباب، بمن فيهم ذوي الإعاقة، وتدريبهم المهني من الكماليات التي يجوز أن توفر وتوقف بحسب الظروف الخارجية. والآباء والأطفال الذين يمرون بالأزمات يعتبرون التعليم أحد شواغلهم ذات الأولوية. وفي الأجل القصير، يمكن أن يقي التعليم الأطفال من الزواج المبكر والقسري ومن التجنيد. فيجب أن يتاح لبرامج التعليم الجيد أثناء الأزمات وبعدها التمويل المحلي والدولي الكافي بما يشمل المواد التعليمية ومراتب المدرسين وخدمات الدعم النفسي لجميع الأطفال والشباب المحتاجين إليها. ويجب أن يكون التعليم آمنا وشاملا للجميع وخاليا من الاستغلال ومحيا من هجمات المجموعات العسكرية واعتداءاتها. وينبغي أن تشمل جميع البرامج التعليمية التعليم الثانوي وأن تتيح فرص التدريب المهني، وخاصة للمراهقين والمراهقات. وينبغي أن تلتزم الدول بتوفير التعليم وإصدار الشهادات للمشردين وفقا للمؤهلات والمعايير الوطنية.

#### تمكين المراهقين والشباب ليكونوا عناصر مساعدة على التغيير الإيجابي

١٠١ - سيكون نجاح خطة عام ٢٠٣٠ رهينا بتحول المراهقين والشباب إلى عناصر مساعدة على التغيير الإيجابي. ويجب أن تواكب فرص التعليم والتدريب المهني وسبل كسب

العيش البديلة مشاركة الشباب فيها وملكيتهم وقيادتهم لها باستمرار في إطار الجهود الرامية إلى فض النزاعات وفي إطار العمليات المدنية على جميع المستويات. وينبغي أن تكفل البرامج الإنسانية والإنمائية المحلية والوطنية والدولية إتاحة فرص لمشاركة المراهقين في انتعاش مجتمعاتهم المحلية. وينبغي للبلدان التي تستضيف اللاجئين أن تمكن الشباب من الاندماج وأن تخفف من حدة تظلماتهم المحتملة وأن تتيح لهم الفرص التي خاطروا بأرواحهم من أجل العثور عليها.

١٠٢ - وإن الطابع العالمي لخطة عام ٢٠٣٠ والالتزام بالألا يخلف الركب أحدا وراءه يدعوان إلى عهد جديد في الكيفية التي يتعاون بها المجتمع الدولي على دعم الجهود المحلية والوطنية الرامية إلى تلبية الاحتياجات والحد من أوجه الضعف وتغيير حياة الناس.

دال - المسؤولية الأساسية الرابعة: تغيير حياة الناس - من تقديم المعونة إلى إنهاء العوز يتطلب إنهاء العوز تعزيز النظم المحلية والتنبؤ بالأزمات وتجاوز الفجوة بين العمل الإنساني والتنمية.

١٠٣ - تفتتح أهداف التنمية المستدامة عهدا جديدا في التعاون الوطني والدولي وتقدم لجميع الجهات الفاعلة التي تسعى إلى تلبية احتياجات الناس هيكلًا شاملا وتحويليا قائما على النتائج لمدة ١٥ عاما. وسيحدد النجاح الآن بتحقيق انخفاض قابل للقياس في تعرض الناس للمخاطر وفي أوجه ضعفهم، وبقدرتهم على الاعتماد على النفس بدلا من مجرد الحصول على الاحتياجات الأساسية لسنوات طوال. وسيجعل ذلك الناس وإنسانيتهم في صميم جميع جهودنا.

١٠٤ - وتظل النزاعات وحالات المشاشة أكبر الأخطار التي تتهدد التنمية البشرية<sup>(٢٦)</sup>. ويعيش نحو ١,٤ بليون نسمة في أوضاع هشّة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ١,٩ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد فشل ما يقرب من ثلثي البلدان التي تعاني من المشاشة في تحقيق هدف تخفيض معدل الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وبحلول عام ٢٠٣٠، من المتوقع أن يعيش نحو ٦٢ في المائة من فقراء العالم في أوضاع هشّة، مقابل

(٢٦) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥ (انظر الحاشية ٩).



النسبة الحالية البالغة ٤٣ في المائة<sup>(٢٧)</sup>. والدول التي تشهد حالات الهشاشة تعاني أيضا من الضعف أمام آثار الصدمات الداخلية والخارجية، بما فيها النزاعات والأخطار الطبيعية.

١٠٥ - وتحدث الأخطار الطبيعية أثرا صاعقا في التنمية. فالحسائر السنوية بسبب الكوارث الطبيعية ستقدر بمبلغ ٣١٤ بليون دولار في البيئات المبنية<sup>(٢٨)</sup>، غير أنه سيكون أثر مدمر بوجه خاص على التنمية على المدى الطويل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، التي تكافح من أجل الحفاظ على الهياكل الأساسية والخدمات العامة، وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث يمكن لحادث واحد أن يدمر النشاط الاقتصادي في البلد بكامله<sup>(٢٩)</sup>. وإذا لم تتخذ إجراءات عاجلة، فإن ارتفاع مخاطر الكوارث التي تتفاقم بفعل تغير المناخ يمكن أن يبلغ مستوى حرجا سيجعل الجهود والموارد اللازمة لتخفيفه تتجاوز قدرات الأجيال المقبلة.

١٠٦ - وتتفاقم آثار النزاعات والأخطار الطبيعية بفعل التوسع الحضري السريع والعشوائي. فالمناطق الحضرية تُعد بالفرص الاقتصادية وإمكانية الحصول على الخدمات، ولكنها أيضا تشكل في أماكن عديدة آفاقا للنزاعات والعنف ومخاطر الكوارث وتفشي الأوبئة والتهميش. ويقدر أن ساكنة المناطق الحضرية في البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من الهشاشة زادت بنسبة ٣٢٦ في المائة على مدى السنوات الأربعين الماضية<sup>(٣٠)</sup>. وبحلول عام ٢٠١٤، كان أزيد من ٨٠٠ مليون نسمة يعيشون في مستوطنات غير رسمية منخفضة الدخل، ويقومون على أراضي معرضة للأخطار وتفتقر إلى هياكل الحماية الملائمة والسكن اللائق والخدمات الأساسية<sup>(٣١)</sup>. ويمكن لعدد المصابين في النزاعات التي تنشب في الوسط الحضري أو من جراء الكوارث الواسعة النطاق أن يُغرق أي نظام صحي محلي، وأن يستنفذ اللوازم الطبية ومخزونات الدم، وأن يعرقل العمليات الخاضعة لقيود زمنية مثل إجلاء الجرحى وعلاجهم.

١٠٧ - ولئن كانت النهج الإنسانية والإنمائية الدولية توفر الإغاثة وتتيح التقدم للملايين، فإنها كثيرا ما تفشل في التحسين المستدام لآفاق العديد من الناس في البيئات الهشة والمعرضة

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *States of Fragility 2015: Meeting Post-2015 Ambitions* (Paris, OECD Publishing, 2015)

United Nations Office for Disaster Risk Reduction, *Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction 2015: Making Development Sustainable—The Future of Disaster Risk Management* (New York, 2015)

United Nations Office for Disaster Risk Reduction, *Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction 2015* (انظر الحاشية ٢٨)؛  
United Nations Office for Disaster Risk Reduction and Centre for Research on the Epidemiology of Disasters, "The human cost of weather-related disasters 1995-2015" (٢٠١٥؛ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) (القرار ١٥/٦٩، المرفق).

للأزمات. ويقع الملايين في شرك الاتكال على المعونة القصيرة الأجل التي تبقوهم قيد الحياة ولكنها لا ترقى إلى ضمان سلامتهم وكرامتهم وقدرتهم على النماء والاعتماد على النفس في الأجل الطويل.

١٠٨ - ويجب أن ينصب تركيزنا من جديد على من يوجدون في خضم هذ الأزمات، وأن نتجاوز جهود الاستجابة القصيرة الأجل التي يتحكم فيها العرض لنتقل إلى الحلول القائمة على تلبية الطلب التي تخفف العوز والضعف. وتحقيقاً لذلك، يتعين على مقدمي المعونة الدوليين أن يصرفوا النظر عن العلامات المؤسسية المصطنعة من قبيل "الإثمائي" و "الإنساني" وأن يتعاونوا في أطر زمنية متعددة السنوات، مع اتخاذ أهداف التنمية المستدامة إطاراً مشتركاً وشاملاً لتحقيق النتائج والخضوع للمساءلة. ويحتاج مقدمو المعونة إلى تحديد المهارات والأصول التي يمكنهم الإسهام بها في سياق بعينه، وفي وقت محدد (في الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل) وتحقيقاً لنتيجة معينة.

١٠٩ - ولهذا الغاية، علينا أن نغتنم الفرص التي يتيحها القرن الحادي والعشرون. فالقدرات التي تمكن من منع الأزمات والتصدي لها أصبحت متنوعة ومنتشرة على نطاق واسع. وزادت القدرات على مستوى المجتمعات المحلية في العديد من البيئات المعرضة للمخاطر والأزمات. وأتاحت التكنولوجيا والاتصالات لمزيد من الناس وسائل التعبير عن احتياجاتهم أو عرض مساعدتهم بسرعة أكبر. ومع ذلك، كثيراً ما تظل قنوات المساعدة الدولية تعمل بالوسائل التقليدية، مركزة على إنجاز مشاريع فردية بدلا من الجمع بين الخبرات لتحقيق نتائج أكثر استراتيجية. فنحن نشغل في عزلة تنشأ عن الولايات والهياكل المالية بدلا من السعي إلى تحقيق نتائج جماعية عن طريق الاستفادة من الميزات النسبية. ونقيس النجاح بالمشاريع المنفذة والموظفين المعينين والهياكل المنشأة والأموال المقدمة بدلا من قياسه بالنتائج المحققة. أما تحقيق نتائج طموحة للناس، لا سيما في البيئات الهشة والمتضررة من الأزمات، فهو يتطلب نوعاً مختلفاً من التعاون بين الحكومات والجهات الفاعلة الإنسانية والإثمائية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة، أي تعاوناً يقوم على التكامل وعلى مستويات أعلى من إمكانية التشغيل المتبادل، ويسعى إلى تحقيق نتائج مستدامة جماعية بدل السعي إلى التنسيق بين فرادى المشاريع والأنشطة.

١١٠ - وبالتالي فياني أحث منظومة المعونة الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة على الالتزام بالعمل وفق نموذج جديد تطبعه ثلاثة تحولات أساسية: (أ) تدعيم النظم الوطنية والمحلية بدلا من استبدالها؛ (ب) التنبؤ بالأزمات بدلا من

انتظار حدوثها؛ (ج) تتجاوز الفجوة بين المجال الإنساني والمجال الإنمائي بالسعي إلى تحقيق نتائج جماعية على أساس الميزات النسبية وعلى مدى أطر زمنية متعددة السنوات.

تعزير النظم الوطنية والمحلية لا الاستعاضة عنها

الالتزام بالاعتماد قدر الإمكان على القدرات المحلية وعدم اللجوء إلى المساعدة الدولية إلا عند الاقتضاء

١١١ - أدخلت تحسينات ملحوظة في العقد الماضي على الصعيدين الوطني والمحلي على عملية الاستعداد لمواجهة الأزمات والاستجابة لها. ويقع على عاتق المجتمع الدولي التزام باحترام ومواصلة تعزيز هذه القدرة والقيادة المحلية في حالات الأزمات وليس إنشاء هياكل موازية قد تقوضها. وعلى الشركاء الدوليين بذل مزيد من الجهود من أجل دعم وتمكين الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية وتوفير الخبرة الفنية والممارسات الجيدة وإضافة الإمكانيات والقدرة بدلا من "تولي زمام الأمور" وإدارة الاستجابة.

١١٢ - وينبغي أن تقوم المشاركة الدولية على الثقة والفهم الجيد لقدرات الاستجابة القائمة والثغرات الأساسية التي تشوبها من أجل التوصل إلى تقييم واضح للمزية النسبية والتكامل مع الجهود الوطنية والمحلية. ويحظى الدعم الدولي بأكثر تقدير إذا قدم على نحو يمكن التنبؤ به وكان مطردا في شكل تعاون تقني أو توجيه أو خبرة فنية مستندة إلى المعايير والخبرات. وقد يكون التعاون في شكل دعم احتياطي أو تعبئة سريعة للموارد من أجل مؤازرة جهود الاستجابة الوطنية أو التعويض عنها. ويجب على الجهات الفاعلة الدولية أن تعمل معا على نحو مستدام، وعند الاقتضاء ضمن أطر زمنية متعددة السنوات، من أجل بناء وتعزيز القدرة الوطنية والمحلية على الاستجابة للأزمات. ومن شأن ذلك أن يحترم كرامة الناس ورغبتهم في الصمود ويجد من الاعتماد على المساعدة الأجنبية ويجول دون تدخلات دولية طويلة الأجل وباهظة التكلفة.

١١٣ - أما عندما تكون القدرات الوطنية والمحلية في حالات الطوارئ لا تستطيع بعد تحقيق النتائج بالحجم المطلوب، فقد يتطلب الأمر تقديم المساعدة العاجلة الدولية، بما في ذلك توفير السلع والخدمات. غير أن التواصل مع المستجيبين المحليين وتعزيز قدرتهم يجب أن يظل عنصرا محوريا في الجهود المبذولة. ومنذ البداية، ينبغي أن تبحث الجهات الفاعلة الدولية عن فرص لتحويل المهام والقيادة إلى الجهات الفاعلة المحلية. ويجب أن يكون ذلك هو التفكير السائد وجزءا يمكن التنبؤ به في أي خطة استجابة دولية منذ بدء العملية.

وضع الناس في صدارة الاهتمام: بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود

١١٤ - يعد الأشخاص عوامل التغيير الأساسية في حياتهم وهم أول وآخر المستجيبين لأي أزمة. وأي جهد يبذل للحد من هشاشة حال الناس وتعزيز قدرتهم على التكيف يجب أن يبدأ على الصعيد المحلي، بحيث تستفيد الجهود الوطنية والدولية من الخبرات والقيادة والقدرات المحلية. ويجب الحرص على إشراك السكان المتضررين والتماس مساهمتهم باستمرار في عملية صنع القرار، وضمان مشاركة المرأة على جميع المستويات. وينبغي أن يوضع الممثلون الشرعيون للمجتمعات المحلية دائما في مستوى القيادة في كل سياق. ويجب أيضا أن يكون الأشخاص قادرين على التأثير على القرارات المتعلقة بالكيفية التي تلبى بها احتياجاتهم والاعتماد على جميع الجهات الفاعلة من أجل تحقيق المطلوب بطريقة شفافة يمكن التنبؤ بها.

١١٥ - ويجب على الجهات الدولية التي توفر المساعدة والحماية أن تفهم حقا ما يحتاجه السكان والمجتمعات المحلية المتضررة، وأفضل السبل الكفيلة بدعم جهود التأهب واستراتيجيات التصدي والانتعاش الإيجابية. وهذا يتطلب تحولا في العقلية السائدة بالانتقال من التركيز على ما يمكن أن يوفره "نحن" إلى التركيز على ما يحتاجه الناس ويريدونه. وينبغي للجهات الفاعلة الدولية أن تتساءل على نحو متزايد عما يمكنها أن تفعله من أجل إضافة قيمة إلى ما يقوم به السكان والمجتمعات المحلية. وهذا يتطلب تفاعلا عميقا قائما على الاحترام مع السكان المحليين ومع المؤسسات والظروف والقضايا المحلية، وسوف يضيف كثيرا إلى المعونة الدولية المهمة والمكملة للقدرات المحلية والوطنية، حتى في السياقات المعقدة والسريعة التغير.

١١٦ - وينبغي للجهات الدولية التي توفر المساعدة والحماية أن تتأكد من أن السكان يعرفون ماهية المعونة المقدمة وأن تضع في متناولهم أدوات لإبداء التعليقات تمكنهم من الإعراب بسهولة عن الاحتياجات والشواغل. وتتسم هذه التدابير المتعلقة بالمساءلة المباشرة أمام السكان المتضررين بأهمية أساسية في تقديم المساعدة الفعالة والقائمة على الطلب. وينبغي تغيير هيكل الحوافز المالية الحالي بالانتقال من هيكل يحفز المنظمات الدولية على تحسين تقديم خدماتها إلى هيكل يدعم المشاركة الحقيقية من المجتمع المحلي ونقل القدرة إلى الجهات الفاعلة المحلية بانتظام.

١١٧ - وينبغي أن تكون القدرة على الصمود في وجه الأزمات والاعتماد على النفس هما الأساس الذي يستند إليه في عمليات تقديم المساعدة وإدارة المخاطر. ومن الأمثلة الهامة في هذا الصدد البرامج القائمة على النقد التي تدعم فاعلية السكان لأنها تسمح لهم بشراء السلع والخدمات التي يحتاجونها أكثر من غيرها وتدعم في الوقت نفسه الاقتصادات المحلية. وعندما

تسمح بذلك الأسواق وسياق العمليات، ينبغي أن تكون البرامج القائمة على النقد هي طريقة الدعم المفضلة والتلقائية. وينبغي أيضا تعزيز نظم الحماية الاجتماعية الوطنية التي تكفل المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية، فضلا عن شبكات الأمان التي تصمد أمام صدمات السوق.

التحسب للأزمات، بدل انتظار حدوثها

١١٨ - أصبح بالإمكان حاليا بفضل النماذج المتطورة وتحليل المخاطر توقع الأزمات إلى حد بعيد، سواء أكانت طبيعية أم من صنع الإنسان. غير أن هذه الأدوات لم تترجم حتى الآن إلى تغيير في الطريقة التي يعمل بها المجتمع الدولي. فلا تزال الجهات الفاعلة الوطنية والدولية تركز مواردها المالية والبشرية على تدابير باهظة التكلفة في مجال الاستجابة للأزمات وتدخلات في فترة ما بعد النزاع بدلا من زيادة التأهب والحد من أوجه الضعف. ويجب الآن أن يفضي إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٣٠، والنداء المدوي الذي وجهه خلال المشاورات الجارية استعدادا للمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني من أجل تعزيز الوقاية والتأهب إلى تغيير جوهرى في جهودنا الرامية إلى تحسين القدرة على التحسب للأزمات، ثم العمل على منع حدوثها.

١١٩ - ويجب أن يزيد التعاون والمساعدة على الصعيدين الدولي والثنائي، وأن يركزا على تعزيز قدرات الاستجابة المحلية والوطنية في البلدان المعرضة للمخاطر خارج فترات الأزمة. وتحقيقا لهذه الغاية، أذعو إلى وضع خطة عمل شاملة بحلول عام ٢٠١٧ من أجل تعزيز قدرات الاستجابة إلى حد بعيد في العشرين بلدا الأكثر عرضة للمخاطر بحلول عام ٢٠٢٠<sup>(٣٠)</sup>.

الاستثمار في البيانات وتحليل المخاطر

١٢٠ - يجب أن تصبح البيانات والتحليل المشترك حجر الأساس في عملنا. فالبيانات والتحليل هي نقطة البداية في الانتقال من نهج قائم على العرض إلى نهج يراعي أكبر المخاطر واحتياجات أضعف الفئات. ويجب على الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة دون الإقليمية والإقليمية والدولية تخصيص قدرات كبيرة من الموارد المالية والبشرية لجمع البيانات ورصد وتحليل المخاطر، أثناء الأزمات وبعدها، لا سيما في أكثر البلدان والمناطق عرضة للخطر. وينبغي أن تزيد الجهات الفاعلة الدولية من دعمها الهادف إلى تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في هذا الصدد.

(٣٠) يمكن الاستناد في ذلك إلى مؤشر إدارة المخاطر.

١٢١ - وينبغي أيضا زيادة الموارد لإتاحة إمكانية تحديد قدرات الاستجابة القابلة للتوسع المتاحة لدى الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على الصعد الوطنية والمحلية والإقليمية (تحديد القدرة على الاستجابة) قبل الأزمة. وبعد ذلك، ينبغي بذل الجهود للتواصل مع هذه الجهات الفاعلة وتقديم الدعم لها قبل حدوث الأزمات من أجل التشجيع على زيادة أنشطة التأهب خارج فترات الأزمات.

١٢٢ - وينبغي أن يكون تحليل المخاطر وتحديد القدرات القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها في تحديد نوع المشاركة الدولية ومستواها. وينبغي أن تلتزم جميع الجهات الفاعلة بتوحيد البيانات المتوفرة في قواعد بيانات مفتوحة ومتاحة على نطاق واسع، مع قدر كاف من الأمن وحماية الخصوصية، من أجل توجيه جهود جميع الجهات الفاعلة المعنية والاسترشاد بتلك البيانات في عمليات التحليل المشتركة ووضع تصور مشترك لأكثر المخاطر إلحاحا. وهذه الصورة المشتركة، ينبغي أن تستخدم لتحديد أهداف طموحة من أجل تنفيذ وتمويل استراتيجيات التأهب وإدارة المخاطر.

تقبل المخاطر وتولي زمام المسؤولية عن مواجهتها والعمل على إزالتها

١٢٣ - لا تؤدي زيادة الاستثمار في تحليل المخاطر لوحدها إلى تحسين التأهب لمواجهة الأزمات أو الوقاية منها. ولا بد للسلطات الوطنية والمحلية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من القبول بالبيانات والتحليلات التي تحدد معالم الخطر وتحديد من يتولى زمام مواجهة هذا الخطر بوضوح بتكليف الهيئات التي لديها مقومات القيادة والسيطرة اللازمة للتصدي له. ويجب على المنظمات والجهات المانحة الدولية أن تكافئ عن هذه المسؤولية عن المخاطر من خلال المساعدة في تنمية القدرات اللازمة والاستثمار فيها. وعدم تبين الخطر أو تحمل المسؤولية المؤسسية عن الاستجابة أو العمل على مواجهة الخطر والتحليل أمور أدت إلى العديد من الأمثلة التي كانت فيها الحكومات والاجتمع الدولي يتحرك ببطء شديد، مما أسفر عن معاناة شديدة وحسائر في الأرواح. ويجب التغلب بقدر أكبر من الحزم على العقبات السياسية والمالية التي تحول دون اتخاذ إجراء مبكر. ويمكن أن تكون المساعي الحميدة التي يبذلها الشركاء على المستوى الثنائي أو الإقليمي أو الأمم المتحدة وشركاؤها حاسمة الأهمية في هذا الصدد.

تحقيق نتائج جماعية: تجاوز الفجوة بين العمل الإنساني والإنمائي

١٢٤ - في الوقت الحاضر، تعمل المؤسسات المعنية بالعمل الإنساني والتنمية والسلام والأمن وغيرها من المؤسسات الدولية في العديد من البلدان جنبا إلى جنب في إطار مشاريع مختلفة ولكن في نفس المجتمعات المحلية. وفي كثير من الأحيان، يأتي كل قطاع بأهداف وأطر زمنية مختلفة وبيانات وتحليل مفككة وموارد لتلك المجتمعات المحلية نفسها، حيث يضع وينفذ أنشطة من أجل تحقيق أهداف مختلفة. وتنجم عن ذلك انقسامات وأوجه من عدم الكفاءة بل تناقضات تعوق تحقيق النتائج المثلى لصالح أضعف الفئات.

١٢٥ - وعلى الجهات الفاعلة المعنية بالعمل الإنساني أن تتجاوز مرحلة تنفيذ الأنشطة القصيرة الأجل مرارا وتكرارا، سنة بعد سنة من أجل الإسهام في تحقيق النتائج الإنمائية الطويلة الأجل. ويجب على الجهات الإنمائية أن تخطط وتعمل بسرعة أكبر لمعالجة أوجه ضعف الأشخاص وعدم المساواة فيما بينهم والمخاطر وهي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أيضا أن تصبح الاستجابات في المجال الإنمائي أكثر قابلية للتنبؤ بها، سواء من الناحية البرنامجية أو المالية، منذ اليوم الأول من الأزمة، من أجل كفالة توجيه البلد مرة أخرى نحو طريق تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالقدرة على الصمود والتنمية في أقرب وقت ممكن. وهذا النهج يتسق مع بعض الجهود التي تبذلها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تعزيز أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويجب علينا الآن أن نضم جهود مختلف الجهات المانحة للمعونة والاستفادة من الفرصة التي تتيحها خطة عام ٢٠٣٠، وإطار سينداي، واتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني من أجل سد الفجوات المؤسسية. وقد حان الوقت للتركيز على الطلب لا على توفير الإمدادات وعلى النتائج الجماعية والمزايا النسبية، بدلا من تنفيذ المشاريع الأولى ومنح "الأسبقية للولايات المسندة".

١٢٦ - واستنادا إلى المشاورات الواسعة النطاق بشأن أعمال التحضير لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، والوكالات المعنية بالعمل الإنساني والإنمائي، والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، وتمشيا مع النداءات التي وجهتها سابقا من أجل قيام منظومة للأمم المتحدة تتجاوز بؤر الانعزال التقليدية المريحة، وتكون قادرة على العمل على نحو يتجاوز الولايات والقطاعات والحدود المؤسسية، مع قدر كبير من تنوع الشركاء، من أجل تحقيق نتائج مشتركة، أعتقد أن العناصر الثمانية الواردة أدناه بالغة الأهمية لتحقيق هذا النهج الجديد.

١ - أهمية السياق: إعداد بيانات مشتركة بشأن المشاكل قائمة على البيانات والتحليل

١٢٧ - ليس تحليل السياقات مجرد تقييم للاحتياجات، بل هو وسيلة للتوصل إلى تكوين صورة كاملة عن الأسباب الكامنة وراء الحاجة وعن أبرز المخاطر، والقدرات المتاحة والثغرات التي تشوب النظم الوطنية والمحلية. وعلى الجهات الفاعلة الدولية أن تعرف بوضوح منذ البداية ماهية المشاكل التي تحاول حلها، وماهية القضايا الأكثر إلحاحاً وأفضل السبل لدعم وتوسيع نطاق القيادة المحلية والوطنية والقدرات الأخرى. وتتسم التقييمات المفتوحة والشفافة للاحتياجات المشتركة بأهمية حاسمة في هذا الصدد. ويجب على جميع الجهات الفاعلة المعنية من السلطات الوطنية والمحلية والجهات المعنية بالعمل الإنساني والإنمائي والبيئة، والسلام والأمن أن تعمل معاً من أجل التوصل إلى فهم مشترك للمخاطر والاحتياجات والثغرات والقدرات القائمة.

١٢٨ - ويجب أن يُفهم جمع البيانات وتحليلها وتصنيفها وتبادلها، مع ضمان القدر الكافي من الأمن وحماية الخصوصية، على أنه التزام جماعي. فبدون توافر بيانات موثوقة، لا يمكننا أن نعرف من هم المحتاجون وما هي التحديات التي يواجهونها، وما هو الدعم الذي يمكن أن يساعدهم وما إذا كانت التدخلات تحدث أثراً. ويجب على المجتمع الدولي دعم تنمية القدرات والهياكل الأساسية الوطنية من أجل التمكين من القيام في الوقت المناسب وبوتيرة مستمرة بجمع وتحليل البيانات التي تكون متسقة ويمكن تبادلها. ويجب أن يكون جمع البيانات وتحليلها مصنفاً حسب الجنس والسن، من أجل بيان الاحتياجات الفريدة للفئات أو القطاعات الضعيفة من السكان. وفي القرن الحادي والعشرين، يجب أن تكون استجابتنا قائمة على البيانات والأدلة التجريبية.

١٢٩ - وينبغي بعد ذلك أن يفضي الفهم المشترك للسياق والاحتياجات والقدرات إلى "بيان مشترك للمشكلة". وينبغي أن يحدد بيان المشكلة الأولويات من حيث تلبية الاحتياجات الفورية، وكذلك من حيث الحد من أوجه الضعف والمخاطر على مدى عدة سنوات؛ وقدرات جميع الجهات الفاعلة الجاهزة، ولا سيما القدرات الوطنية والمحلية، على معالجة هذه الأولويات؛ والحالات التي يمكن فيها للجهات الفاعلة الدولية دعم القدرات القائمة وتكاملتها وتعزيزها، وتحسين ظروف أكثر الفئات ضعفاً.

٢ - الانتقال من المشاريع القصيرة الأجل إلى النتائج الجماعية

١٣٠ - ينبغي، وهو الأهم، أن يسفر بيان المشكلة عن الاتفاق على النتائج الجماعية التي تكون استراتيجية وواضحة وقابلة للقياس وللتحديد الكمي. والعمل على تحقيق النتائج



الجماعية المتفق عليها على مدى أفق زمني متعدد السنوات هو الطريقة التي يمكننا بها في نهاية المطاف تجاوز الفجوة بين العمل الإنمائي والعمل الإنساني. ومن شأن إيضاح وتحقيق هذه النتائج الجماعية أن يتيح لطائفة من مختلف الجهات الفاعلة - السلطات الوطنية والمحلية والجهات الفاعلة المعنية بالعمل الإنساني والتنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن، بل ربما حتى المؤسسات الخاصة - أن تعمل معا من أجل بلوغ هدف مشترك. وهذا الهدف المشترك يتطلب تجاوز بؤر انزائها التقليدية والعمل معا استنادا إلى أدوار ومساهمات واضحة ويمكن التنبؤ بها.

١٣١ - ولكي تكون النتائج الجماعية مجدية، ينبغي أن تكون صغيرة من حيث العدد، وأن تكون استراتيجية وذات شأن. ويجب تحديد أولويات النتائج استنادا إلى المناطق المعرضة لأكبر المخاطر وأوجه ضعف السكان في سياق معين والسعي إلى إحداث أثر إيجابي على المؤشرات الوطنية الإجمالية للتقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن العمل على تحقيق النتائج الجماعية على مدى عدة سنوات أن يتطلب من الجهات المشاركة في الاستجابة العمل في تسلسل زمني معاكس انطلاقا من النتائج المنشودة والتساؤل عما سوف يتطلبه تحقيق تلك النتائج وما هي الجهة التي ستحققها. وعندئذ يصبح الجواب عن هذا السؤال هو محرك الاستجابة وما يتصل بذلك من جهود تخطيط وتعبئة الموارد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتخذ النتائج الجماعية الاستراتيجية شكل:

- الانتقال من توزيع الأغذية في حالات الطوارئ إلى التحقيق المتعمد لهدف تقليل انعدام الأمن الغذائي على نحو قابل للقياس
- الانتقال من تقديم كميات سنوية متزايدة من المساعدة القصيرة الأجل للمشردين إلى نهج يسعى إلى الحد من التشرّد وتعزيز الاعتماد على الذات لدى الأشخاص المشردين داخليا على مدى ثلاث إلى خمس سنوات من خلال العودة أو الإدماج أو إعادة التوطين
- الانتقال من معالجة تفشي وباء الكوليرا الذي يمكن التنبؤ به على أساس موسمي في المناطق الشديدة الخطورة إلى إنشاء هياكل أساسية مائية مستدامة وأساليب الوقاية من المرض.

١٣٢ - وقد يتطلب تحقيق كل نتيجة من هذه النتائج تنفيذ تدخلات في الأجل القصير والمتوسط والطويل. وتبعا للسياق والنتائج المنشودة، يمكن أن تحدث هذه التدخلات في نفس الوقت أو قد يتبع بعضها بعضا، ولكنها جميعا ستسعى إلى تحقيق نتائج جماعية في نهاية فترة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات.

١٣٣ - ولذلك يجب أن تحدد الخطط المتعددة السنوات الأدوار المنوطة بمختلف الجهات الفاعلة، وأن تعتمد أهدافا وتوجه تعبئة الموارد نحو تحقيق النتائج ورصد التقدم المحرز. وبالنظر إلى واقع السياقات الهشة والمتكررة التي طال أمدها، يجب أن تتراوح مدة الخطط بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات على الأقل للسماح بالتكيف مع البيئات المتغيرة، والتمكين من إحراز التقدم سنة بعد سنة وتعزيز الاستثمار في تطوير القدرات الوطنية والمحلية، بحيث تتطور الجهات الفاعلة الدولية تطورا مطردا من مرحلة توزيع السلع إلى مرحلة توفير أنشطة التعاون التقني والمشورة الاستراتيجية. وتكون كل مجموعة من النتائج التي تتحقق في فترة ثلاث إلى خمس سنوات بمثابة دفعة من النتائج ضمن خطة إنمائية وطنية أكبر تتراوح مدتها بين ١٠ إلى ١٥ سنة وضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### ٣ - الاستفادة من المزية النسبية

١٣٤ - سيتطلب تحقيق النتائج الجماعية مستوى جديدا من التعاون بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، أي الحكومات الوطنية والمحلية والجهات الفاعلة المعنية بالعمل الإنساني والتنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان والبيئة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، استنادا إلى المزية النسبية. ومن شأن العمل على أساس المزية النسبية أيضا أن يشجع على زيادة التركيز على الابتكار في قطاع العمل الإنساني، ويحفز التخصص أو التجميع. إن القدرة على التنبؤ والثقة والمهارات التقنية والسمعة الطيبة والقدرة على الوصول إلى المحتاجين والخبرات المحلية كلها أمثلة على ما يمكن أن يعتبر مزية نسبية في سياق معين. وينبغي في نهاية المطاف تحديد المزية النسبية في ضوء النتائج الجماعية وتقييم مدى القدرات المتاحة والمطلوبة لتحقيق هذه النتائج، مع مراعاة المسؤوليات المسندة ضمن المهمة المعنية. وينبغي للجهات الدولية التي توفر المساعدة والحماية الاعتراف بأن بيان المهمة أو التكليف قد لا يعادل لوحده بصورة تلقائية مزية نسبية.

### ٤ - الانتقال من تنسيق المساهمات إلى تحقيق النتائج معا

١٣٥ - عندما تكون النتائج الجماعية قد حددت والخطط المتعددة السنوات قد وضعت، يجب أن يتمحور التنسيق حول تحقيق تلك النتائج. وبالنسبة إلى قطاع العمل الإنساني الدولي، سيتطلب ذلك المشاركة في إطار تنسيق يستند إلى كل واحدة من النتائج الجماعية والمجموعة المتنوعة والواسعة من الجهات الفاعلة المسؤولة عن تحقيق تلك النتيجة، بدلا من أن يتمحور التنسيق حول مساهمات تعتبر إلى حد بعيد قطاعية. وسيتطلب ذلك من الجهات الفاعلة ضمن "مجموعات التنسيق القائم على النتائج" اتباع المعايير المرجعية في ضوء النتائج

الجماعية الإجمالية، بدلا من تنسيق توزيع السلع الأساسية والسلع الأخرى في الأجل القصير. وستكون قيادة مجموعات التنسيق القائم على النتائج وتشكيلها مختلفين في كل سياق استنادا إلى النتائج الجماعية المنشودة والجهات الفاعلة التي حددت باعتبارها تتمتع بالمزية النسبية لتحقيق تلك النتائج.

#### ٥ - تمكين القيادة من أجل تحقيق النتائج الجماعية

١٣٦ - سوف يتطلب تحقيق النتائج الجماعية وضمان توفير الموارد اللازمة تمكين القيادة من أجل تنسيق وتوحيد الجهات صاحبة المصلحة. وفي معظم السياقات، تنهض الحكومة الوطنية بدور محوري قوي في قيادة التنسيق والسعي إلى تحقيق النتائج. وسوف تتوقف الشراكة مع المجتمع الدولي والكيفية التي ترغب بها الحكومة في الحصول على الدعم على السياق، والقدرات الوطنية والمحلية المتاحة والثغرات القائمة. غير أنه في الحالات التي تشارك فيها الجهات الفاعلة الدولية يتسم التنسيق المنسجم والإنجاز الذي يمكن التنبؤ به فيما بين الشركاء الدوليين والوطنيين بأهمية بالغة.

١٣٧ - وهذا يعني بالنسبة للأمم المتحدة وشركائها، أنه عندما يكون منسق مقيم/منسق للشؤون الإنسانية موجودا، ينبغي أن تعمل الوكالات في إطار فريق واحد، يقوده منسق مقيم/منسق للشؤون الإنسانية لديه الصلاحيات والموارد الكافية من أجل كفالة اتساق تنفيذ البرامج من قبل الأمم المتحدة وشركائها تنفيذا جماعيا يمكن التنبؤ به بحلول نهاية الدورة البرنامجية والخطة المتعددة السنوات وتحقيق النتائج الجماعية المحددة في تلك الخطة. ويجب أن يتمتع المنسقون المقيمون/منسقو الشؤون الإنسانية بصلاحيات التماس وتوحيد البيانات والتحليلات اللازمة لصوغ بيان المشكلة المشترك؛ وحصر نطاق النتائج الجماعية وتحديدته؛ وكفالة التنفيذ ورصد التقدم المحرز في ضمان تحقيق النتائج الجماعية المتعلقة بتقليل الحاجة وأوجه الضعف. وينبغي أن يكون المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية قادرا على توجيه الموارد الكافية نحو الخطة والبرنامج المتعددي السنوات المتفق عليهما. ومن أجل تنفيذ هذه المهام الجديدة، سيتطلب الأمر دعم المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بما يكفي من القدرات والموارد، ولا سيما توفير الدعم للمساعدة في تحليل البيانات ورصد التقدم المحرز.

١٣٨ - وفي حين أن هذا النهج سوف يعزز دور المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في الجمع بين الوكالات من أجل تحقيق النتائج المتفق عليها جماعيا، فإن وكالات الأمم المتحدة تحتفظ باستقلاليتها التشغيلية، ودورها في مجال الدعوة، وسلطة الميزانية. غير أن الوكالات تقع على عاتقها مسؤولية العمل معا على نحو يمكن التنبؤ به من أجل تحقيق النتائج الجماعية التي اتفقت عليها وتركيز وتكثيف القدرات والموارد وعمليات الإدارة الداخلية تبعا لذلك،

وإنني أشجع المجالس التنفيذية على دعم هذه الطريقة للمضي قدماً. ويمثل تخطي الفجوة الفاصلة بين الجهات الفاعلة المعنية بالعمل الإنساني والإنمائي أولوية عليا. ولا سبيل إلى النجاح في هذا الصدد إلا إذا كانت الهياكل والعمليات والنظم المالية في مقر الوكالات والجهات المانحة تعزز هذا النهج.

#### ٦ - رصد التقدم المحرز: المساءلة من أجل التغيير

١٣٩ - من أجل ضمان تحقيق نتائج أفضل لصالح أضعف الفئات، سيكون من المهم للحكومة والمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية أن يكفل وضع معايير أداء وترتيبات واضحة بغية الاهتمام بها في تنفيذ الخطة المتعددة السنوات، ورصد وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج الجماعية والأهداف المحددة في الخطة. ومن شأن هذا الرصد أن يساعد على مواصلة التركيز على النتائج الجماعية على مدى الفترة الزمنية للخطة؛ ويسمح في الوقت المناسب بإجراء التعديلات في حينها رداً على الصدمات أو التطورات الجديدة التي تطرأ على السياق والاحتياجات والمخاطر، وقدرات الجهات الفاعلة؛ ويكفل توفر الموارد والدعم السياسي المناسب للجهات التي تعمل على تحقيق النتائج الجماعية.

#### ٧ - الاحتفاظ بالقدرة على التدخل في حالات الطوارئ

١٤٠ - مع أن العمل على تحقيق النتائج الجماعية الرامية إلى الحد من أوجه الضعف والأخطار يجب أن يكون هو القاعدة، فلا بد من الاعتراف بوجود سياقات تتطلب توفير مساعدة وحماية عاجلتين ومنقذتين للأرواح في الأجل القصير. ففي سياقات مثل حالات النزاع الحاد أو المرحلة التي تعقب مباشرة حالات الكوارث المفاجئة، قد يصعب أو يستحيل تحقيق النتائج الإنمائية الطويلة الأجل أو إحراز التقدم في المؤشرات الوطنية. وفي مثل هذه الحالات، ستكون الأولوية هي تفعيل الاستجابة لحالة الطوارئ وضمان إمكانية حصول الناس على المساعدة الإنسانية والحماية. غير أن نهج الطوارئ هذا لا يمكن أن يكون طريقة عمل مستدامة وطويلة الأجل وينبغي أن يكون استثناء من القاعدة، حتى وإن ظلت بعض الاحتياجات من المساعدة والحماية قائمة. وفي كل حالة، ينبغي البحث عن فرص للتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وغيرها من الجهات من أجل العمل على تحقيق النتائج الجماعية التي تمكن من تقليل الحاجة والحد من الخطر وأوجه الضعف.

## ٨ - تمويل النتائج الجماعية

١٤١ - أخيراً، يجب أن تكون الموارد سنداً ودعامة لهذا النهج الجديد. وينبغي وضع إطار واحد لتعبئة الموارد من أجل دعم الخطة المتعددة السنوات والنتائج الجماعية المتوخاة منها، مع عرض كل نتيجة جماعية مقرونة بالتكلفة الإجمالية لتحقيقها. ويجب أن يتم توفير التمويل على نحو يمكن التنبؤ به، على مدى عدة سنوات، وأن يكون موجّهاً نحو الجهات الفاعلة المحددة في الخطة المتعددة السنوات باعتبارها تتمتع بالمزية النسبية لتحقيق النتائج الجماعية. ويمكن أن يستلزم ذلك مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة - الحكومات والمنظمات المحلية والقطاع الخاص - لديها احتياجات مختلفة من التمويل، مثل المنح والقروض والتأمين ضد المخاطر، للعمل على تحقيق النتائج المنشودة. وسوف يقتضي ذلك تحولا كبيرا من النهج الحالي حيث يقدم التمويل إلى حد بعيد على أساس المهام أو الشراكات القائمة. وسوف يناقش ذلك بمزيد من التفصيل في الفرع المقبل.

١٤٢ - وفي نهاية المطاف، لا يمكن استيفاء عناصر هذا النهج الجديد إلا إذا كان هناك التزام من الجهات المانحة الدولية ومقدمي المعونة الدولية. فلا بد للجهات المانحة من الالتزام بتقديم التمويل وفق طرائق جديدة لا تؤدي إلى استمرار التجزؤ من خلال عدد هائل من المشاريع الفردية. وعلى وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية أن تلتزم بتجاوز التوصيفات والانقسامات المصطنعة وأن تعمل على أساس المزية النسبية، وأن تعزز القدرات الوطنية والمحلية لا أن تحل محلها. ويجب على الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص الالتزام بتغيير الطريقة التي تتبعها في التخطيط والتعاون والتمويل، والتمكين من إنجاز النتائج الجماعية من خلال سياساتها. وإني أحث المنظمات والجهات المانحة الدولية على اغتنام فرصة انعقاد مؤتمر القمة العالمي لإعلان التزاماتها في هذا الصدد كي يتسنى لنا، مجتمعين، إحداث التغييرات التي يستحقها الناس ومجتمعاتهم.

## هاء - المسؤولية الأساسية الخامسة: الاستثمار في الإنسانية

قبول مسؤولياتنا المشتركة إزاء الإنسانية واتخاذ إجراءات عملية على أساسها يتطلب استثمارات سياسية ومؤسسية ومالية

١٤٣ - يقتضي الوفاء بالمسؤوليات الرئيسية الأربع المذكورة أعلاه القبول بمسؤولية خامسة، وهي: الاستثمار في الإنسانية. وإن زيادة الاستثمار السياسي واستثمار الموارد في منع المعاناة الإنسانية هي أهم استثمار نستطيع القيام به في الإنسانية، وأهم تحول يجب أن نتفق عليه خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. وبالنظر إلى تضافر المعارف والتكنولوجيا والموارد

التي تملكها اليوم، ليس من المقبول أن تظل مستويات المعانة بسبب التزاعات والكوارث وغيرها من حالات الطوارئ بهذا القدر من الارتفاع. وما يجعل ذلك مفرجا ومثيرا للأسى بصفة خاصة هو أن جزءا كبيرا من هذه المعانة كان بالإمكان تجنبه أو تخفيفه، لو كنا قد أخذنا المعلومات بشأن المخاطر والإنذار المبكر مأخذ الجد واستثمرنا في القدرات السياسية والمؤسسية وقدرات المجتمع المدني المحلي الضرورية في وقت مبكر وبصورة مستدامة.

١٤٤ - ويجب أن يصبح المزيد من الاستثمار في البشر والجهات الفاعلة المحلية والنظم الوطنية أولوية ملحة. وفي عام ٢٠١٤، لم يُمنح سوى ٠,٢ في المائة من التمويل الدولي المخصص للعمل الإنساني إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية مباشرة. كما كان التمويل المقدم مباشرة إلى الحكومات المتأثرة متدنيا أيضا، إذ لم يبلغ سوى ٣ في المائة من مجموع التمويل الإنساني<sup>(٣١)</sup>. ويجب أن يتغير ذلك. ففي غياب بناء القدرات، قد لا تكون الجهات الفاعلة المحلية في وضع يتيح لهم التصدي للمخاطر أو الاستجابة الملائمة في حالات الأزمات. وتؤثر القدرات أيضا على إمكانية تلقي الحكومات والمنظمات الوطنية والمحلية لمنح كبيرة، وتنفيذ برامج ناجحة، والوفاء بمتطلبات المانحين. وقد تواجه المنظمات المحلية عراقيل إضافية تفرضها تدابير مكافحة الإرهاب. وقد يفتقر المانحون من جانبهم إلى القدرة على توزيع منح صغيرة متعددة على الجهات الفاعلة المحلية ورصد تأثيرها. ويجب أن يكون دعم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية من أجل تحسين قدرتها على الاستجابة أثناء الأزمات نشاطا أساسيا ونتيجة أساسية للجهود المبذولة في مجال العمل الإنساني والإنمائي. وبدون تعزيز القدرات المحلية، سيظل أي استثمار في الاستجابة بلا عائدات.

١٤٥ - وإضافة إلى عدم كفاية الاستثمار في الجهات الفاعلة المحلية، يواصل المجتمع الدولي الاستثمار بقدر غير كاف في المناطق الشديدة الخطورة من أجل منع الكوارث اليوم وغدا. وتشير آخر التقديرات المتعلقة بعام ٢٠١٤ إلى أنه لم ينفق على منع الكوارث والتأهب لها سوى ٠,٤ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية<sup>(٣٢)</sup>. ولا يزال التمويل الذي يركز على بناء السلام شحيحا وغير متسق وغير قابل للتوقع، كما أن التمويل المخصص لمنع التزاعات يكاد لا يُذكر بالرغم من أنه قد يحقق أكبر الفوائد. ثم إن التمويل لا يُقدّم على نحو منصف وعلى أساس الاحتياجات ومجالات الخطر الأكبر، إذ غالبا ما تجتذب الأزمات البارزة الموارد

(٣١) Development Initiatives, "Global humanitarian assistance report 2015". Available from [www.globalhumanitarianassistance.org/report/gha-report-2015](http://www.globalhumanitarianassistance.org/report/gha-report-2015).

(٣٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة البيانات OECD.Stat. متاحة على الموقع الشبكي <http://stats.oecd.org/>. (تم الاطلاع عليها في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦).

والاهتمام بعيداً عن الأزمات المتكررة التي طال أمدها. وهذا النمط المتواصل من الاستجابة للأزمات و”هروب التمويل“ نحو الأزمات التي بلغت ذروتها شديد الإضرار بقدرتنا الجماعية على بناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث وتثبيت دعائم السلام.

١٤٦ - وسيلزم أيضاً تغيير الهيكل الحالي لتمويل المعونات إذا أردنا أن نزيد من الاستثمار على أساس المخاطر وتحفيز الجهات الفاعلة على العمل لتحقيق نتائج جماعية. وفي الوقت الحاضر، عادةً ما يتخذ التمويل في العمل الإنساني شكل منح قصيرة الأجل وكثيراً ما يُقدّم في دورات سنوية لمشاريع سنوية، حتى عندما تستمر الاستجابات لسنوات طوال دون توقف. وفي السياقات التي طال أمدها، حيث لا يوجد سوى القليل من الاستثمارات الأخرى، تصبح هذه المنح القصيرة الأجل صمام أمان باهظ التكلفة وغير فعال يُلجأ إليه قبل غيره بينما كان ينبغي على العكس أن يُلجأ إليه كملاذ أخير، استكمالاً لطائفة واسعة من الأدوات المالية المستخدمة للحد من الضعف والمخاطر في الأجل الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ممارسات المانحين كثيراً ما تفتقر إلى المرونة الكافية للتكيف مع الاحتياجات والسياسات المتطورة، ويمكن من الناحية العملية أن تشجع هذه الممارسات على التجزؤ وأن توجد حوافز تدفع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والإنمائي إلى العمل في انعزال بعضها عن بعض. وأخيراً، لا توجد إلا حوافز تمويل قليلة تشجع على التحرك في وقت مبكر وعلى الابتكار.

١٤٧ - وإضافة إلى العمل بشكل مختلف، يجب علينا أن نعمل بقدر أكبر من الاستعجال والتضامن من أجل تلبية احتياجات ١٢٠ مليون شخص ليس بوسعهم اليوم انتظار عوائد المزيد من الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث، وفي بناء السلام والتنمية. وقد مثلت الاحتياجات الإنسانية المتنامية وفجوة التمويل الآخذة في الاتساع إحدى الشواغل الملحة التي دفعني إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني ولتعيين الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية، الذي أخذ في الحسبان استنتاجاته وتوصياته وأبني عليها في هذا التقرير<sup>(٣٣)</sup>. ومنذ عام ٢٠٠٤، زادت الاحتياجات من التمويل في إطار النداءات الإنسانية المشتركة بين الوكالات بستة أضعاف، من ٣,٤ بليون دولار إلى ١٩,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وهذه الاحتياجات التي ارتفعت إلى مستوى غير مسبق واکبتها مستويات قياسية من السخاء، غير أنه لم يسبق في أي وقت أن كان السخاء على هذا القدر من عدم الكفاية حيث اتسعت الفجوة إلى مستوى مذهل بلغ ٤٧ في المائة (٩,٣ بليون دولار) في عام ٢٠١٥. ويظل هناك اعتماد مفرط على مجموعة قليلة من

(٣٣) High-Level Panel on Humanitarian Financing, “Too important to fail” (انظر الحاشية ١).

المانحين، بينما لا يُبذل جهد كاف لاجتذاب مصادر التمويل الأخرى وتوجيهها والإقرار بها. وفي اقتصاد حجمه ٧٨ ترليون دولار، لا يمكن سد هذه الفجوة فحسب، بل يجب أن تكون هذه مسؤوليتنا المشتركة وواجبنا الأخلاقي.

١٤٨ - وباختصار، يجب أن تتحوّل الآن قدرات المجتمع الدولي ومهاراته وموارده نحو تحسين الإنجاز لصالح الناس: الإسهام في سلامتهم، والحفاظ على كرامتهم، ومنحهم إمكانية الإمساك بزمام أمورهم، وتمكينهم من الازدهار. وسوف يتطلب تحقيق ذلك أولاً وقبل كل شيء المزيد من الاستثمار في الناس أنفسهم، وتمكين الأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني من إدارة ما يواجهه من مخاطر، والحد من تأثير الأزمات، والسعي إلى تحقيق مستقبل أكثر رغداً. وسيطلب ذلك أيضاً المزيد من الاستثمار القابل للتنبؤ به والطويل الأجل المستند إلى المخاطر بغية منع وتقليل أسباب المعاناة. ولا بد أن يكون الاستثمار سندا ودعامة لطريقة جديدة تعمل أطراف المجتمع الدولي من خلالها معاً على تحقيق نتائج جماعية تحمّل من ضعف الناس. وأخيراً، سيتطلب الأمر زيادة الاستثمار وتنويعه واستخدامه على النحو الأمثل بحيث نستطيع أن نلبي على نحو أفضل الاحتياجات الإنسانية المتزايدة ونحذ في الوقت نفسه من ضعف الناس في الأجلين المتوسط والطويل.

#### الاستثمار في القدرات المحلية

١٤٩ - عادة ما تكون الجهات الفاعلة المحلية مؤهلة أفضل من غيرها لمعرفة مواطن الضعف والأولويات الأساسية للمجتمعات، وكثيراً ما تتمتع بثقة أشد الفئات ضعفاً وعرضة للخطر وبالقدرة على الوصول إليهم. ومع أن هذه العوامل تضع الجهات الفاعلة المحلية في وضع أمثل لتقديم المساعدة الإنسانية، فإنها قد تجد صعوبة في توزيع مساعدات ضخمة والحفاظ على موارد كافية لدعم وجود تنظيمي دائم. وفي هذا السياق، لا يمكننا مواصلة تقديم الموارد من خلال النداءات الإنسانية التي تكاد تكون موجهة حصرياً إلى المنظمات الدولية، بينما يستمر نقص الموارد المخصصة للقدرات المحلية وأوائل المستجيبين وقلة الاعتراف بهم. ويجب زيادة قدرتهم على الحصول على التمويل المباشر والقابل للتنبؤ به في الأجل القصير والمتوسط والطويل، سواء لفائدة الأنشطة أو لتنمية القدرات. وهذا أمر له أهمية خاصة بالنسبة للمجموعات النسائية، التي ثبت أن لها تأثيراً إيجابياً على النتائج الأوسع التي تجنيها مجتمعاتها. وينبغي للمانحين والجهات الفاعلة الدولية المعنية بتقديم المعونات الإنسانية وضع أهداف ملموسة من أجل الزيادة الفورية في التمويل المباشر للشركاء المحليين، مقرونة بتقديم الدعم الطويل الأجل لتطوير قدرتهم على طلب الأموال وإدارتها عند الحاجة. ومن أجل تيسير حصول الجهات المحلية من منظمات غير حكومية ومجتمع مدني ومجموعات نسائية على المزيد من التمويل القابل للتنبؤ به، ينبغي زيادة النسبة الكلية من التمويل المتأتي من النداءات



الإنسانية والمقدّم من خلال صناديق الأمم المتحدة القطرية المشتركة لكي تصل إلى ١٥ في المائة. ويمكن أن تكون التحويلات المالية مصدراً قيماً للتمويل بالنسبة للمجموعات المحلية. وينبغي تخفيض تكاليف معاملات التحويلات المالية، وإنني أشجع على تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين والتي أعلنت في خطة العمل لعام ٢٠٣٠.

١٥٠ - ومنذ البداية، ينبغي أن يحدد التخطيط لإدارة المخاطر والاستجابة في المجال الإنمائي والإنساني الكيفية التي يمكن بها تعزيز القدرة والمرونة المحليتين من خلال التحويلات النقدية المباشرة، والتكنولوجيا، والمعلومات، والبيانات. وقد برهنت التحويلات النقدية على ما تنطوي عليه من إمكانية إحداث تحول لصالح المجتمعات المحلية، وعززت الأسواق المحلية، وهي تُشكل طريقة أكرم لتقديم المساعدة في مختلف القطاعات. ولهذا الغرض، يتعين تذليل العقبات أمام الاستثمارات المباشرة على الصعيد المحلي، بوسائل من بينها تخفيف المخاطر، ومعالجة آثار تدابير مكافحة الإرهاب وغسل الأموال، وتطوير القدرات التكنولوجية المحلية.

#### الاستثمار في مواجهة المخاطر

١٥١ - ليس الحد من المخاطر أكثر فعالية فقط في إنقاذ الأرواح مقارنة بتكلفته، بل هو أيضاً السبيل الوحيد للتعامل بصورة مستدامة مع الآثار المتنامية للأخطار الطبيعية، وتغير المناخ، وسائر الآثار المتعلقة بالمناخ. ومثلما سبق أن دعوت، يجب أن يتحول المجتمع الدولي من تركيزه المفرط على إدارة الأزمات والاستجابة لها إلى الاستثمار في منع الأزمات وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود لها. وقد وُجّهت هذه الدعوة من قبل وتم تأكيدها في خطة العمل لعام ٢٠٣٠، وإطار سينداي، واتفاق باريس. ويجب علينا الآن اغتنام فرصة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني للاتفاق على تحول واضح وقابل للقياس نحو استثمار قدر أكبر بكثير من الموارد في فترة ما قبل الأزمات وبعدها. وسوف يقتضي ذلك عدداً من التحولات في السياسات والبرامج والتمويل، على النحو المبين أدناه.

(أ) يجب على الحكومات الوطنية تخصيص موارد كافية للقدرات الوطنية والمحلية، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه الأزمات، والحد من مخاطرها. وينبغي أن تكون جميع الاستثمارات في التنمية المستدامة واعية بالمخاطر، كما ينبغي أن يكون الدور البارز في التمويل للموارد المحلية، العامة منها والخاصة. وقد تشمل الخيارات توسيع التغطية الضريبية، وزيادة كفاءة الإنفاق، والقيام بالتأمين ضد المخاطر، وتكرس صناديق احتياطية للطوارئ، وتخصيص بنود في الميزانية لأنشطة الحد من المخاطر. وحسب الاقتضاء، ينبغي أن يستكمل المانحون والشركاء الثنائيون والتعاون فيما بين بلدان الجنوب هذه الاستثمارات من خلال الخبرات، ونقل المعارف، والاستثمارات المالية؛

(ب) ينبغي للشراكات بين القطاعين العام والخاص تعزيز الاستثمار على أساس المخاطر. ويمكن لهذه الشراكات توسيع فرص الاستفادة من الأساليب المتاحة والشفافة لوضع نماذج للمخاطر. ويمكنها أيضا بناء قدرة الحكومات في البلدان المنخفضة الدخل على تحسين نوعية تحليل المخاطر بحيث يسترشد بها في عملية صنع القرار. ويمكن أن توفر خبرة قطاع التأمين في تحديد المخاطر وفي تنظيم المخاطر وتسعيرها دعما بالغ الأهمية لتحقيق التحول من إدارة الأزمات إلى إدارة المخاطر. وإني أشجع قطاع التأمين على إدماج الاعتبارات المتعلقة بالمخاطر في استثماراتها في الأصول. ومن شأن ذلك أن يكفل لا أن تكون عوائد رأس المال حقيقية فحسب، بل أيضا ألا تقوض النمو في المستقبل أو تُعرض الأشخاص أو الهياكل الأساسية للخطر؛

(ج) ينبغي للمانحين والشركاء الثنائيين دعم الاستثمارات الوطنية والوفاء بالتزاماتها المعلنة في خطة العمل لعام ٢٠٣٠، وإطار سينداي، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، بزيادة دعم البلدان الضعيفة في الحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، ومنع الأزمات الإنسانية. ولهذا الغرض، أشجع أيضا على مضاعفة النسبة المثوية من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها بحيث تصل إلى ١ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠<sup>(٣٤)</sup>. واستنادا إلى مستويات عام ٢٠١٤ للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن من شأن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للحد من مخاطر الكوارث أن يرتفع بفضل ذلك إلى بليون دولار. وأدعو أيضا إلى استخدام نسبة لا بأس بها من التمويل المخصص للتكيف مع تغير المناخ في تمويل التدابير الوقائية ومعالجة احتياجات السكان الذين تشردهم التأثيرات الشديدة لتغير المناخ، مثل ارتفاع منسوب مياه البحر أو التصحر. وينبغي بوجه خاص أن يدعم الصندوق الأخضر للمناخ الأنشطة التي تقوي القدرة الوطنية على الحد من مخاطر المناخ؛

(د) ينبغي القيام بالاستثمارات السلمية خارج حالات الأزمات على نحو مستدام ومبكر، حتى لو لم يكن "جزاء" ذلك تسليط الضوء عليها محليا أو دوليا. وينبغي توزيع الموارد على أساس مبدأ "عدم الندم" وتقديم الدعم للتدخلات التي تحقق منافع، بغض النظر عن وقوع أو عدم وقوع الخطر المتوقع، مثل تخزين إمدادات الإغاثة؛

(٣٤) على النحو الذي اقترحه المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث في دورته الثانية المعقودة في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

(هـ) ينبغي توفير الحوافز والمكافآت للإجراءات المبكرة المتخذة على الصعيدين المحلي والوطني التي تراعي المخاطر. وقد ينظر الشركاء الإنمائيون والثنائيون في تقديم المعونات إلى الحكومات لدفع علاوات التشارك في تحمل المخاطر عن طريق مواءمة المدفوعات لبلوغ الهدف الطموح الوارد في المبادرة التي أطلقتها بعنوان ”مبادرة المرونة إزاء المناخ: التوقع والتحمل وإعادة التشكيل“ المتمثل في كفالة تزويد أكثر من ٣٠ بلدا بمبلغ بليون دولار من التغطية عبر التشارك في تحمل المخاطر ضد الجفاف والفيضانات والأعاصير وتقلب المناخ بحلول عام ٢٠٢٠. وقد تشمل الأنواع الأخرى من الحوافز المالية الحصول على القروض من مصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التي تدعم الحكومات في وضع خطط طوارئ تمكن من توقع طائفة واسعة من المخاطر.

#### الاستثمار في الاستقرار

١٥٢ - يجب أيضا زيادة الاستثمار في حالات الهشاشة. وينبغي أن يحدد المانحون أهدافا لتخصيص نسبة مئوية كبيرة من ميزانيات المعونة لحالات الهشاشة. ويتعين أن تكفل هذه الاستثمارات زيادة دعم المؤسسات الشرعية والشاملة للجميع، مع تقوية قطاعي العدالة والأمن. وأضـم صوتي إلى الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية في الدعوة إلى زيادة المبالغ المخصصة لبرنامج نافذة التصدي للأزمات التابعة للمؤسسة الإنمائية الدولية الذي ينفذه البنك الدولي ثلاثة أضعاف.

١٥٣ - ويتطلب الاستثمار في حالات الهشاشة أيضا المزيد من الاستثمار السياسي والمالي المستدام والمكثف والمتسق لمنع نشوب النزاعات وإهائها. ومع ذلك، فإن الموارد المتاحة للاستجابة الإنسانية في عام ٢٠١٤ كانت أكبر من تلك المتوفرة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة معا<sup>(٣٥)</sup>. وسيكون من الأهمية بمكان من أجل جني ثمار السلام تغيير التوازن وزيادة مجموعة الموارد المتاحة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها، ولتقوية المؤسسات والحماية الاجتماعية والترتيبات الأخرى.

١٥٤ - وينبغي زيادة الموارد من أجل تحسين قدرة ومهارات الموظفين العاملين في مجال منع نشوب النزاعات وتسوية الأزمات وزيادة عدد هؤلاء الموظفين في وزارات الخارجية والتنمية في الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والأمم المتحدة. وينبغي أيضا إتاحة المزيد من

(٣٥) تلقى نشاط الأمم المتحدة لحفظ السلام ٨ بلايين دولار، بينما تلقت عمليات الأمم المتحدة الإنسانية ١٠ بلايين دولار من خلال النداءات. Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *World Humanitarian Data and Trends 2015* (انظر الحاشية ٢٠).

الموارد لمجموعات المجتمع المدني المحلية و "الفئات العاملة من أجل السلام". ويجب أن تظل هذه الموارد الجديدة متاحة لاستمرار الالتزام بكفالة السلام المستدام قبل وقوع الأزمات وأثناءها وبعدها.

١٥٥ - وقد حدّد فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام والفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام عدة تدابير حاسمة لتعزيز تدابيرنا الوقائية الجماعية، والتي تناولت بعضها في الفرع رابعا - ألف أعلاه بشأن المسؤولية المشتركة المتمثلة في منع نشوب النزاعات وإنهائها. وأُعيد أيضا التوصية بأن تخصص موارد إضافية وقابلة للتوقع لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام من أجل مواصلة العمليات عند المستوى الحالي البالغ ١٠٠ مليون دولار سنويا. وينبغي توسيع نطاق شبك المسار السريع في الصندوق وتعزيز المرونة في التعامل مع شركائه. ومثلما أشرت في تقريرتي عن تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، ثمة حاجة أيضا إلى تعزيز قدرات الأمانة العامة الأساسية بقدر كبير في مجال منع نشوب النزاعات والتوسط لحلها، وتوفير موارد أكثر موثوقية لتلك القدرات في إطار الميزانية العادية. وينبغي أن يتاح لعمليات السلام التبعية، مثل التوسط والبعثات الانتخابية دعما لعمليات حفظ السلام، الاستفادة من حساب دعم عمليات حفظ السلام.

تمويل النتائج وعدم التجزؤ: الانتقال من تمويل المشاريع إلى تمويل النتائج

تمويل النتائج الجماعية

١٥٦ - بدون تحوّل أساسي من تمويل مشاريع فردية إلى تمويل النتائج، سيكون من الصعب سد الفجوة بين تمويل التنمية وتمويل الشؤون الإنسانية وتحقيق الرؤية التي حددت معالمها فيما يتعلق بالعمل على تحقيق النتائج الجماعية. وكثيرا ما يكون النهج المتبع حاليا في العمل الإنساني منصبا على تمويل مشاريع فردية، قصيرة الأجل في الأغلب. وهذا النهج يحفز على المنافسة بين الوكالات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات التي توفر المساعدة والحماية، عوضا عن التجانس. وهو يشجع على تمويل المشاريع على أساس أولويات الجهة المانحة، وليس الأولويات التي حددها السكان المتضررون والبيانات والتحليل. وهو يعزز تمويل مقدمي المساعدة والحماية الدولية على أساس الولاية أو العلاقات السابقة، وليس على أساس معرفة من هو الطرف الأقدر على الإنجاز في ذلك السياق بعينه. ويوجد هذا النهج فجوات تمويلية في النداءات تقاس من حيث عدد المشاريع التي لم تموّل، وليس من حيث التأثير الكلي الذي سيكون لتلك الفجوة التمويلية على تحقيق نتيجة. وهو يجعل التمويل مقتصرًا على إنجاز مشروع بعينه، عوضا عن إتاحة المرونة الكافية لكي تتكيف البرامج مع

الاحتياجات أو المخاطر أو الصدمات الجديدة التي قد تنشأ خلال مسار البرنامج. ويفضي هذا النهج إلى قياس النتائج والنجاح على أساس إنجاز ذلك المشروع، وليس على كيفية إسهامه في نتيجة ذات طابع استراتيجي تحد من الحاجة وأوجه الضعف.

١٥٧ - ويتعين اتباع نهج جديد إزاء التمويل؛ وينبغي أن يتسم هذا النهج بالمرونة بحيث تتمكن الجهات الفاعلة من تكييف البرمجة وفقاً لتغير مستويات المخاطر في سياق بعينه؛ وسرعة الاستجابة، بحيث يجري توفير الموارد لطائفة متنوعة من الجهات الفاعلة ذات احتياجات تمويلية مختلفة؛ والقابلية للتوقع على مدى سنوات عديدة، بحيث يتسنى للجهات الفاعلة التخطيط والعمل على تحقيق نتائج جماعية في مجال الحد من أوجه الضعف في الأجل الطويل. وإذ أبرز استنتاجات الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية، فإنني أشجع جميع المانحين خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني على الالتزام بهذا النهج بما يمكن مقدمي المساعدة والحماية من تحطيم الفجوة بين تمويل التنمية وتمويل العمل الإنساني التي تعزز التجزؤ في قطاع المعونة نحو نهج يتيح تحقيق النتائج الاستراتيجية بطريقة قابلة للتوقع ومستدامة.

الانتقال من تمويل المشاريع المعزولة إلى تمويل النتائج البعيدة المدى

١٥٨ - يقتضي توفير الموارد لتحقيق النتائج الجماعية أيضاً توجيه التمويل نحو الجهات الفاعلة التي تحدّد على أنها تملك المزية النسبية التي تتيح لها تحقيق تلك النتائج. أما تنوع الجهات الفاعلة العاملة في الوقت نفسه على إنجاز البرامج القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل سعياً إلى تحقيق النتيجة الجماعية، فسوف يتطلب أدوات تمويلية تختلف باختلاف الجهات الفاعلة وعلى مدى فترات زمنية مختلفة. وسيقتضي أيضاً الانتقال من تمويل المشاريع المعزولة إلى تمويل النتائج البعيدة المدى.

١٥٩ - ولا يمكن تحقيق النتائج الجماعية عن طريق المنح القصيرة الأجل وحدها. وبينما سيبقى للمنح دور مركزي في قطاع المعونة، وخصوصاً في التفاعلات الحادة أو حالات الكوارث المفاجئة، فسوف يتعين استكمالها بطائفة أوسع من خيارات التمويل، من بينها التشارك في تحمل المخاطر وأدوات التحويل المرتبطة بالمخاطر، والسندات ذات الأثر، والضرائب الصغيرة، والقروض والضمانات. وفي نهاية المطاف، فإن التحول من تمويل المشاريع المعزولة إلى تمويل النتائج البعيدة المدى يعني توفير أداة التمويل المناسبة للجهة الفاعلة المناسبة في التوقيت المناسب. وعلى سبيل المثال، فإن المنح المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية بغرض تقديم المساعدة المنقذة للحياة، أو مدفوعات التأمين للأشخاص المتضررين بعد وقوع كارثة، قد تكون مقرونة بقرض ميسر ومساعدة تقنية لبلدية من أجل إعادة البناء بشكل أفضل وتحسين القدرة على إدارة مخاطر الكوارث ومنع وقوع الأزمات في المستقبل.

١٦٠ - وسيتيح هذا النهج الجديد أيضا، باستخدام طائفة واسعة من أدوات التمويل، تخصيص صناديق المنح كاحتياطي لحالات الطوارئ التي لا يمكن تقديم الدعم في سياقها على نحو آخر من خلال هيكل تمويلي أكثر تنوعا. وعند استخدام المنح التقليدية، يجب أن يسد التمويل الفجوات بما يكفل عدم إغفال الأشخاص الذين يعانون من أزمات صغيرة أو متوسطة وتلبية احتياجاتهم. ويجب أن يراعي المانحون ضرورة توفير التمويل على نحو منصف. ومع أن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ يضطلع بدور بالغ الأهمية في المساعدة على موازنة أوجه عدم المساواة في تمويل العمل الإنساني، فإنه لا يمتلك حجم الموارد اللازم للمعالجة الملائمة لأوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي في التمويل بين حالات الطوارئ. ومن أجل تحقيق توازن أفضل في أوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي، ينبغي تعزيز الصندوق بما يعكس الاحتياجات الإنسانية المتنامية، كما ينبغي استكشاف "أدوات تحقيق التوازن" الفعالة الأخرى.

إيجاد منتدى تمويل جديد للتصدي للأزمات التي طال أمدها

١٦١ - من أجل كفالة توفير الموارد على نحو ملائم وقابل للتوقع لتحقيق النتائج الجماعية في الحالات التي طال أمدها وحالات الهشاشة وتلبية الحاجة إلى توفير طائفة واسعة من خيارات التمويل لمجموعة أكثر تنوعا من الجهات الفاعلة، ينبغي للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية أن تنظر في إمكانية الاشتراك في استضافة منتدى تمويل دولي. ويمكن أن تتوفر للمنتدى نوافذ مختلفة لمختلف الأغراض والجهات الفاعلة والأطر الزمنية، وسيكون من شأنه أن يساعد في تجنب التجزؤ عن طريق العناية بالمجموعة الواسعة من الفئات المستهدفة المشاركة في تحقيق النتائج الجماعية، على أساس المزية النسبية لكل منها. وسيوفر المنتدى أدوات تمويلية تتجاوز المنح التقليدية، بما يشمل ضمانات القروض، والتأمين على المخاطر، والمساعدة التقنية. وأوصي كذلك بتخصيص إحدى "النوافذ" في هذا المنتدى لتمويل الابتكار والبحث والتطوير من أجل توليد قاعدة أدلة عن النجاح ودعم الابتكارات الرائدة الرامية إلى الحد من الهشاشة والمخاطر. وينبغي استخدام نافذة أخرى لتوفير الدعم السريع والمباشر للقدرات المحلية والمستجيبين المحليين. ومن أجل جعل هذا المنتدى فعالا، وفي ضوء الزيادة الهائلة في الاحتياجات العاجلة في الأزمات، ينبغي النظر في توفير استثمار رأس مال أولي يتراوح بين ٥ و ٧ بلايين دولار، ربما على هيئة وقف. ومن شأن ذلك أن يتيح للمنتدى النمو مع الوقت وتحقيق الحجم السليم لتحفيز وتأمين إنجاز النتائج الجماعية، وخصوصا في السياقات الهشة التي طال أمدها.

١٦٢ - ويُشكّل الانتقال من تمويل المشاريع المعزولة إلى تمويل النتائج البعيد المدى مسعىً هاماً ومركباً. وينبغي إعداد خريطة بالجهات الفاعلة الأساسية وأدوات التمويل المتاحة، وعرضها على قادة العالم خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. واستناداً إلى المناقشات التي ستجري في مؤتمر القمة، ينبغي تطوير الخريطة إلى خطة عمل بين الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، والمؤسسات الإقليمية للتشارك في تحمل المخاطر، والبنوك الإقليمية، والحكومات، على أن توضع صيغتها النهائية وتُعرض بحلول الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وستشمل خطة العمل توجيهات بشأن الأدوات المالية لزيادة "التمويل بلا ندم" وبشأن كيفية تجربة نهج مبتكرة. وينبغي أن توفر أيضاً المزيد من التفاصيل وسبيلاً للمضي قدماً بشأن منتدى التمويل الدولي الجديد لمواجهة الأزمات التي طال أمدها، بما في ذلك نطاق عمله وأدواته وإدارته.

#### تنويع قاعدة الموارد وزيادة فعالية التكلفة

١٦٣ - سيكون للتغيرات المشار إليها أعلاه أثر كبير في حياة الناس على المدى الطويل. ولكن علينا أن نعي أن التحديات العالمية التي نواجهها ستظلّ تزيد من احتياجات الناس وسرعة تأثرهم بالأخطار في السنوات المقبلة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعداً لوضع توقعات للتحديات العالمية والمخاطر وأوجه الضعف وتضمينها في ميزانياته واستراتيجيات حشد الموارد من أجل الاستجابة على نحو واف للاحتياجات المتنامية.

#### توسيع قاعدة الموارد وتنويعها

١٦٤ - قبل جني ثمار الاستثمارات الكبيرة في الحد من أوجه الضعف والمخاطر، يتعيّن على الجهات المانحة زيادة استثماراتها، وينبغي كذلك تنويع قاعدة الجهات المانحة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. ومن الضروري أن يساهم عدد أكبر من الحكومات بمبالغ أكبر؛ ولكن ينبغي أن يقابل ذلك العمل على الاستفادة من طائفة أوسع وأكثر تنوعاً من مصادر التمويل. ومن بين مصادر التمويل الإضافية المهمة التي ينبغي تحسين استخدامها للحد من أوجه الضعف مساهمات القطاع الخاص التي تشمل زيادة الاستثمار في الأسواق أو في خلق فرص العمل، والموارد من البلدان غير التابعة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والموارد المتأتية من التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتبرعات الخاصة من الأفراد والمؤسسات، والتمويل الجماعي، ورسوم التضامن، والتمويل الديني والاجتماعي من قبيل التمويل الاجتماعي الإسلامي، وتحويلات

المهاجرين. ومن أجل التشجيع على السخاء، يجب بذل المزيد من الجهود لتحديد مصادر تمويل بديلة وإبرازها.

١٦٥ - وبغية تضيق الفجوة القائمة بين الاحتياجات العاجلة لإنقاذ الأرواح والتمويل المقدم، ينبغي للجهات الفاعلة أن تلتزم، في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، بالمساهمة بالحد الأدنى، في شكل رزمة دعم مالي تقدم بحلول عام ٢٠١٨، وهي تتضمن ما يلي:

- زيادة تغطية النداءات الإنسانية المشتركة بين الوكالات، من النسبة المتوسطة الحالية المتدنية والبالغة ٦٠ في المائة إلى نسبة متوسطة أولية تبلغ في حدّها الأدنى ٧٥ في المائة والعمل على زيادة هذه النسبة لتحقيق تغطية كاملة في أقرب وقت ممكن<sup>(٣٦)</sup>.
- وزيادة موارد الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من ٥٠٠ مليون دولار إلى ١ بليون دولار للاستجابة لزيادة عدد المستفيدين من المساعدات بأكثر من الضعف لتلبية الاحتياجات المالية التي تضاعفت ست مرات منذ إعادة هيكلة الصندوق عام ٢٠٠٥.

١٦٦ - ولا ينبغي أن تتم زيادة تمويل العمل الإنساني على حساب تمويل التنمية: فتخفيف المعاناة ووضع الناس على سكة التنمية المستدامة جهد لا يمكن أن يذهب سُدى. وتحقيقا لهذه الغاية، على الحكومات أن تبذل قصارى جهدها للوفاء بالتزامها بتقديم ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في شكل المساعدة الإنمائية الرسمية، وأحيي الحكومات التي وفّت بهذا الالتزام أو تجاوزته.

#### زيادة فعالية التكلفة والشفافية

١٦٧ - يجب أن تقترن زيادة الموارد بزيادة الكفاءة والشفافية في طرق صرف الأموال - وهذه هي "الصفقة الكبرى" على النحو الذي ارتآه الفريق الرفيع المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية<sup>(٣٧)</sup>. وستكون هذه "الصفقة الكبرى" عنصرا حاسما لاستكمال النهج الجديد للعمل نحو تحقيق نتائج جماعية على النحو المبين في الفرع رابعا - دال أعلاه، بشأن المسؤولية الأساسية الرابعة. فمن جهة، يجب على وكالات الأمم المتحدة وغيرها من

(٣٦) يمثّل الالتزام بزيادة التغطية حتى تبلغ متوسطا لا يقلّ عن ٧٥ في المائة زيادة قدرها ١٠ في المائة مقارنة بالنسبة القصوى المسجّلة للتمويل الذي قدّم تلبية لهذه النداءات عام ٢٠١٣ والبالغة ٦٥ في المائة. وبالنسبة لعام ٢٠١٦، سيمثل ذلك زيادة في التمويل قدرها ٥ بلايين مقارنة بالنداء الموجه في عام ٢٠١٥.

(٣٧) الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية، "أهم من أن يترك عرضة للفشل" (انظر الحاشية ١).



المنظمات المستفيدة زيادة الشفافية والوضوح عند قيامها بتحديد الاحتياجات من التمويل، وتقدير التكاليف وتوافر الموارد والإنجازات. وهي ملزمة أيضا بالتقليل إلى الحد الأدنى من التكاليف العامة، ولا سيما عند صرف الأموال للشركاء المنفذين. وفي الوقت نفسه، يتعيّن على الجهات المانحة والسلطات الوطنية تحسين الشفافية في تقديم التقارير عن صرف الأموال وإنفاقها من قبل الحكومات الوطنية والجهات المانحة، ولا سيما المانحين الجدد وغيرهم من المانحين. وينبغي للمنظمات الوطنية والدولية الالتزام بمبادئ المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. ويجب أن يكون لآليات الإبلاغ القائمة، مثل آلية دائرة التبّع المالي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، نظام إلزامي وشامل للإبلاغ، على غرار نظام الإبلاغ في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٦٨ - ولكن ثمة ثمن للاستثمار في الإنسانية من خلال بناء القدرات الوطنية والمحلية، واتخاذ الإجراءات مبكرا على أساس المخاطر، وتوفير الموارد لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام وتمويل النتائج الجماعية. فتوفّر القيادة السياسية أمر أساسي لضمان الحصول على رأس المال والموارد التقنية اللازمة للمضي قدما بهذه التحولات حتى تتمكن الشعوب من الخروج من أزمتها. غير أن التكاليف البشرية والمالية لاستمرار الوضع الراهن لا يمكن تحملها وهي غير مقبولة أخلاقيا. وكما ذكر الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية، لا ينبغي لأحد أن يضطر إلى الموت أو العيش بلا كرامة لافتقاره إلى المال. ويجب أن نعمل الآن وأن نستفيد من المعارف والأدوات التي نملكها للقيام باستثمارات أذكى وتطوير منتجات مالية جديدة وتحفيز استثمارات مستدامة وطنية ومن القطاع الخاص تحد من الاحتياجات والمخاطر وأوجه الضعف. وليس من استثمار أفضل من الاستثمار في الإنسانية.

## خامسا - إسطنبول: دعوة إلى العمل

١٦٩ - إن التحديات الرئيسية التي تواجهنا اليوم هي تحديات عالمية، مترابطة، عابرة للحدود وتُفوق قدرات أي بلد أو منظمة بمفردها. ويجب أن نبدأ العمل معا، على صعيد الدول وشبكات المواطنين المنخرطين في العمل الإنساني، برؤية متجددة لطبيعة العمل المتعدد الأطراف. وينبغي أن يكون مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني فرصة، "لحظة إسطنبول"، نلتزم فيها بحزم بالاتحاد والتعاون اللازمين لمواجهة تلك التحديات؛ ولقبول مسؤولياتنا. نمنع المعاناة ووضع حد لها؛ ولاتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتقبّل الإنسانية كقوة محرك في صنع قراراتنا وفي عملنا الجماعي.

١٧٠ - ولقد بينت في هذا التقرير الشعور بطابع الاستعجال والتدابير اللازمة للوفاء بتلك المسؤوليات. وجرى تحديد عدد من هذه المسؤوليات والاتفاق عليها أو تأكيدها من قبل. وكونها مسؤوليات غير جديدة تماما دليل على فشلنا في التعلم من الماضي وفي قبول حالة الضرورة والتغيير بعزيمة أكبر. وبصفتي أمينا عاما، أقرّ إقرارا تاما بمسؤوليات الأمم المتحدة. فعلى المنظمة أن توفر قيادة قوية في الدفاع عن أضعف الفئات وفي بيان الحقائق، لكي تظل بوصلة أخلاقية عالمية. ويجب أن نعزز القيم التي اتفقنا عليها وأن نفسح المجال لظهور قيم ومعايير مشتركة جديدة. ويجب أن نحسن دعمنا وتعزيزنا للقدرات الوطنية والمحلية بدلا من الاستعاضة عنها. ويجب أن نضاعف جهودنا لكي تصبح المنظمة أكثر اتساقا وفعالية، متجاوزين الصوامع المؤسسية والنهج الجزأة من أجل تحقيق نتائج تحد من سرعة تأثر الشعوب بالأخطار. ولكي تكون الأمم المتحدة مهيأة لمواجهة المستقبل، ينبغي لمؤتمر القمة أن يطلق شرارة عملية التجديد في طريقة عمل المنظمة من خلال الولايات والمسؤوليات المنوطة بها. ويجب أن يصبح عام ٢٠١٦، عام التحوّل، حتى نستطيع معا تعزيز الإنجازات التي تحققت في عام ٢٠١٥.

١٧١ - بيد أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تحل محل القيادة ولا الإرادة السياسية اللازميتين لقبول المخاطر والامتنال للقانون أو زيادة الاستثمارات في منع وإنهاء النزاعات والكوارث والمعاناة. ولا يمكنها أن تحل محل الابتكار والمعارف والتكنولوجيا التي تطوّرهما البلدان والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ولا محل عمليات نقل المعرفة والتحويلات في السياسات العامة والاستثمارات التي تحتاجها تلك الأطراف الفاعلة للتغلب على التحديات التي نواجهها وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ولا يمكنها أن تحل محل خبرات القادة المحليين وتعاطفهم وقيادتهم، بمن فيهم النساء والشباب. وإن مسؤولية الأمم المتحدة تكمن في احتضان كل تلك الموارد والقدرات، والمساعدة على تحديد سبل تسوية النزاعات ووضع حد للمعاناة وإبراز ما يلزم لتحقيق هذا الغرض. ولكنها مسؤولية مشتركة: فأمام الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني وفرادى المواطنين فرص ولديهم قدرات والتزامات ومسؤوليات يجب أن يقبلوا بها ويعملوا بموجبها.

١٧٢ - ولذلك، فإنني أدعو زعماء العالم إلى وضع الإنسانية - أي الاهتمام بكرامة مواطنينا وسلامتهم ورفاههم - في صدارة جميع السياسات والاستراتيجيات وعمليات صنع القرار. وأطلب منهم أخذ زمام المبادرة على نحو متزايد لمنع نشوب النزاعات وإنهائها، ولتوفير القدرات والموارد الوطنية اللازمة لتحقيق هذين الهدفين. وزيادة عدد الموظفين العاملين في مجال السلام وحل النزاعات ومنع نشوبها. وجمع غيرهم من القادة ليعملوا معا على إيجاد

الحلول والاستثمار في التعاون الدولي وفي تعزيز الأمم المتحدة. والدفاع عن القيم واحترام القواعد التي اتفقنا عليها والتحلي بالشجاعة للنظر إلى أفق أبعد من الدورات الانتخابية والولايات السياسية القصيرة الأجل. وينبغي لقادة القرن الحادي والعشرين أن يفكروا تفكيراً يتجاوز الحدود و المصالح الوطنية.

١٧٣ - وإنني أدعو قادة الأطراف في التفاعلات إلى تطبيق الدروس المستفادة من صانعي السلام في الماضي، ووقف إراقة الدماء والمعاناة وإيجاد حلول سياسية مستدامة. وأثناء قيامهم بذلك، عليهم احترام القواعد الأساسية للقانون الذي يحمي الإنسانية والإحجام عن إلحاق الضرر عمدًا بالمدنيين وتيسير سبل وصول العاملين في المجال الإنساني والمساعدات.

١٧٤ - وأدعو القادة الوطنيين وقادة المجتمعات المحلية إلى تحمّل مسؤولياتهم ووضع حياة الناس في صدارة عمليات اتخاذ القرار. فالسيادة مسؤولية والإيمان رافة: حماية الناس من الأذى، والتصدي للمخاطر ومعالجة مواطن الضعف لدى المواطنين ومواطني البلدان المجاورة، وتوفير الملجأ وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. وتستلزم المسؤولية سياسات اجتماعية وسياسات في مجال العمالة لتفادي الاعتماد على المعونة في الأجل الطويل والمعاملة المشردين على أهم موارد للمستقبل لا على أهم أعباء. وتتطلب تضامنا مع الفئات الأكثر عرضة لخطر التأخر عن الركب ودعمها لها.

١٧٥ - وأدعو قادة الأعمال التجارية إلى الاستثمار في المشاريع الإنسانية. فهم المضطلعون بالمسؤولية الاجتماعية والنفوذ السياسي وبممكنهم أن يكونوا عنصرا مضاعفا لقوة القواعد والقيم التي تدافع عنها الأمم المتحدة وشركاؤها منذ أمد طويل. وينبغي لهم أن يستخدموا الإبداع والابتكار لتقاسم المعارف والتكنولوجيا اللازمة للتقليل إلى أدنى حد من أثر الأزمات على الناس. وعليهم إنشاء أسواق وبنى تحتية جديدة تزيد الناس ترابطا والاستثمار فيها. ومن دونهم، لا يمكننا النجاح في مواجهة تحديات عصرنا ولا تحقيق نتائج خدمة للإنسانية وإنجاز خطة عام ٢٠٣٠.

١٧٦ - وإنني أهيب بالشباب، قادة المستقبل والمبتكرين - إلى المشاركة والتنظيم وابتداع أفكار جديدة. فالحرب والسلام والمعاناة الإنسانية والتنمية مسائل لا يمكن تركها في أيدي الدبلوماسيين وحدهم. فهي تستدعي انخراط الشباب النشط وحماسهم وإبداعهم ورغبتهم في العيش بسلام وازدهار. وينبغي للشباب أن يجعلوا من الإنسانية قضيتهم وأن يجاسبونا عنها، لأن مسؤوليتنا هي الاستثمار فيهم وكفالتنا توليهم زمام الأمور في المستقبل من خلال توفير فرص المشاركة في العمليات السياسية والمدنية وتوفير التعليم وفرص العمل.

١٧٧ - وأدعو قادة منظمات المعونة الدولية والجهات المانحة إلى العمل على تحقيق هدف يتجاوز الفجوة بين تمويل العمل الإنساني والعمل الإنمائي. ولقد ناقشنا هذه المسألة الملحة لفترة طويلة جدا. ويجب أن نُلزم أنفسنا بإجراء التغييرات اللازمة والعمل على تحقيق النتائج الجماعية التي تلي الاحتياجات وتحد من أوجه الضعف. ويجب أن نلتزم بالعمل وفقا للمزمنة النسبية، تحت قيادة واحدة، والخروج من صوامعنا التقليدية المريحة وتجاوز ولاياتنا وحدودنا المؤسسية لنعمل مع شركاء أكثر تنوعا دعما للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. وأدعو المنظمات غير الحكومية القيمة التي تتحلى بالشجاعة، وهي كثيرة، إلى الانضمام إلينا في هذه القضية والمساهمة في النتائج الجماعية، بما في ذلك من خلال تخصصها وبجهودها المتضافرة.

١٧٨ - وأخيرا، أدعو جميع المواطنين إلى جعل الإنسانية، أي كرامة الناس وأمنهم ورفاههم، قضيتنا المشتركة. وينبغي لهم أن يدفعوا قادتهم إلى اتخاذ القرارات التي تعزز إنسانية الشعوب وتصونها. وينبغي لهم دعم قادتهم في الجهود التي يبذلونها عند اتخاذ قرارات جريئة وشجاعة والمخاطرة وعند قبول مسؤولياتهم فيما يتعلق بمنع وقوع الكوارث ونشوب النزاعات وإنهائها والحد من الاحتياجات وأوجه الضعف والمخاطر في جميع أنحاء العالم. فأصواتهم وأفكارهم وتعاطفهم ومشاركتهم واهتمامهم وقدراتهم وبراعتهم كلها ذات أهمية بل إنها ضرورية لإقامة مستقبل أفضل للجميع. فلا ينبغي أن تكون كراهية الأجانب والترعات القومية والاستبعاد والتعصب سمات عصرنا. ومن الممكن أن تكون الإنسانية المحرك الأساسي في صنع القرار وفي العمل. ويمكننا سدّ الفجوة بين العالم كما هو الآن والعالم كما ينبغي أن يكون. فنحن نملك المعارف والترابط والوسائل والموارد للقيام بذلك. وبمقدورنا تحقيق ذلك، وليس ثمة وقت أفضل من الآن.

١٧٩ - ولا يكمن محك اختبار التزامنا تجاه الإنسانية في نتائج مؤتمر القمة فحسب، بل يكمن أيضا في حلب، بالجمهورية العربية السورية أو بانغي. وهو أيضا في جزر المحيط الهادئ والمحيط الهندي؛ وفي مخيمات اللاجئين والمشردين في دارفور، بالسودان، في كينيا وفي الشرق الأوسط؛ وفي زوارق اللاجئين والمهاجرين التائهة في البحر الأبيض المتوسط أو بحر أندمان. وقبل بضعة أشهر، قالت لي عاملة في مجال الرعاية الصحية: ”عمري ٣٣ عاما، لقد أنجبت ٤ أطفال وربيتهم، وقد رأيت الرأفة في خضم الاضطرابات. ولكنني طوال عمري لم أعش يوما بسلام، بل لا أعرف حتى كيف يشعر من يعيش بسلام“. لقد بينا أن بمقدورنا أن نوفر لها قدرا من الراحة. ويجب علينا أن نبادر إلى العمل معا عبر الحدود والقطاعات والولايات لمد العون لها كي تكتشف كيف يكون العيش بسلام وكيف يكون الأمل في حياة أفضل لأطفالها.

١٨٠ - ويجب أن تكون غاية مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني هي مساعدة الأشخاص الذين يعيشون على هامش الإنسانية. فهم يعولون علينا ولا يمكننا خذلانهم. فلنجعل من مؤتمر القمة في إسطنبول نقطة التحول التي يحتاجها العالم بشدة وبداية للتغيير التي تحتاجه أكثر الفئات ضعفا لكي تعيش بأمان وفي كرامة وتمتع بفرصة الازدهار.

## خطة عمل من أجل الإنسانية

يجب أن يكون مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني نقطة تحول في طريقة التصدي للتحديات التي تواجه إنسانيتنا المشتركة. ولن ينجح مجتمع "نحن الشعوب" - الحكومات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ومقدمي المعونة، فضلا عن الآلاف من الأفراد المتزمين والمتحمسين للمساعدة كل يوم عند وقوع الأزمات والكوارث - إلا إذا توحدنا في إحساسنا بجدوى إنهاء المعاناة والأزمات. ويجب أن يفضي مؤتمر القمة إلى تغيير حقيقي في طريقة تقديم المساعدة والحد من الأخطار وأوجه الضعف؛ وفي التزامنا باحترام القانون الدولي وتعزيزه وتنفيذه؛ وفي التقدم الذي نحرزه للوصول إلى الذين تخلفوا عن الركب؛ وفي الطريقة التي نلتزم بها بالنتائج الجماعية استنادا إلى المزية النسبية؛ وفي عزمنا على الحد من تجزؤ المساعدة الدولية إلى عدد من المشاريع والأنشطة يخرج عن نطاق السيطرة؛ وفي الاستثمارات الكبرى التي نقوم بها لمنع نشوب النزاعات وتسويتها ولوضع حد للمعاناة الإنسانية.

ويجب أن نستفيد من الالتزامات المتعهد بها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ باغتنام فرصة انعقاد مؤتمر القمة هذا لمنع المعاناة ووضع حد لها بحزم أشد وبقدرات وموارد أوفر وبعزيمة أكبر. ويجب أن نلتزم بالعمل بعضنا مع بعض بشكل جماعي ومتسق متجاوزين فوارقنا السياسية والثقافية والدينية والمؤسسية. ونحن بحاجة إلى بث الثقة في التضامن الوطني والإقليمي والدولي وفي رغبتنا وقدرتنا على إيلاء الأولوية للإنسانية في عملية اتخاذ القرار. والأهم من ذلك، علينا أن نعترف بحق الشعوب في أن تعيش بأمان وكرامة وفرصة تحقيق الازدهار وأن تكون فاعلة في تقرير مصيرها. وينبغي أن يكون الاضطلاع بمسؤولياتنا الفردية والجماعية التزامنا العالمي.

وتحقيقا لهذه الغاية، أحثكم على الالتزام بالمضي قدما في خطة العمل من أجل الإنسانية واستخدامها إطارا للعمل والتغيير والمساءلة المتبادلة. وأحث جميع أصحاب المصلحة المشاركين في مؤتمر القمة على الالتزام بتنفيذ مبادرات جديدة تجعل من خطة العمل حقيقة واقعة. وبالنظر إلى الحاجة الملحة لحماية حياة الناس وتحسينها وإنهاء معاناة الملايين اليوم، يجب أن نلتزم بإحراز تقدم فوري في تنفيذ خطة العمل خلال السنوات الثلاث القادمة، وقياس التقدم المحرز بعد ذلك. وفي تقريرتي المقدم إلى الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة عن نتائج مؤتمر القمة، سأعمق النظر في هذه المسألة وأقدم توصيات بشأن أفضل

السبل لتنفيذ التحولات الاستراتيجية والإجراءات اللازمة ورصدها لإحداث تغيير حاسم في حياة الناس اليوم وغدا.

وسيتطلب التغيير بذل جهود مطردة وحثيثة لتحسين العمل وتجاوز الهياكل والترتيبات التي اعتدناها منذ عقود. وسيستلزم روح تعاون جديدة ومبتكرة على جميع المستويات وانفتاحا على إقامة شراكات جديدة ومتنوعة. وسيستدعي منا الاعتراف بضرورة أن نتحسن كثيرا في قبول مسؤولياتنا تجاه الإنسانية عن طريق ضمان وجود نظام دولي قوامه التضامن والتعاون ومحوره الإنسان.

واليوم، تدعو الحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى التمسك بقيم الأمم المتحدة وبالرؤية الإنسانية التي اتفقنا عليها في الميثاق وفي الصكوك الرئيسية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمبادئ الإنسانية التي وافقت عليها لجنة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، والتي أكدتها من جديد الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٤٦، بالإضافة إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية، وفي الآونة الأخيرة، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فالإنسانية ليست مجرد ضرورة أخلاقية، بل هي أيضا ضرورة استراتيجية. ولذلك، يجب أن نعمل بموجب مسؤولياتنا الفردية والمشاركة. وعلينا أن نبدأ بتنفيذ التحولات الاستراتيجية والتشغيلية والتحويلات في السياسات المذكورة في خطة العمل من أجل الإنسانية لكي تصبح الخطة حقيقة ماثلة للعيان، متحلين بالعزم ومدركين للضرورة الملحة في ذلك.

### المسؤولية الأساسية الأولى

القيادة السياسية لمنع نشوب النزاعات وإنهائها

يتطلب إنهاء المعاناة الإنسانية حولا سياسية، ووحدة في الهدف، وقيادة مستمرة واستثمارا مطردا في إيجاد مجتمعات مسالمة لا يهشم فيها أحد.

ألف - إظهار قيادة سياسية متماسكة وحاسمة وقادرة على التصرف في الوقت المناسب

- إعطاء الأولوية للقيادة السياسية لكي تعالج أسباب الأزمات؛ والاعتراف بالمخاطر والمبادرة بالعمل المبكر لتلافي تدهور الأوضاع؛ واستخدام النفوذ السياسي والاقتصادي لمنع نشوب النزاعات وحلها وإيجاد تسويات سياسية؛ وضمان امتثال أطراف النزاع للمعايير التي تصون الإنسانية؛ والتصرف بجرأة وعزم لا يفتر من أجل تحقيق نتائج أفضل لصالح المحتاجين

## باء - التحرك مبكرا

## الاستثمار في تحليل المخاطر والتحرك مبكرا بناء على النتائج

- بناء قدرات الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال تحليل المخاطر ورصد تدهور الأوضاع.
- قبول مسؤولية حماية السكان من العنف والحرب، والعمل مع المنظمات الثنائية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، على منع نشوب النزاعات.
- قبول المعلومات والتحليلات المتصلة بالمخاطر والتحرك قبل تدهور الأوضاع، بما في ذلك من خلال قبول المساعدة المبكرة من الشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين، حسب الحاجة، لمنع المعاناة.

## تحقيق الوحدة السياسية لمنع الأزمات لا للتصدي لها فحسب

- تحقيق الوحدة في منع وقوع الأزمات وإنهائها، بما في ذلك من خلال الرسائل السياسية الموحدة على الصعيدين الإقليمي والدولي وضمان التوافق الوثيق بين المبادرات.
- ينبغي لمجلس الأمن أن يشارك بنشاط أكبر في منع وقوع الأزمات، بما في ذلك من خلال الاهتمام بتحليلات المخاطر في وقت أبكر واستخدامها للعمل على التخفيف من حدة التوترات والحث على ضبط النفس وفتح مجال للحوار.
- ينبغي لمجلس الأمن أن يعقد جلسة شهرية بشأن آخر مستجدات الحالات المثيرة للقلق، مسترشدا في ذلك بتحليل متعدد الاختصاصات، حسب الاقتضاء.

## إبراز النجاح

- تسجيل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في منع نشوب النزاعات وجمعها وتبادلها.



## جيم - مواصلة المشاركة والاستثمار في الاستقرار

معالجة أكثر من أزمة في الوقت نفسه

- زيادة القدرات والمهارات وعدد الموظفين في وزارات الخارجية والوزارات الإنمائية في الدول، وفي المنظمات الإقليمية وفي الأمم المتحدة من أجل التعامل مع عدّة أزمات في الوقت نفسه، بما في ذلك القدرات المخصصة لمنع نشوب النزاعات وحل الأزمات.
- كفاءة أن تحظى جميع الأزمات بالاهتمام السياسي، بما في ذلك من خلال التنسيق الرفيع المستوى الذي يعزز مشاركة الجهات الفاعلة المختلفة على أساس المجال الذي تتمتع فيه بالنفوذ السياسي والاقتصادي.

### مواصلة المشاركة

- استخدام أفرقة الاتصال بشكل منهجي على الصعيدين الإقليمي والدولي في الحالات الهشة وحالات ما بعد النزاع من أجل الحفاظ على الاهتمام السياسي والاستثمار المستدام في الأجل الطويل.

### الاستثمار في الاستقرار وتغيير الأطر الزمنية من أجل تحقيق النتائج

- الالتزام باستثمار مستدام قائم على الأدلة ويمكن التنبؤ به في الحالات الهشة وحالات ما بعد النزاع من أجل إنشاء وتعزيز مؤسسات حاضنة للجميع ومسؤولة وشفافة وتيسير سبل اللجوء إلى العدالة للجميع.
- وضع أطر للتعاون والمساعدة لفترات تتراوح بين ١٠ و ١٥ سنة، وتعديل مقاييس النجاح لكي تراعي بشكل أفضل الأطر الزمنية لبناء مجتمعات مسالمة وحاضنة للجميع.

## دال - استنباط الحلول بمشاركة الناس ولصالحهم

- وضع برامج بين الحكومات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني لتمكين الرجال والنساء من جميع الأعمار والأديان والأعراق من المشاركة والعمل معا على معالجة قضايا المجتمع المدني وتعزيز قيام "مجتمعات السلام ونبد العنف".
- تشجيع وطلب دمج المرأة والمجموعات النسائية بصورة هادفة في عملية صنع القرار السياسي وعمليات السلام على جميع المستويات.

- إشراك الشباب في البرلمان الوطنية وفي منع نشوب النزاعات وعمليات تسوية النزاعات.
- تعزيز الحوار الديني الذي يعالج المظالم ويدعم التماسك الاجتماعي ويعزز المصالحة المجتمعية الطويلة الأجل.
- تشجيع قادة الأعمال التجارية على استخدام التأثير والمعرفة والتكنولوجيا للمساهمة في وضع حلول مستدامة تحقق الاستقرار وتمنح الشعوب فرصة العيش بكرامة.

### المسؤولية الأساسية الثانية

#### التمسك بالقواعد التي تصون الإنسانية

حتى الحروب لها قيود: إذ إن تقليل المعاناة الإنسانية وحماية المدنيين يقتضيان تشديد الامتثال للقانون الدولي.

### ألف - احترام المدنيين والممتلكات المدنية وحمايتهم أثناء تنفيذ الأعمال العدائية

#### التمسك بالقواعد الأساسية

- الامتثال للقواعد الأساسية للتمييز والتناسب واتخاذ الاحتياطات أثناء الهجوم، وحث كل الأطراف في النزاعات المسلحة بشدة على احترامها.
- كفالة أن تسترشد تفسيرات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان بمتطلبات الإنسانية، والامتناع عن التفسيرات العامة أو المثيرة للخلاف التي توسع نطاق الأسلحة والتكتيكات والخسائر في صفوف المدنيين المسموح بها.
- وقف استخدام المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية الحيوية استخداما عسكريا ووقف استهدافها.
- تمكين الجهات الفاعلة الإنسانية المحايدة من الدخول في حوار مع جميع الدول المعنية ومع الجماعات المسلحة غير التابعة للدول من أجل زيادة قبول القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي وتنفيذهما والحصول على إمكانية الوصول إلى الفئات السكانية المحتاجة والحفاظة على إمكانية الوصول والعمل بأمان.

الامتناع عن القصف الجوي والمدفعي للمناطق المأهولة بالسكان

- الالتزام بالامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان بسبب احتمال تسببها في آثار عشوائية.
- جمع وتبادل الممارسات الجيدة عن تقليل الآثار على المدنيين إلى الحد الأدنى عند استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.
- تحديد الأهداف والمؤشرات لرصد التقدم المحرز في الحد من الآثار الإنسانية لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

باء - كفالة وصول البعثات الإنسانية والطبية بشكل كامل وتوفير الحماية لها

تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان

- كفالة قيام جميع أطراف النزاع المسلح بتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين الخاضعين لسيطرتها.
- كفالة الاحترام الكامل للمبادئ التوجيهية للعمل الإنساني، ألا وهي الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.
- كفالة موافقة الدول على وصول المساعدات، ووفاء جميع أطراف النزاع المسلح بالتزامها بالسماح بمرور المساعدات المقدمة من المنظمات الإنسانية المحايدة وتيسير سبل مرور تلك المساعدات بسرعة وبدون عوائق إلى السكان عندما لا تلبى احتياجاتهم الأساسية.
- رفع الحصار المفروض على المجتمعات المحلية فوراً، والسماح بوصول المساعدة الإنسانية المحايدة إلى من هم في حاجة ماسة إليها وتيسير وصولها إليهم.
- اعتماد إجراءات واضحة وبسيطة وسريعة لتيسير وصول تلك المساعدة بسرعة وبدون عوائق.
- إدانة أي حالة من حالات الامتناع التعسفي عن الموافقة على عمليات الإغاثة الإنسانية المحايدة أو عرقلة وصولها، ومعالجة تلك الحالات على نحو استباقي، بما في ذلك عن طريق مجلس الأمن.
- كفالة ألا تؤدي تدابير مكافحة الإرهاب أو التمرد إلى عرقلة العمل الإنساني، وسن أحكام تنص على منح الإعفاءات اللازمة.

### احترام البعثات الإنسانية والطبية وتوفير الحماية لها

- كفالة وفاء جميع أطراف النزاع المسلح من الدول ومن غير الدول بالتزاماتها باحترام العاملين في المجالين الإنساني والطبي والمرافق الإنسانية والطبية، وبحماية أولئك العاملين وتلك المرافق والجرحى والمرضى من أي هجوم.
- وضع تدابير سياسية وقانونية واجتماعية وأمنية لحماية العاملين في المجالين الإنساني والطبي والمرافق الإنسانية والطبية، بما في ذلك سن قوانين ولوائح وطنية وإنفاذها، وتوفير التعليم والتدريب، وتحسين التعاون مع المجتمعات المحلية.

### جيم - الإفصاح عن الانتهاكات

#### جمع الحقائق

- تتبع المعلومات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني وجمعها وتحليلها والتحقق فيها وإبلاغها بصورة منتظمة من أجل تعزيز الامتثال والمساءلة.
- إنشاء "آلية مراقبة" لمتابعة البيانات وجمعها والإبلاغ عن اتجاهات انتهاكات القانون الدولي الإنساني والثغرات التي تشوب الامتثال لأحكامه.
- تشجيع مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والدول، بما في ذلك الأطراف في نزاعات، على تكليف لجان مستقلة ومحيدة للتحقيق أو لتقصي الحقائق - حيثما كانت المساعي الوطنية لتقصي الحقائق غير كافية - من أجل التأكد من الحقائق وإصدار توصيات بشأن سبل المضي قدما في حماية الحقوق.

#### إدانة الانتهاكات الجسيمة إدانة منهجية

- إدانة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكفالة أن تكون الحقائق معروفة للجميع.
- إبلاغ مجلس الأمن بانتظام بأي حالة من حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

## دال - اتخاذ خطوات ملموسة من أجل تحسين الامتثال والمساءلة

### كفالة احترام القانون الدولي من خلال مجالات النفوذ

- استخدام النفوذ السياسي والاقتصادي لكفالة امتثال أطراف النزاع المسلح للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- الامتثال للالتزامات الناشئة عن معاهدة تجارة الأسلحة والمعاهدات الإقليمية المماثلة، بما يشمل تقييم مدى احتمال استخدام الأسلحة التقليدية في ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، والامتناع عن تصدير هذه الأسلحة عندما يكون هناك احتمال قوي أنها ستستخدم في ارتكاب انتهاكات جسيمة.

### تعزيز نظامنا القضائي العالمي

- اعتماد تشريعات وطنية تشمل كلّ الجرائم الدولية والولاية القضائية العالمية عليها، وتعزيز إنفاذ القوانين الوطنية والاستثمار سياسياً في هذا الإنفاذ، والاستثمار مالياً في نظم العدالة القوية والحيادية.
- القيام بانتظام بإجراءات تحقيق ومقاضاة فعالة في ادعاءات وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- توفير ما يكفي من التعاون والدعم السياسيين والتقنيين والماليين للمحكمة الجنائية الدولية وللتحقيق بشكل منهجي في الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها.

### الاستعانة بمجلس الأمن

- تشجيع مجلس الأمن على أن يجتمع تلقائياً عند وجود ادعاءات بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان وحماية المدنيين المعرضين للخطر.
- تشجيع مجلس الأمن على الالتزام السياسي بدعم اتخاذ إجراءات سريعة وحازمة في الحالات التي تنطوي على أخطر الانتهاكات وعلى ألا يصوت ضد القرارات المتسمة بالمصادقية والرامية إلى منع تلك الانتهاكات أو إلى إنهاؤها.
- تشجيع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على الامتناع عن استخدام حق النقض عندما يتعلق الأمر بالتدابير الرامية إلى منع ارتكاب فظائع جماعية أو إنهاؤها.

- سن وإنفاذ تشريعات وطنية تتماشى مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، وحظر جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.
- كفالة محاسبة مرتكبي أعمال العنف الجنسي والجنساني، وتعزيز آليات العدالة الوطنية ودعمها، بما في ذلك في إطار بذل جهود طويلة الأمد بهدف القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات.
- إعطاء الأولوية للدعم الذي يركز على ضحايا العنف، بما في ذلك خدمات العلاج والرعاية الطبية للمصابات بالصدمة؛ وتوفير الخدمات القانونية وخدمات الرعاية الصحية النفسية والجنسية والإنجابية؛ ووضع برامج تعزز الإدماج الاجتماعي.
- إقامة شراكات وبدء حملات توعية بين الحكومات والجماعات النسائية بغية تحويل المواقف المجتمعية من أجل إنهاء وصمة العار المرتبطة بالتعرض للعنف الجنسي والجنساني، والحفاظ على كرامة الضحايا.

هاء - التمسك بالقواعد: تنظيم حملة عالمية لتأكيد القواعد التي تصون الإنسانية

تنظيم حملة عالمية

- تنظيم حملة عالمية ترمي إلى تعبئة الدول الأطراف في الصكوك الدولية ذات الصلة، ولا سيما الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني وقادة العالم الآخرين، لمنع انحسار القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمطالبة بزيادة الامتثال لهذه التشريعات، والسعي الحثيث لحماية المدنيين.

التقيد بالصكوك الأساسية

- حث جميع الدول على الانضمام إلى الصكوك الدولية الأساسية الرامية إلى حماية المدنيين وحقوقهم، وعلى تنفيذها.

تعزيز الامتثال لتلك الصكوك من خلال إقامة حوار بشأن القانون

- عقد اجتماعات منتظمة للدول الأطراف في الصكوك الدولية، ولا سيما اتفاقيات ومعاهدات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والخبراء، بشأن تنفيذ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والتصدي للتحديات

الجديدة الماثلة أمام تعزيز أهمية هذا القانون، وتحديد المجالات التي تتطلب توضيحاً، وإتاحة فرص لتقديم المساعدة القانونية، من أجل فرض الامتثال لهذه الصكوك في نهاية المطاف.

- استخدام المنتديات الرفيعة المستوى التي تجمع الدول الأعضاء، مثل الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو مجلس حقوق الإنسان، للحوار بشأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

#### المسؤولية الأساسية الثالثة

#### عدم إغفال أحد

يتطلب الوفاء بالتزامنا بعدم إغفال أحد الوصول إلى كل من يكون في حالة نزاع أو كارثة أو هشاشة أو خطر.

#### ألف - الحد من التشرد والتصدي له

الحد من التشرد الداخلي القسري بحلول عام ٢٠٣٠ - الالتزام بخطة عالمية شاملة لخفض معدلات التشرد الداخلي بطريقة كريمة وآمنة بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة.

- الاستثمار في حلول سياسية للقضاء على أسباب التشرد وفي إعادة المشردين إلى ديارهم أو إدماجهم أو إعادة توطينهم.
- سن تشريعات وطنية ووضع سياسات وتطوير القدرات اللازمة لحماية المشردين وإدماجهم في شبكات الأمان الاجتماعي وإشراكهم في برامج التعليم وأسواق العمل وخطط التنمية.
- الاعتراف بالمشردين باعتبارهم دحرا ومساهمين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بدلا من اعتبارهم "مسؤوليات ثقيلة"، وحفز تنمية الأسواق المحلية وأنشطة القطاع الخاص تحقيقا لهذه الغاية.
- توجيه ما يكفي من الموارد الوطنية والتمويل الدولي إلى النظم الوطنية والمحلية التي تلي احتياجات المشردين داخليا والمجتمعات التي تستضيفهم.

- كفالة أن تعمل الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإئمائي والسلطات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص بشكل جماعي يتجاوز الفوارق المؤسسية والولايات ويقوم على أطر متعددة السنوات، وذلك بهدف إنهاء الاعتماد على المعونة وتشجيع المشردين داخليا من السكان على الاعتماد على أنفسهم.
- اعتماد وتنفيذ أطر قانونية وسياساتية وطنية وإقليمية بشأن التشرّد الداخلي.

تقاسم المسؤولية عن التعامل مع حركات نزوح اللاجئين الواسعة النطاق

- وضع إطار تعاون جديد بشأن تقاسم المسؤولية على نحو منصف يمكن التنبؤ به للتعامل مع حركات نزوح اللاجئين الواسعة النطاق.
- تعزيز مبدأ عدم الإعادة القسرية وأهمية اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧.

الاستعداد لحالات النزوح عبر الحدود من جراء الكوارث وتغير المناخ

- اعتماد إطار دولي مناسب وتشريعات وطنية وأطر تعاون إقليمي بحلول عام ٢٠٢٥ لكفالة استعداد البلدان الواقعة في المناطق المعرضة للكوارث لاستقبال النازحين الذين يعبرون حدودها ممن لا يتمتعون بصفة لاجئ وتوفير الحماية لهم.

كفالة تقديم الدعم الكافي للبلدان والمجتمعات المحلية المضيفة

- توفير دعم سياسي ومالي كاف ومستقر وطويل الأجل للبلدان والمجتمعات المضيفة، حيثما اقتضت الحاجة، بما في ذلك لتوفير السكن وفرص العمل والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات العامة الحيوية.

باء - معالجة مكامن الضعف لدى المهاجرين وتوفير مزيد من فرص الهجرة النظامية الشرعية

- الاتفاق على تقديم استجابة شاملة للتنقل البشري تستند إلى الشراكات القائمة فيما بين الدول والمنظمات الدولية والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- إدماج المهاجرين ومكامن ضعفهم الخاصة في خطط الاستجابة الإنسانية وغيرها من خطط الاستجابة.



- توفير مزيد من فرص الهجرة النظامية الشرعية، بما في ذلك الهجرة في سياق لم تشمل الأسر والعمل والدراسة، ومنح الأشخاص الذين لا يندرجون في إطار اتفاقية عام ١٩٥١ تأشيرات دخول لأسباب إنسانية وتوفير الحماية لهم.
- التعاون بفعالية على مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

#### جيم - إنهاء حالات انعدام الجنسية في العقد المقبل

- دعم حملة "أنا أنتمي" من أجل إنهاء حالات انعدام الجنسية بحلول عام ٢٠٢٤ من خلال تسوية حالات انعدام الجنسية الحالية، وهي كثيرة، ومنع ظهور حالات جديدة.

#### دال - تمكين النساء والفتيات وحمايتهن

- تنفيذ سياسات وبرامج ترمي إلى تيسير مشاركة النساء والفتيات في صنع القرار على جميع المستويات مشاركة كاملة وعلى عدم المساواة مع الرجال، وتوفير الموارد الكافية لتلك السياسات والبرامج.
- إخضاع جميع الجهات الفاعلة للمساءلة عن إدراج الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات في برامج وميزانيات التنمية والعمل الإنساني على الصعيدين الوطني والدولي وكفالة تمكينهن.
- ضمان توفير سبل العيش المستدامة والكرامة وخدمات الرعاية الجنسية والإنجابية الشاملة.
- زيادة التمويل المخصص للجماعات النسائية المحلية زيادة كبيرة.

#### هاء - سد الثغرات في تعليم الأطفال والمراهقين والشباب

- الالتزام بكفالة توفير فرص التعليم الابتدائي والثانوي والمهني الآمن والجيد للجميع خلال الأزمات وبعدها، بما في ذلك للأطفال والشباب ذوي الإعاقة.
- توفير التعليم الابتدائي والثانوي والمهني للمشردين، ومنحهم شهادات وفقا للمؤهلات والمعايير الوطنية.
- توفير التمويل المحلي والدولي الكافي لتمكين جميع الأطفال والمراهقين من الحصول على فرص التعليم والتدريب المهني، بما في ذلك في حالات الأزمات.

واو - تمكين المراهقين والشباب من أن يكونوا عناصر فاعلة في إحداث التحول الإيجابي

- تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم واطلاعهم بدور قيادي في البرامج والعمليات الإنسانية والإنمائية على الصعد الوطني والمحلي والدولي، ولا سيما في تسوية النزاعات ومنع نشوبها وفي الاستجابة للأزمات وإنعاش المجتمعات المتضررة.
- وضع برامج تدمج اللاجئين الشباب إدماجاً ناجحاً في المجتمعات المحلية من خلال توفير التعليم والتدريب المهني وفرص العمل ومنتديات لمعالجة المظالم.

زاي - تلبية احتياجات الجماعات أو الأقليات الأخرى في حالات الأزمات

- الالتزام بجمع بيانات شاملة وتحليلها لتحديد أشد الفئات ضعفاً وحرماناً وإعطائها الأولوية وتتبع التقدم الذي تحرزه صوب إنجاز خطة عام ٢٠٣٠، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، والمسنون، والأقليات الإثنية، والمتجربون، والأشخاص الذين يعيشون في ظروف استرقاق أو سخرة، والمجموعات الأخرى.
- الالتزام بوضع استراتيجيات إنمائية وقوانين وسياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية وشبكات أمان اجتماعي وطنية شاملة للجميع، مع التركيز بوجه خاص على حماية أشد الفئات ضعفاً وحرماناً واحترام حقوقها.
- زيادة الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وإلى مجتمعاتها المحلية لوقايتها من ضعف المناعة أمام تغير المناخ وما ينجم عنه من كوارث طبيعية، بما في ذلك احتمال فقدان السكان لأراضيهم، والتقليل من حدة ضعفها ومعالجته على نحو مستدام.

المسؤولية الأساسية الرابعة

تغيير حياة الناس: الانتقال من تقديم المعونة إلى إنهاء العوز

يتطلب إنهاء العوز تعزيز النظم المحلية والتحسب لمواجهة الفجوة بين العمل الإنساني والإنمائي وتجاوزها.

## ألف - تعزيز النظم الوطنية والمحلية لا الاستعاضة عنها

جعل الناس محور الجهود المبذولة: بناء قدرة المجتمع المحلي على الصمود

- تمكين الناس من الاضطلاع بدور محوري في جهود بناء قدراتهم على الصمود والخضوع للمساءلة أمامهم، بسبل منها كفالة الاتساق في مشاركة المجتمع المحلي وانخراطه في صنع القرار ومشاركة المرأة على جميع المستويات.
  - الاستفادة من استراتيجيات وقدرات التكيف المحلية من أجل التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي منها، وكفالة القيام، حسب الطلب، بتوفير الدعم المناسب الذي يقلل من الاعتماد على المساعدة الدولية.
  - كفالة أن تؤدي الحوافز المالية إلى تعزيز المشاركة الحقيقية من جانب المجتمع المحلي.
  - استخدام أسلوب دعم البرامج بتوفير أموال نقدية كأسلوب مفضل وتلقائي في تقديم الدعم.
  - تحسن نظم الحماية الاجتماعية الوطنية التي تكفل تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية ووجود شبكات أمان لا تتأثر بصدمات السوق.
- الالتزام بالاعتماد قدر الإمكان على القدرات المحلية وعدم اللجوء إلى المساعدة الدولية إلا عند الاقتضاء
- دعم وتمكين القيادات الوطنية والمحلية وقدراتها على التأهب للكوارث والتصدي لها، وتعزيز القدرات المحلية تعزيزاً منهجياً وفقاً لأطر زمنية متعددة السنوات.
  - تكييف الدعم الدولي وفقاً للاحتياجات استناداً إلى تقييم واضح لمدى تكاملته للجهود الوطنية والمحلية، وتجنب الاستثمار في آليات التنسيق والاستجابة الدولية الموازية.
  - نقل المهام وزمام القيادة من الجهات الفاعلة الدولية إلى الجهات الفاعلة المحلية في إطار نهج مقرر ومنظم منذ بداية الأزمة.

## باء - التحسّب للأزمات لا انتظارها

- وضع خطة عمل شاملة بحلول عام ٢٠١٧ لتعزيز قدرات الاستجابة إلى حد بعيد في البلدان العشرين الأشد عرضة للخطر بحلول عام ٢٠٢٠.

### الاستثمار في تحليل البيانات والمخاطر

- إحداث زيادة كبيرة في الموارد المالية والبشرية اللازمة لجمع البيانات ورصدها وتحليل المخاطر قبل الأزمات وأثناءها وبعدها، ولا سيما في أشد البلدان والمناطق عرضة للخطر.
- الالتزام بتوحيد البيانات في قواعد بيانات مفتوحة ومتاحة على نطاق واسع، مع توفير حماية كافية لأمن البيانات وخصوصيتها، وذلك بهدف توجيه الجهود التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة المعنية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي والاسترشاد بتلك البيانات في عمليات التحليل المشتركة ووضع تصور مشترك لأكثر المخاطر إلحاحا.

تقبل المخاطر وتولي زمام المسؤولية عن مواجهتها والعمل على إزالتها

- قبول المعلومات والتحليلات المتعلقة بالمخاطر، ووضع استراتيجيات وطنية ومحلية لإدارتها مع توضيح معايير التدخل وخطوط المسؤولية عن التصدي في وقت مبكر للمخاطر المحددة.
- توفير الحوافز المالية التي تكافئ إجراءات التدخل المبكر الوطنية والمحلية، وتخطي العقبات السياسية، بسبل منها الاستفادة من المساعي الحميدة التي يبذلها الشركاء الثنائيون والإقليميون والدوليون.

### جيم - تحقيق نتائج جماعية: تجاوز الفجوة بين العمل الإنساني والإئمائي

- الالتزام بالعناصر التالية من أجل تجاوز بؤر الانعزال التقليدية والعمل بين مختلف الولايات والقطاعات والحدود المؤسسية مع شركاء أكثر تنوعا من أجل إنهاء العوز والحد من المخاطر وقابلية التعرض لها دعما للقدرات الوطنية والمحلية وتحقيقا لخطة عام ٢٠٣٠.

وضع بيان مشترك للمشكلة يستند إلى بيانات وتحليلات

- جمع البيانات الموثوقة المصنفة بحسب الجنس والعمر وتحليلها وتجميعها وتبادلها وتوفير حماية كافية لأمنها وخصوصيتها باعتبار ذلك التزاما جماعيا بالاسترشاد بها في تحديد الأولويات.

- جعل البيانات والتحليلات الأساس والمحرك لتحديد فهم مشترك للسياسات والاحتياجات والقدرات بين السلطات الوطنية والمحلية والقطاعات المعنية بالأنشطة الإنسانية والإنمائية وحقوق الإنسان والسلام والأمن.
- وضع بيان مشترك للمشكلة لتحديد الأولويات، وقدرات جميع الجهات الفاعلة الجاهزة لتنفيذ الأولويات، والمجالات التي بوسع الجهات الفاعلة الدولية أن تدعمها أو أن تكملها.

#### تحديد نتائج جماعية وتنفيذها

- صوغ نتائج جماعية تكون استراتيجية وواضحة وقابلة للقياس ومرتبطة حسب درجة الأولوية بشأن المجالات الأشد تعرضاً للمخاطر والعوامل التي تجعل السكان عرضة للخطر والتي حُددت في البيان المشترك للمشكلة.
- تحديد النتائج الجماعية بحيث تهدف إلى التأثير الإيجابي في عموم المؤشرات الوطنية للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ووضع الخطط المتعددة السنوات بحيث تكون بمثابة خطوات صوب إنجاز الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية تمثياً مع خطة عام ٢٠٣٠.
- وضع خطط متعددة السنوات تتراوح مدتها بين ثلاث سنوات وخمس سنوات وتحدد أدوار مختلف الجهات الفاعلة، واعتماد أهداف وتوجيه جهود تعبئة الموارد نحو تحقيق النتائج الجماعية.

#### الاستفادة من المزايا النسبية

- تنفيذ النتائج المتفق عليها على أساس التكامل والمزايا النسبية المحددة فيما بين الجهات الفاعلة، سواء كانت محلية أم وطنية أم دولية أم عامة أم خاصة.
- التشجيع على التركيز القوي على الابتكار والتخصص والتوحيد في قطاع العمل الإنساني.

#### تنسيق النتائج الجماعية

- تنسيق العمل بحيث يتمحور حول كل نتيجة جماعية مع الطائفة المتنوعة من الجهات الفاعلة المسؤولة عن تحقيق تلك النتيجة.

### تمكين القيادات من تحقيق النتائج الجماعية

- تمكين القيادات الوطنية والدولية من تنسيق وتوحيد أصحاب المصلحة في سبيل تحقيق النتائج الجماعية.
- تمكين المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية من كفاءة اتساق تنفيذ البرامج من قبل الأمم المتحدة وشركائها تنفيذًا جماعيًا يمكن التنبؤ به بحلول نهاية الدورة البرنامجية والخطة المتعددة السنوات وتحقيق النتائج الجماعية.
- تمكين المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية من طلب البيانات والتحليلات وتوحيدها لوضع بيان مشترك للمشكلة؛ وحصص نطاق النتائج الجماعية وتحديد؛ وكفاءة تنفيذ تلك النتائج ورصد التقدم المحرز فيها؛ وتوجيه الموارد الكافية إلى الخطة المتعددة السنوات المتفق عليها.
- تكييف الهياكل والعمليات والنظم المالية في مقار الوكالات والجهات المانحة، حسب الاقتضاء، لتعزيز اتباع هذا النهج في تحقيق النتائج الجماعية.

### رصد التقدم المحرز

- كفاءة وجود معايير وترتيبات أداء واضحة لرصد وقياس التقدم المحرز في تحقيق النتائج الجماعية، وكفاءة إجراء التعديلات اللازمة في الوقت المناسب، وكفاءة توافر ما يلزم من موارد ومن دعم سياسي.

### الاحتفاظ بالقدرات اللازمة لحالات الطوارئ

- تمكين وتيسير سبل الاستجابة في حالات الطوارئ وحصول السكان على المساعدة المنقذة للحياة وتوفير الحماية لهم في السياقات التي سيتعذر فيها تحقيق نتائج جماعية طويلة الأمد.
- الإقرار بأن توفير الاستجابة في حالات الطوارئ هو إجراء استثنائي قصير الأجل، وبذل كل جهد ممكن لتقليل الحاجة إليه، والحد من المخاطر وقابلية التعرض لها من البداية.

## المسؤولية الأساسية الخامسة

## الاستثمار في الإنسانية

يتطلب قبول مسؤولياتنا المشتركة عن الإنسانية والتصرف بناء عليها استثمارا سياسيا ومؤسسيا وماليا.

## ألف - الاستثمار في القدرات المحلية

- وضع أهداف ملموسة لزيادة توفير التمويل المباشر الذي يمكن التنبؤ به للجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، وتقديم الدعم الطويل الأجل من أجل تنمية قدرات هذه الجهات على التماس التمويل، عند الاقتضاء، وإدارته.
- زيادة الحصة الإجمالية من تمويل النداءات الإنسانية الموجه من خلال الصناديق القطرية المشتركة إلى ١٥ في المائة.
- تذليل العقبات الماثلة أمام الاستثمارات المباشرة على الصعيد المحلي، بما فيها العزوف عن المخاطرة، ومحدودية القدرات المحلية، والآثار الناجمة عن تدابير مكافحة الإرهاب ومكافحة غسل الأموال.
- التعجيل بخفض تكاليف معاملات التحويلات المالية تمشيا مع الالتزامات المتعهد بها في خطة عام ٢٠٣٠ وفي خطة عمل أديس أبابا، والالتزامات التي تعهدت بها مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين.

## باء - الاستثمار وفقا للمخاطر

- الالتزام بأن تكون جميع الاستثمارات في التنمية المستدامة واعية بالمخاطر.
- زيادة الموارد المحلية المخصصة لإدارة المخاطر، بسبل منها توسيع نطاق الغطاء الضريبي، وزيادة كفاءة الإنفاق، وتخصيص صناديق احتياطية لحالات الطوارئ، وتكريس بنود من الميزانية لأنشطة الحد من المخاطر، وإبرام عقود تأمين ضد المخاطر. وتكملة الاستثمارات الوطنية بالتعاون الثنائي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بسبل منها توفير الخبرات ونقل المعارف والتكنولوجيا.
- تيسير إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمكين الاستثمار القائم على المخاطر. وتشجيع قطاع التأمين على أخذ مخاطر الاستثمار في الأصول بعين الاعتبار.

- الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وخطه عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بزيادة الدعم المقدم إلى البلدان المعرضة لمخاطر الكوارث من أجل مساعدتها على التكيف مع الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ ومنع حدوث أزمات إنسانية.
- تخصيص ما لا يقل عن ١ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها، بحلول عام ٢٠٢٠. وتخصيص نسبة لا يستهان بها من التمويل المخصص للتكيف مع تغير المناخ للتأهب للكوارث والوقاية منها، واستخدام الصندوق الأخضر للمناخ لدعم الأنشطة التي تبني القدرات الوطنية على الحد من مخاطر تغير المناخ.
- صرف الموارد على أساس الوعي بالمخاطر لا على أساس مبدأ "عدم الندم"، وتقديم حوافز مالية وغيرها من الحوافز لمكافأة الإجراءات المحلية والوطنية المبكرة الواعية بالمخاطر.

#### جيم - الاستثمار في الاستقرار

- تحديد هدف يتمثل في زيادة نسبة ميزانيات المعونة المخصصة للحالات المشهية زيادة كبيرة، بما في ذلك لتعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية الحاضنة للجميع تعزيزا مستداما حتى عام ٢٠٣٠.
- زيادة ميزانية نافذة الاستجابة للأزمات المنبثقة عن المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي بمعدل ثلاثة أضعاف.
- تخصيص موارد إضافية يمكن التنبؤ بها لصندوق بناء السلام لتمكينه من مواصلة عملياته بالمستوى الحالي البالغ ١٠٠ مليون دولار سنويا، وتوسيع نطاق نافذة المسار السريع التابعة لصندوق بناء السلام لتحسين مرونتها في التعامل مع شركائها.
- تعزيز قدرات الأمانة العامة الأساسية في مجالي الوقاية والوساطة تعزيزا كبيرا من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة وتوفير الموارد لها على نحو أكثر موثوقية.



## دال - تمويل النتائج لا تجزؤها: التحول من تمويل المشاريع المعزولة إلى تمويل النتائج البعيدة المدى

### تمويل النتائج الجماعية

- الالتزام بتمويل النتائج الجماعية بدلا من المشاريع والأنشطة المنفردة والقيام بذلك على نحو يتسم بالمرونة والسرعة وقابلية التنبؤ به على مدى سنوات متعددة بحيث يتسنى للجهات الفاعلة التخطيط والعمل على تحقيق النتائج الجماعية بطريقة مستدامة والتكيف مع تغير مستويات المخاطر والاحتياجات في سياق معين.

### الانتقال من تمويل المشاريع المعزولة إلى تمويل النتائج البعيدة المدى

- توجيه التمويل إلى الجهات الفاعلة المحددة في الخطة المتعددة السنوات باعتبارها الجهات التي تتمتع بالمزية النسبية اللازمة لتحقيق النتائج الجماعية.
- استخدام جميع الخيارات المالية، بما في ذلك المنح، وأدوات التشارك في المخاطر ونقلها، والسندات ذات الأثر الاجتماعي، والرسوم الصغيرة، والقروض والضمانات، وذلك وفقا للجهات الفاعلة ومساهمتها المحددة في تحقيق النتيجة الجماعية.
- الالتزام بتوفير التمويل بإنصاف لكفالة عدم إغفال أي شخص ممن يعيشون في حالات الأزمات الصغيرة والمتوسطة الحجم وضمن تلبية احتياجاتهم، وتعزيز "أدوات الموازنة"، مثل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، واستكشاف آليات أخرى، لمعالجة أوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي في تمويل الأزمات.

### إنشاء قاعدة تمويل جديدة للتصدي للأزمات الطويلة الأمد

- ينبغي للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية أن تنظر في المشاركة في استضافة منتدى دولي لكفالة توفير موارد كافية وقابلة للتنبؤ بها لتحقيق النتائج الجماعية في حالات الأزمات الطويلة الأمد والحالات المشقة.
- تحديد الأدوات المالية المتاحة والجهات الفاعلة المعنية المشاركة للتمكين من الانتقال من تمويل المشاريع المعزولة إلى تمويل النتائج البعيدة المدى، وعرض نتائج تلك العملية في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. والقيام، في أعقاب مؤتمر القمة، بوضع خطة عمل استنادا إلى المناقشات التي جرت فيها، بما في ذلك بشأن سبل المضي قدما في إنشاء منتدى التمويل الدولي الجديد ونطاق عمله وأدوات إدارته.

## هاء - تنويع قاعدة الموارد وزيادة فعالية التكلفة

### توسيع قاعدة الموارد وتنويعها

- زيادة تغطية النداءات الإنسانية المشتركة بين الوكالات إلى حد أدنى يبلغ متوسطه ٧٥ في المائة سنويا بحلول عام ٢٠١٨.
- توسيع نطاق الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من ٥٠٠ مليون دولار إلى بليون دولار بحلول عام ٢٠١٨. زيادة وتعبئة الموارد من سائر الجهات الفاعلة، وبذل جهود ترمي إلى الاعتراف بمصادر التمويل البديلة وتعزيزها وزيادة إبرازها.
- الوفاء بالالتزامات المتعهد بها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

### تحسين فعالية التكلفة والشفافية

- الاشتراك في "الصفقة الكبرى" التي طرحها الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية.
- إنشاء وتنفيذ عملية أكثر شفافية لتحديد تكاليف برامج المعونة من أجل تحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف العامة.
- تحسين الشفافية في الإبلاغ عن المدفوعات والنفقات، واعتماد مبادئ المبادرة الدولية لشفافية المعونة.